

آلية إعداد التقارير المستقلة (IRM): تقرير الأردن المرحلي 2016-2018

شركاء-الأردن

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي: الأردن

Error! Bookmark not defined.

| | |
|----|---|
| 9 | I. المقدمة |
| 10 | II. السياق |
| 16 | III. القيادة وأصحاب المصلحة المتعددين |
| 25 | IV. الالتزامات |
| 27 | 1. تعزيز الإطار التشريعي الذي يحكم الوصول إلى المعلومات |
| 28 | 2. تعزيز المرافق المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة |
| 32 | 3. تعزيز الإطار الذي يحكم حرية الإعلام |
| | 4. إطلاق وتعزيز نظام تسجيل الشكاوي وآليات المتابعة للتعامل مع الشكاوي بطريقة جادة وإحالتها إلى القضاء |
| | Error! Bookmark not defined. |
| | (أ) الشكاوي والمظالم المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة ضد المواطنين |
| | (ب) الشكاوي المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المحيطة لتوفيرها |
| | Error! Bookmark not defined. |
| 38 | 5. إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية وإجراء انتخابات مجلس المحافظة في عام 2017 |
| 42 | 6. تطوير خدمات الرعاية الصحية وأتمة قطاع الرعاية الصحية من خلال الروابط الإلكترونية |
| 45 | 7. إنشاء منتدى للمرصد التفاعلي للمواطنين لمراقبة تنفيذ خطط الحكومة والتقدم المحرز |
| 47 | 8. اعتماد مبدأ الإفصاح عن الميزانية بما يتماشى مع المعايير الدولية وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي |
| 47 | 9. تطوير سياسات شفافة وتشاركية فيما يتعلق بتغير المناخ |
| 50 | 10. تنفيذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة |
| 54 | V. التوصيات العامة |
| 58 | VI. المنهجية والمصادر |
| 61 | VII. ملحق متطلبات الأهلية |



ملخص تنفيذي : الأردن تقرير العام الأول

خطة العمل: 2016-2018

الفترة قيد المراجعة: 2016-2017

سنة نشر تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة: 2018

تستهدف خطة العمل الثالثة في الأردن قضايا ذات صلة بالسياق الوطني، مثل تطبيق قانون الوصول إلى المعلومات واللامركزية في السلطة السياسية لتعزيز مشاركة العامة على المستوى المحلي. مع ذلك، فقد تم صياغة بعض الالتزامات التي تنفجر إلى نطاق كافٍ لمعالجة قضايا محددة من السياسات بشكل فعال. تحتاج الحكومة خلال خطة العمل القادمة إلى الدخول في حوارٍ بناءٍ أكثر مع منظمات المجتمع المدني وتحديد أولويات الالتزامات المتعلقة بتطبيق قانون حرية المعلومات والبيئة التشغيلية لوسائل الإعلام والشفافية المالية العامة.

أهم الالتزامات

| هل هو مصممٌ بشكلٍ جيد؟ | نظرة عامة | الالتزام |
|------------------------|---|--|
| نعم | يمكن أن يكون لهذا الالتزام تأثير تحويلي محتمل على البيئة القانونية والتنظيمية لتسريع الوصول إلى المعلومات في الأردن. | 1. تعزيز الإطار التشريعي لقانون حرية المعلومات |
| نعم | هذا الالتزام يتعلق بتنفيذ قانون اللامركزية وعقد أول انتخابات بلدية في الأردن لعام 2017. | 5. قانون اللامركزية وانتخابات المجالس |
| لا | يستلزم الالتزام الإفصاح العام عن وثيقتين للميزانية، بما يتماشى مع المعايير الدولية بشأن شفافية الموازنة. | 8. الإفصاح المالي والإفصاح عن الميزانية |
| نعم | يقترح الالتزام تنفيذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة داخل المؤسسات الحكومية، وإنشاء إطار قانوني لتحسين وصول العامة إلى المعلومات. | 10. البيانات المفتوحة |

*يتم تقييم الالتزام من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة على أنها محددة وذات صلة ولها تأثير تحويلي محتمل.

العملية

إن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المؤسسة الرائدة المسؤولة عن تنفيذ خطة عمل الأردن 2016-2018. وشملت المشاورة الحكومية الدولية أربع وزارات ومؤسسة مستقلة واحدة، في حين كانت غالبية منظمات المجتمع المدني المشاركة هي منظمات غير حكومية ملكية (RONGOS). لقد تم وضع معظم الالتزامات بناءً على مبادرات حكومية سابقة.

من كان مشاركاً؟

| | الحكومة | | |
|----------------|--|--|--|
| | مشاورات حكومية ضيقة/ قليلة | وكالات تخدم وكالات أخرى بالدرجة الأولى | مشاركة كبيرة من الوزارات والوكالات المختصة |
| المجتمع المدني | المجتمع المدني ما وراء "الحكم" | | |
| | المجتمع المدني في الغالب "الحكم" | | |
| | لا يوجد/ القليل من مشاركة المجتمع المدني | ✓ | |

إن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المكتب الرئيسي المسؤول عن خطة عمل الأردن 2016-2018. وإلى جانب قيادة المبادرة، قامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتوظيف وكالات مختلفة لتكون جزءاً من "اللجنة التوجيهية للحكومة المفتوحة" (المسؤولة عن تنفيذ خطة العمل الوطنية الأردنية). لقد اقتصر وضع خطة العمل على أربع وزارات ولجنة مستقلة واحدة، بدعوة للمشاركة على أساس مخصص. وشكلت ستة وكالات المنتدى الذي يحتوي على أصحاب المصلحة المتعددين إلى جانب خمس منظمات من منظمات المجتمع المدني، والتي اشتملت على المنظمات التي تعمل على قضايا المرأة والشباب.

مستوى المدخلات من قبل أصحاب المصلحة

| مستوى الإدخال | أثناء التطوير |
|---|---------------|
| التعاون: كان هناك حوار ترابطي وقد ساعد الجمهور في وضع جدول الأعمال | |
| الإشراك: لقد قدمت الحكومة ملاحظات حول كيفية النظر في مدخلات العامة. | |
| التشاور: يمكن للجمهور تقديم المدخلات | ✓ |
| الإبلاغ: زودت الحكومة العامة بمعلومات حول خطة العمل. | |
| لا تشاور | |

متطلبات الإنشاء المشترك لمبادرة الشراكات الحكومية الشفافة

| | |
|--------|---|
| نعم | عملية الجدول الزمني والإتاحة الجدول الزمني والعملية المتاحة على الإنترنت قبل التشاور |
| نعم | الإشعار المسبق الإشعار المسبق للتشاور |
| لا | التوعية قامت الحكومة بتنفيذ أنشطة توعوية |
| نعم | قنوات متعددة تم إجراء مشاورات شخصية وعبر الإنترنت |
| لا | التوثيق والملاحظات تم تقديم ملخص للتعليقات من قبل الحكومة |
| نعم | المنتدى المنتظم لأصحاب المصلحة المتعددين هل كان المنتدى قائماً وهل تم إجراء اجتماعات بشكل منتظم؟ |
| نعم | تقرير التقييم الذاتي للحكومة هل تم نشر تقرير التقييم الذاتي؟ |
| 5 من 7 | المجموع |

| | |
|----|--|
| لا | <p>التصرف بشكل يتعارض مع مبادرة الشراكات الحكومية الشفافة</p> <p>تعتبر البلاد على أنها قد تصرفت بشكل مخالف للعملية في حال حدوث واحد أو أكثر مما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تم تطوير خطة العمل الوطنية دون إشراك المواطنين والمجتمع المدني سواء عبر الإنترنت أو غير ذلك. • فشل الحكومة في التعامل مع باحثي آلية إعداد التقارير المستقلة المسؤولين عن تقارير الدولة في السنة الأولى والثانية • يشير تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة إلى أنه لم يتم إحراز أي تقدم في تنفيذ أي من الالتزامات الواردة في خطة عمل الدولة |
|----|--|

أداء الالتزام

إن معظم التزامات الأردن البالغ عددها 11 التزاماً يتم تنفيذها بشكل فعلي أو كلي. وتشمل هذه اثنين من الالتزامات المهمة حول الانتخابات المحلية وشفافية الميزانية. ومع ذلك، لم يتم البدء بالالتزام التحويلي المحتمل حول تطبيق قانون حرية المعلومات.

تنفيذ خطة العمل الحالية

| | |
|-------------------|---|
| خطة عمل 2016-2018 | |
| 4 من 11 (36%) | الالتزامات المكتملة (السنة الأولى) |
| 18% | متوسط معدل الإنجاز العالمي للشراكات الحكومية الشفافة (السنة الأولى) |

تنفيذ خطة العمل السابقة

| | |
|-------------------|-------------------------------------|
| خطة عمل 2014-2016 | |
| 22 من 35 (56%) | الالتزامات المكتملة (السنة الأولى) |
| 27 من 35 (69%) | الالتزامات المكتملة (السنة الثانية) |
| خطة عمل 2012-2013 | |
| 6 من 31 (19%) | الالتزامات المكتملة (السنة الأولى) |
| لا ينطبق | الالتزامات المكتملة (السنة الثانية) |

التأثير المحتمل

| | |
|----------------------|--|
| خطة عمل 2016-2018 | |
| 3 من إجمالي 11 (27%) | الالتزامات التحويلية |
| 16% | المتوسط العالمي للالتزامات التحويلية الخاصة بالشراكات الحكومية الشفافة |

| | |
|---------------|---|
| 0 من 35 (%) | الالتزامات التحويلية للأعوام من 2016-2014 |
| 7 من 31 (23%) | الالتزامات التحويلية للأعوام من 2013-2012 |

الالتزامات المميزة

| | |
|-------------------|---|
| خطة عمل 2018-2016 | |
| 2 من 11 (18%) | الالتزامات المميزة* (السنة الأولى) |
| 5 | أعلى عدد من الالتزامات المميزة (جميع خطط عمل الشراكات الحكومية الشفافة) |
| 0 من 35 (%) | الالتزامات المميزة للأعوام من 2016-2014 |
| 2 من 31 (6%) | الالتزامات المميزة للأعوام من 2013-2012 |

* يتم تقييم الالتزام من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة على أنها محددة وذات صلة ولها تأثير تحويلي محتمل وهل هي مكتملة بشكل كلي أم مكتملة فقط.
** قبل عام 2014، سمح بتقييم الالتزامات المميزة بتأثير محتمل متوسط أو تحويلي

توصيات آلية إعداد التقارير المستقلة

| |
|---|
| 1. تعزيز عملية التشاور والإنشاء المشترك |
| 2. ضمان التنفيذ الملائم للوصول إلى المعلومات |
| 3. تحسين بيئة التشغيل لوسائل الإعلام |
| 4. تضمين التزامات تعزز المساءلة العامة من خلال التدقيق من قبل المواطنين |
| 5. ضمان الشفافية المالية والكشف عن الميزانية |

نظرة عامة على الالتزام

| عنوان الالتزام | مصمم تصميماً جيداً* (السنة الأولى) | نظرة عامة |
|--|------------------------------------|---|
| 1. الإطار التشريعي لقانون حرية المعلومات | نعم | إن هذا الالتزام الذي سيُصلح البيئة التنظيمية لتشريع الحصول على المعلومات في البلد لم يبدأ بعد بسبب مسائل خاصة بالتمويل، بالإضافة إلى الخلط حول المؤسسة المسؤولة عن التنفيذ. |
| 2. تعزيز المرافق المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة | لا | سيتيح هذا الالتزام للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى المعلومات المتعلقة باستخدام نظام العدالة عن طريق تحويل جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بعملية التقاضي إلى لغة بريل أو إلى صيغ إلكترونية. |
| 3. الإطار القانوني لحرية الإعلام | لا | يسعى هذا الالتزام إلى تعزيز الإطار القانوني لحرية الإعلام وإنشاء منتدى إلكتروني تفاعلي لإشراك الجمهور في المناقشات المتعلقة بحرية الصحافة. إن نص الالتزام واسع للغاية ولا يسرد نتائج محددة من شأنها تحسين بيئة التشغيل الصعبة لوسائل الإعلام. |
| 4. آلية الشكاوي | لا | يستلزم هذا الالتزام تسجيل الشكاوي من خلال قاعدة بياناتٍ موحدةٍ على الإنترنت. إن هناك بالفعل آلية |

| | | |
|---|-----|---|
| للتظلم عبر الإنترنت، ولكن ليس من الواضح كيف لهذا الالتزام أن يكون ذو قيمة إضافية. | | |
| يسعى الالتزام إلى توفير قنوات إضافية لتقديم الشكاوي (على سبيل المثال من خلال تطبيق الهواتف المحمولة). إن التأثير المحتمل لهذا الالتزام بسيط، حيث تم تأسيس نظام إدارة الشكاوي للحكومة المركزية قبل خطة العمل هذه. | لا | 4.ب. الشكاوي المتعلقة بالخدمات الحكومية |
| طور هذا الالتزام أنظمة داخلية لتنفيذ قانون اللامركزية وعقد انتخابات بلدية في عام 2017 لتعزيز المشاركة السياسية العامة. لقد اكتمل تنفيذ هذا الالتزام خلال السنة الأولى، واختتم بالانتخابات البلدية في 15 أغسطس 2017. | نعم | 5. قانون اللامركزية وانتخابات المجالس |
| إن الهدف العام لهذا الالتزام هو تعزيز البنية التحتية لشبكة الإنترنت في وزارة الصحة. وكما هو مكتوب، فإن للالتزام أهمية غير واضحة لقيم الشراكات الحكومية الشفافة وتأثير طفيف محتمل لأنه يواصل تأدية عمل مبادرة قائمة بالفعل. | لا | 6. خدمات الرعاية الصحية الآلية |
| يهدف الالتزام إلى إنشاء آلية لنشر المعلومات الحكومية التي تسمح بإشراف المواطنين. لا يصف هذا الالتزام البرامج التي سيتم استهدافها أو كيف سيتم استخدام المدخلات. لم يبدأ بعد تطبيق هذا البرنامج. | لا | 7. منتدى مرافقة تفاعلي لمراقبة خطط الحكومة والتقدم المحرز لديها |
| سيعمل هذا الالتزام على توسيع نطاق الإفصاح المالي لجميع المؤسسات الحكومية من خلال زيادة نشر المعلومات المالية والمتعلقة بالميزانية، بما في ذلك حسابات الميزانية التي لم يتم تجميعها في السابق. لقد نشرت وزارة المالية عبر الإنترنت الحسابات الحكومية التي تم تجميعها لعام 2015 في شهر مايو 2017. | لا | 8. الميزانية والإفصاح المالي |
| يسعى هذا الالتزام إلى صياغة واعتماد سياسات تتعلق بتغيير المناخ بالتعاون مع المجتمع المدني. إن التأثير المحتمل لهذا الالتزام بسيط لأن الالتزام لا يحدد كيفية تنفيذ أنشطة التوعية وكيف يمكن للمواطنين ترجمة المعلومات إلى تغيير تشريعي فعال. | لا | 9. السياسات التشاركية بشأن تغيير المناخ |
| يقترح هذه الالتزام تنفيذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة داخل المؤسسات الحكومية. سيكتمل التنفيذ بشكل كبير باستخدام أدوات لقياس جودة مصادر البيانات المفتوحة ولكن وضع برنامج لقياس قدرة الحكومة على نشر البيانات المفتوحة لا يزال تحت الإنشاء. | نعم | 10. البيانات المفتوحة |

*تم تقييم الالتزام من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة على أنها محددة وذات صلة ولها تأثير تحويلي محتمل.

نبذة عن الكاتب

إن شركاء الأردن هي منظمة أردنية غير ربحية وملتزمة بتعزيز المجتمع المدني وتشجيع الوساطة وإدارة النزاعات وثقافة التغيير وتشجيع مشاركة المواطنين في التنمية الاجتماعية والسياسية في الأردن.



تهدف الشراكة الحكومية الشفافة (OGP) إلى تأمين التزامات ملموسة من الحكومة لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد وتسخير التقنيات الجديدة لتعزيز الحكم. تقوم آلية إعداد التقارير المستقلة الخاصة بالشراكات الحكومية الشفافة بتقييم تطوير وتنفيذ خطط العمل الوطنية لتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة وتحسين المساءلة.

١. المقدمة

إن شراكات الحكومات الشفافة هي مبادرة دولية ذات أصحاب مصلحة متعددين تهدف إلى ضمان التزامات ملموسة من الحكومات لمواطنيها لتعزيز الشفافية وتمكين المواطنين ومكافحة الفساد وتسخير التكنولوجيات الجديدة لتعزيز الحكم. توفر شراكات الحكومات الشفافة منتدى دولي للحوار والتشارك بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وكل ذلك يسهم في السعي المشترك نحو الحصول على حكومة مفتوحة.

لقد بدأت الأردن مشاركتها الرسمية في أيلول/سبتمبر 2011، عندما أعلن وزير الخارجية ناصر جودة بالنيابة عن الملك عبد الله الثاني، عزم البلد على المشاركة في المبادرة.¹

من أجل المشاركة في الشراكات الحكومية الشفافة، يجب على الحكومات إظهار التزام واضح لمبادرة الحكومة المفتوحة من خلال تلبية مجموعة من معايير الأداء (الحد الأدنى). تُستخدم مؤشرات الطرف الثالث الموضوعية لتحديد مدى تقدم البلد في كل معيار من المعايير: الشفافية المالية والإفصاح عن الأصول العامة للمسؤولين ومشاركة المواطنين والوصول إلى المعلومات. أنظر القسم السابع: "متطلبات الأهلية"، للحصول على المزيد من التفاصيل.

تعمل جميل الحكومات المشاركة في مبادرة الشراكات الحكومية الشفافة على تطوير خطط عمل خاصة بالمبادرة والتي تضع التزامات محددة بهدف تغيير الممارسة إلى ما هو أبعد من الوضع القائم على مدى عامين من الزمن. قد تعتمد الالتزامات على الجهود الحالية أو تحديد الخطوات الجديدة لاستكمال الإصلاحات الجارية أو الشروع في اتخاذ إجراءات في مجال جديد تماما.

لقد كانت فترة التنفيذ الرسمية لخطة العمل هي 1 يناير 2016 حتى 30 ديسمبر 2018. ومع ذلك، عندما وضع الأردن خطة عمله الوطنية من سبتمبر 2015 إلى أكتوبر 2016، لم يبدأ تنفيذ الالتزامات حتى عام 2017 (معظمها في يناير والباقي في أبريل ومايو وسبتمبر). يغطي أحد التقارير هذا العام عملية تطوير خطة العمل والسنة الأولى للتنفيذ، من يناير 2016 إلى ديسمبر 2017. ابتداءً من عام 2015، بدأت آلية إعداد التقارير المستقلة نشر تقارير نهاية المدة حول الوضع النهائي للتقدم المحرز في نهاية فترة العامين الخاصة بخطة العمل. سيتم تقييم أي أنشطة أو تقدم يُحرز بعد السنة الأولى من التنفيذ في ديسمبر 2017 في تقرير نهاية الفترة. وقد نشرت الحكومة تقييمها الذاتي في أكتوبر 2017.

من أجل تلبية متطلبات الشراكات الحكومية الشفافة، قامت آلية إعداد التقارير المستقلة الخاصة بالشراكات الحكومية الشفافة بالدخول في شراكة مع شركاء الأردن، الذين قاموا بهذا التقييم الخاص بتطوير وتنفيذ خطة العمل الثالثة في الأردن. من أجل جمع أصوات أصحاب المصلحة المتعددين، قام باحثو آلية إعداد التقارير المستقلة وشركاء الأردن بعقد مجموعات تركيز ومقابلات مع أعضاء منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الملكية والمنظمات غير الحكومية غير الملكية والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين المحليين في عمان والبحر الميت والكرك. تهدف آلية إعداد التقارير المستقلة إلى إعلام الحوار المستمر حول تطوير وتنفيذ الالتزامات المستقبلية. تم التطرق إلى الطرق والمصادر في القسم السادس من هذا التقرير (المنهجية والمصادر).

¹ <https://www.opengovpartnership.org/countries/jordan>

II. السياق

تتضمن خطة العمل الثالثة في الأردن التزامات تتناول مواضيع ذات صلة بالسياق الوطني، مثل تعزيز الإطار التشريعي للوصول إلى المعلومات والإفصاح عن معلومات الموازنة والإصلاح اللامركزي وتحسين تقديم الخدمات. وفي حين أن خطة العمل تستهدف مجالات سياسية هامة، فإن الالتزامات قد صيغت بشكل واسع وتفتقر إلى المجال الكافي لمعالجة قضايا السياسات المحددة بشكل ملائم.

2.1 الخلفية

لقد كان الأردن أول بلد عربي ينضم إلى الشراكات الحكومية الشفافة في عام 2011. إن الأردن، جنباً إلى جنب المغرب وتونس، تعتبر حتى الآن أحد البلدان العربية القليلة المشاركة في عملية الشراكات الحكومية الشفافة، حيث سجلت درجات عالية في مؤشرات الحكم فيما يتعلق بالمعدل الإقليمي². لقد ظلت معايير الأهلية الخاصة بشراكات الحكومة الشفافة في الأردن (شفافية الموازنة والوصول إلى المعلومات والإعلان عن الأصول ومشاركة المواطنين) دون تغيير خلال السنوات الخمس الماضية، مع احتفاظ الدولة بنسبة 75%³.

بعد فترة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي التي تسببت بها الأحداث التي أطلق عليها الربيع العربي، أدخلت الحكومة العديد من التعديلات الدستورية التي تهدف إلى تحسين احترام الحريات الفردية (الجمعيات والتعبير والتجمع). خلال هذه الفترة، أدى اعتماد قوانين الأحزاب السياسية والانتخابات (2015 و 2016) إلى تمهيد الطريق أمام تمثيل أكثر عدلاً للمواطنين من خلال إنشاء لجنة مستقلة للانتخابات ومحكمة دستورية.⁴

ومع ذلك، شهدت السنوات القليلة الماضية تغييرات تشريعية وعدة قيود على الحريات الفردية التي أدخلت في سياق تهديد الإرهاب. في عام 2012، تم تعديل قانون الصحافة والمطبوعات لإدخال قيود على وسائل الإعلام الإلكترونية، وفي عام 2014، صنف قانون مكافحة الإرهاب أي شيء يسبب "اضطراباً من خلال إعاقة النظام العام" أو "يعيق العلاقات الخارجية" على أنه إرهابي. ونتيجة لهذا التعريف الواسع للإرهاب والقوانين الأخيرة الأخرى⁵، تم تقييد شروط حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام وحرية الإنترنت بشكل أكبر في الأردن⁶.

وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين تتم مقاضاتهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب، تتم محاكمتهم في محكمة أمن الدولة، وهي محكمة عسكرية وليست مدنية⁷.

² تم الدخول إليه في 2 أيار 2018. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#reports>.

³ الشراكة الحكومية الشفافة، 2010-2016 الأهلية، تم الدخول إليه في 2 مايو 2018. <https://docs.google.com/spreadsheets/d/1kRgVVEjPpqlpD8zBxhNA4lh3wVwWLOJH9aWTuZn8j2E/edit#gid=869039115>.

⁴ <https://bit.ly/2IOs2Kd>. تم الدخول إليه في 3 مايو 2018.

⁵ وسع قانون منفصل خاص بجرم نظم المعلومات الأحكام المتعلقة بجرم حرية التعبير في قانون العقوبات إلى التعبير الإلكتروني. لمزيد من المعلومات، تفصلوا بزيارة: <https://monitor.civicus.org/newsfeed/?country=9&category=2&category=7&category=4&category=5&category=1&category=3>.

⁶ تم الدخول إليه في أبريل 2018. <https://monitor.civicus.org/newsfeed/?country=9&category=2&category=7&category=4&category=5&category=1&category=3>.

⁷ تم الدخول إليه في 10 أيار 2018. <http://www.jordantimes.com/news/local/jordan-media-commission-begins-implementing-four-laws>.

على الرغم من العدد المتزايد لمنظمات المجتمع المدني العاملة في البلاد، لا يزال تقليد نشاط المجتمع المدني المستقل ضعيفاً. ووفقاً للقوانين التي تنظم أنشطة منظمات المجتمع المدني، فإن الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة أمرٌ إلزاميٌ لكي تحصل منظمات المجتمع المدني على تمويلٍ أجنبي، بالإضافة إلى جمع التبرعات من الشعب⁸. ونتيجة لذلك، لا تزال الموارد شحيحةً وتستهدف مشاريع⁹ محددة فقط.

الحصول على المعلومات

لقد كان الأردن أول بلدٍ عربي يمرر قانون الحصول على المعلومات في عام 2007¹⁰. وقد سجل القانون 52 من أصل 150 نقطةً على تصنيف الحصول على المعلومات (ATI) الذي وضعه مركز القانون والديمقراطية والحصول على المعلومات في أوروبا. وفقاً لهذا التصنيف، يحدد القانون نظاماً واسعاً من الاستثناءات، ولا يزال إجراء الطلب غامضاً ويتطلب المزيد من التعديل¹¹.

وقد كان يُنظرُ إلى تشريع الوصول إلى المعلومات على أنه خطوةٌ هامةٌ نحو انفتاح الحكومة، لكن تنفيذ القانون لم يحرز سوى تقدمٍ ضئيل. وقد لاحظت منظمات المجتمع المدني أن المعلومات التي تقدمها الحكومة محدودةٌ وأن الفترات الزمنية للرد على الطلبات طويلةٌ وأن إنفاذ القانون ضعيف¹².

شفافية الموازنة

منذ عام 2012، زادت الحكومة الأردنية من توافر معلومات الموازنة من خلال إتاحة ثمانتي وثائق أساسية للميزانية عبر الإنترنت وفي الوقت المناسب. في عام 2017، شهدت الأردن زيادةً في درجته على مؤشر الموازنة المفتوحة، حيث أحرز 63 من أصل 100، وهو تحسنٌ بنسبة 8 نقاط عن عام 2015، مما يشير إلى أن الأردن يزود الشعب بمعلومات¹³ كبيرة حول الميزانية. لقد أوصت شراكة الموازنة الدولية الحكومة الأردنية بزيادة مشاركة الشعب في عمليات وضع الميزانية والإشراف، حيث تشير درجة 11 من أصل 100 في الأردن إلى أن توفير فرص المشاركة للشعب ضعيفةٌ.

حرية التعبير وتقييد المساحة المدنية

إن الدستور الأردني يضمن حرية التعبير¹⁴، ولكن، وبعد الثورة المصرية، اقترح النظام الأردني تعديلاتٍ تتطلب من المواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام أن تسجل نفسها لدى الحكومة، فضلاً عن تجريم خطاب الكراهية ووصفه بشكلٍ غامضٍ بأنه "أي كلمةٍ أو فعلٍ يثير الخلاف أو الديانات أو الطائفية أو العرقية أو الصراع الإقليمي أو التمييز بين الأفراد

⁸ القانون المعدل لقانون الجمعيات (القانون 22 لعام 2009)

⁹ تم الدخول إليه في 2 أيار 2018 <https://www.bti-project.org/en/reports/country-reports/detail/tc/jor/#management>.

¹⁰ تم الدخول إليه في 2 أيار 2018 <http://www.rti-rating.org/wp-content/themes/twentytwelve/files/pdf/Jordan.pdf>. قانون تأمين الوصول إلى المعلومات "LSATI) N. 47".

¹¹ مايو 2018

¹² تم الدخول إليه في 2 مايو 2018 https://www.transparency.org/files/content/activity/2012_RDAAIMNA_ATIMNARegion_EN.pdf.

¹³ مدير ديبس، المدير التنفيذي للمعهد الدولي لتضامن النساء، رنا طاهر، مدير مشروع مبادرة التنمية البشرية ويوسف منصور، خبير اقتصادي وعضو في المنتدى الاستراتيجي الأردني، قبله باحثاً من ألية إعداد التقارير المستقلة، ديسمبر 2017 وفبراير 2018.

¹⁴ تم الدخول إليه في 18 مايو 2018 <https://www.internationalbudget.org/open-budget-survey/results-by-country/country-info/?country=jo>.

¹⁵ تم الدخول في 2 مايو 2018 <https://bit.ly/2HLYbRP>.

أو الجماعات". تشكل التعديلات المقترحة¹⁵ لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات لعام 2010، والتي تكثف العقوبات المتعلقة بتسوية السمعة وإرسال ومشاركة خطاب الكراهية، تحديات أمام الانفتاح، بما في ذلك تقييداً محتملاً للحريات وتهدياتٍ للمساءلة والمشاركة.

اعتباراً من عام 2017، صنفت منظمة مراسلون بلا حدود الأردن الدولة 138 من أصل 180 دولة تم تقييمها، حيث سجلت تراجعاً بنسبة ثلاثة نقاط عن 135 في عام 2016¹⁶ فيما يتعلق باستقلالية وسائل الإعلام والبيئة الإعلامية والرقابة الذاتية والإطار التشريعي وجودة البنية التحتية التي تدعم إنتاج الأخبار والمعلومات. إن الممارسات الخاصة بالتريخ لا تشجع محاوراة المعارضة من وسائل الإعلام من خلال مطالبة الصحفيين بالانتماء إلى نقابة الصحفيين الأردنية التي تسيطر عليه الحكومة. وبالمثل، يتعين على وسائل الإعلام أن تدفع مقابل الانضمام إلى لجنة الإعلام الأردنية التي تسهر المشاريع الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام أوامر منع النشر من قبل لجنة الإعلام يمكن أن يعمل على تقييد النقاش العام والحد من وصول الصحفيين إلى المعلومات المتعلقة بالقضايا الحساسة.

علاوة على ذلك، وفي عام 2014، أصبح قرار محكمة النقض الأردنية القائم على تصنيف جميع المواقع الإلكترونية على أنها منشوراتٍ بمثابة مشكلة، حيث أنه يجعل جميع المواقع الإلكترونية خاضعة لقانون الصحافة والمطبوعات¹⁷، أي أنه يتطلب منهم التسجيل لدى الحكومة. لقد تم حظر مئات من المواقع بحجة أنها لا تملك ترخيص، وبموجب قانون جرائم الإنترنت لعام 2015، فإن المقالات المنشورة في الصحف والمنشورات على مواقع التواصل الإلكترونية التي يمكن تحديدها بأنها خطاب كراهية يمكن أن تشكل سبباً للاحتجاز مسبقاً قبل المحاكمة¹⁸. إن هذا يمثل تحدياً للانفتاح حيث يمكن أن يشكل ضغطاً على الناشرين عبر الإنترنت لاضطرارهم لفرض رقابة ذاتية على المحتويات التي ينشرونها. بالإضافة إلى ذلك، يخضع أي محتوى لأي ناشرٍ عبر الإنترنت للعقاب بموجب قانون الصحافة والمطبوعات، والذي يتم وصف انتهاكاته بشكل مبهم.

لقد صنّف مرصد تحالف المجتمع المدني العالمي (CIVICUS)، الذي يتعقب إغلاق المساحات المدنية، المساحة المدنية للأردن على أنها معيقة لأن السلطات قد فرضت العديد من القيود على مشاركة المواطن وحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام. كم أوضح مرصد (CIVICUS) أن الحكومة رفعت من متطلبات منظمات المجتمع المدني من أجل تلقي الأموال الأجنبية. وفي هذا الصدد، تخضع الحكومة حالياً للفحص من قبل المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان¹⁹. كما أكد أعضاء المجتمع المحلي والنشطاء الذين قابلهم باحث آية إعداد التقارير المستقلة أن الإجراءات البيروقراطية تزيد من صعوبة قيام المجتمع المدني بالتنظيم والمشاركة والتواصل دون عائق.²⁰

إجراءات مكافحة الفساد

في عام 2012، بدأ الأردن بإجراء تنقيح جوهري على قانون لجنة مكافحة الفساد لمحاولة الامتثال للمعايير الدولية، بما في ذلك عدد من المواد القانونية المعنية بمنح الحماية للشهود والمبلغين عن المخالفات والخبراء في قضايا الفساد.

في عام 2014، أصدر الأردن قانون حماية المبلغين عن المخالفات والشهود والمخبرين وخبراء قضايا الفساد وأقاربهم والمقربين الوثيقيين منهم. وبناءً على هذا القانون، تم إنشاء وحدة خاصة لتمكين حماية المبلغين عن المخالفات ولتلقى طلبات الحماية وتقييم التهديد الفعلي والمخاطر المرتبطة به. لقد تم تصميم الوحدة للتعامل مع طلبات المبلغين عن المخالفات والمخبرين الذين يرغبون في البقاء تحت اسم مستعار وخفي. أما ضمن القانون الأردني، فهناك أحكام لحماية الأشخاص من الدرجة الرابعة من القرابة للشخص الذي يطلب الحماية باعتباره شخصاً يبلغ عن المخالفات. ويغطي القانون أيضاً الأفراد الآخرين المرتبطين عن قرب بطلب الحماية، ريثما يصدر قرار من مجلس لجنة مكافحة الفساد.²¹

¹⁵ تم الدخول في 2 مايو 2018 <https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/jordan>.

¹⁶ تم الدخول في 3 مايو <https://rsf.org/en/jordan>.

¹⁷ تم الدخول في 4 مايو 2018 <http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=11245>.

¹⁸ تم الدخول في 3 مايو 2018 <https://www.hrw.org/world-report/2018/country-chapters/jordan>.

¹⁹ تم الدخول في 3 مايو 2018 <https://monitor.civicus.org/newsfeed/2016/11/01/overview-jordan/>.

²⁰ عبر أصحاب المصلحة المختلفين الذين قابلهم باحث آية إعداد التقارير المستقلة عن ضرورة تركيز الحكومة على إزالة وإزالة أو تخفيف الإجراءات البيروقراطية التي تبطئ عمل منظمات المجتمع المدني أو تقصمه، مثل متطلبات تسجيل منظمات المجتمع المدني.

²¹ تم الدخول في 3 مايو 2018 https://www.transparency.org/whatwedo/publication/jordan_whistleblowing_overview_2018.

وقد أحالت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن مؤخرا ثلاث قضايا إلى المحكمة تتعلق بإساءة استخدام الوظائف العامة والرشوة وانتهاك القوانين واللوائح. وقد كانت إحدى هذه القضايا مرتبطة " بشركة صناعية كبيرة" يُزعم أنها كانت تتهرب ضريبيا بعد أن تلاعب بالفواتير التي أرسلتها إلى دائرة ضريبة الدخل والمبيعات من أجل تجنب دفع الضرائب.²²

لقد سجل الأردن نقطتين من أصل 4 نقاط على معايير أهلية الشراكة الحكومية الشفافة فيما يتعلق بالإعلان عن أصول المسؤولين العموميين من خلال تطبيق قانون الإفصاح المالي²³. وفقاً للبنك الدولي، يمثل الكشف عن الدخل والأصول في الأردن خطوة إيجابية، وإن كانت محدودة، نحو تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع العام²⁴. ولا تزال هناك عدة فجوات وبعض الغموض في القانون²⁵، وينبغي إيجاد توازن بين الحفاظ على السرية وتوفير تدقيق على هذه الإعلانات. إن لدى إدارة الإفصاح المالي، وتحت إشراف وزارة العدل، سلطة ضمان الامتثال لقواعد إعلان الأصول والاحتفاظ بعهدها يمثل هذه الإعلانات. يتم تعيين رئيس هذه الوكالة من قبل وزير العدل.

الإصلاح اللامركزي

²² تم الدخول في 3 مايو 2018 <http://static.jordantimes.com/news/local/more-cases-referred-court-anti-graft-body>.

²³ وفقاً لمعايير الأهلية الخاصة بالشفافية، يتم منح نقطتين لوجود قانون يتطلب إفصاحاً غير عام للمسؤولين المنتخبين أو كبار المسؤولين.

²⁴ تم الدخول في 3 مايو 2018 https://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/9780821397961_CH06.

²⁵ http://publicofficialsfinancialdisclosure.worldbank.org/sites/ldl/files/assets/law-library-files/Jordan_Financial%20Disclosure%20Law_2006_ar.pdf. تم الدخول في 3 مايو 2018.

يتميز النظام السياسي والإداري في الأردن بدرجة عالية من المركزية. وبالرغم من وجود نظام من مستويين للمحافظات والبلديات، إلا أن تقديم الخدمات لا يزال محدوداً على المستوى دون الوطني، حيث تقدم الحكومة المركزية جميع الخدمات الأساسية بما في ذلك الرعاية الصحية والمياه والكهرباء والتعليم وغيرها من الخدمات.²⁶

ومع سن قانون اللامركزية والبلديات في عام 2015، قامت الحكومة الأردنية بخطوة كبيرة نحو تعزيز المحافظات والمجالس المحلية المنتخبة. لقد بدأت العملية بالفعل مع انتخابات المجالس المحلية في أغسطس 2017، عبر 158 مقاطعة في 12 محافظة.²⁷ يتم نقل الكفاءات الإدارية والسياسية والمالية تدريجياً إلى مستويات أدنى من الحكومة. وفي هذا الصدد، قدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية العديد من التوصيات مع الإشارة إلى أن إصلاح اللامركزية يمثل فرصة مهمة جداً للأردن لإقامة شراكة مع المواطنين.²⁸

لقد كان الأردن أحد الأعضاء المؤسسين لبرنامج الحكم الخاص بصندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الانتقالي (ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي شراكة استراتيجية بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبادل المعارف والخبرات في إصلاحات الحكم الرشيد. وفي هذا الصدد، تعمل حكومة الأردن بشكل وثيق مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإصلاح قطاعها العام بما يتماشى مع أفضل ممارسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بما في ذلك دعم تنفيذ خطة الشراكات الحكومية الشفافة ومشاركة المرأة والشباب في الحياة العامة.²⁹

2.2 نطاق خطة العمل فيما يتعلق بالسياق الوطني

مقارنة بخطة عمل الشراكات الحكومية الشفافة السابقة، تغطي خطة العمل الثالثة للأردن مجموعة واسعة من المجالات ذات الأولوية للسياق الوطني. بدءاً بحرية المعلومات ووسائل الإعلام إلى تغير المناخ وفتح البيانات وتعزيز تقديم الخدمات العامة. تتضمن خطة العمل التزامات في المجالات التي تم تحديدها لتكون أولوية من قبل منظمات المجتمع المدني التي تمت مقابلتهم لغايات هذا التقرير. وهي، الحصول على حقوق المعلومات والوصول إلى العدالة ومشاركة المواطنين.³⁰ ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات فيما يتعلق بالمجال الواسع للالتزامات وعدم وجود الدقة.

يرتبط جدول أعمال الشراكة الحكومية الشفافة في الأردن ارتباطاً وثيقاً ببرنامج الحكومة "ميثاق النزاهة الوطنية (2014-2018)"، وهو سلسلة من الإصلاحات والتدخلات التي تهدف إلى تعزيز النزاهة الوطنية ومنع الفساد.³¹ تتوافق أهداف خطة عمل ميثاق النزاهة الوطنية مع أهداف خطة عمل الشراكة الحكومية الشفافة، حيث يناهض كلاهما بمزيد من الشفافية والمساءلة والمشاركة العامة. تتطلب كلا الخطتين إصلاحات في اللامركزية والنزاهة وسيادة القانون.

كما نوقش في القسم السابق، هناك مخاوف حالياً بشأن القيود المفروضة على وسائل الإعلام وحرية التعبير والمتطلبات المسبقة لموافقة حصول منظمات المجتمع المدني على التمويل الأجنبي في الأردن. وفي هذا

²⁶ تم الدخول في 3 مايو 2018 <https://bit.ly/2JQs2Kd>.

²⁷ تم الدخول في 3 مايو 2018 <http://www.mop.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/pdf/MOP-pdf/OGPSelfAssesmentReport.pdf>.

²⁸ تم الدخول في 3 مايو 2018 <https://bit.ly/2JQs2Kd>.

²⁹ تم الدخول في 7 يونيو 2018 https://read.oecd-ilibrary.org/governance/towards-a-new-partnership-with-citizens_9789264275461-en#page6.

³⁰ خلال مجموعة مناقشة التركيز التي أجراها باحث إلية إعداد التقارير المستقلة في 12 أكتوبر 2017 في البحر الميت مع مجموعة من الشباب، قام باحث إلية بإعداد التقارير المستقلة بأخذ ملاحظات عن الأولويات التي عبر عنها ممثلو مختلف منظمات المجتمع المدني الأردني. وعبرت روند سمراء، عضوة في المجتمع ونشطة نسائية، عن ضرورة أن تعمل الحكومة على تحسين تطبيقها وتنفيذها قوانين الحصول على المعلومات. وقد عبر المنتدى الاستراتيجي الأردني لباحث إلية إعداد التقارير المستقلة بأن على الحكومة أن تلتزم بتحسين جودة وكيفية البيانات التي تقدمها خلال قيامها بالإشراف الخارجي على أدائها، لأن الرقابة الذاتي غير فعالة بشكل عام. على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالمسائل المالية وشفافية الموازنة، أعرب منتدى الاستراتيجية الأردني عن ضرورة وجود تغيير قانوني للسياسة التي تتطلب تصاريح من إدارة الإحصاءات قبل إجراء أي مسح، حيث أن هذا الإجراء يضع عبئاً على المؤسسات والمواطنين المهتمين بإجراء الأبحاث. كما أكد أصحاب المصلحة الآخرون على المطالبة بالإفصاح العام عن الوثائق الحكومية.

³¹ <http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/82/smid/420/ArticleCategory/226/2012-National-Integrity-Charter-and-Action-Plan>.

تم الدخول في 5 مايو 2018 <http://inform.gov.jo/en-us/By-Date/Report-Details/ArticleId/82/smid/420/ArticleCategory/226/2012-National-Integrity-Charter-and-Action-Plan>.

السباق، فإن تضمين التزامات توفر تعديلات على القوانين ورفع القيود الحالية على حرية التعبير والمساحة المدنية ستكون خطوة مهمة نحو جعل الحكومة تتمتع بالانفتاح.

وتتضمن خطة العمل الحالية التزامات تتناول مبادئ الشراكة الحكومية الشفافة للوصول إلى المعلومات والمشاركة المدنية والتكنولوجيا والابتكار. إن تضمين التزامات تعزز قيمة المساءلة العامة لا يزال بمثابة تحدٍ للأردن. ويمكن أن تشمل الإجراءات في هذا الصدد إضفاء الطابع المؤسسي على آليات قابلة للتطبيق لإعداد التقارير للمواطنين والسماح للمواطنين بالسعي إلى تصحيح المشاكل المجتمعية. وأخيراً، ستحتاج خطط العمل المستقبلية إلى تحسين صياغة الالتزامات عن طريق إدراج أنشطة محددة مع تعزيز النتائج الطموحة.

III. عملية القيادة وأصحاب المصلحة المتعددين

3.1 القيادة

يصف هذا القسم الفرعي قيادة الشراكة الحكومية الشفافة والسياق المؤسسي للشراكة الحكومية الشفافة في الأردن. يلخص الجدول 3.1 هذه الهيكلية بينما يوفر القسم السردي (أناه) تفاصيل إضافية.

الجدول 3.1: قيادة الشراكة الحكومية الشفافة

| لا | نعم | 1. الهيكل |
|------|-------|---|
| | ✓ | هل هناك نقطة اتصال محددة بوضوح للشراكات الحكومية الشفافة (فردية)؟ |
| مفرد | مشترك | |
| ✓ | | هل هناك وكالة واحدة رائدة في مجال جهود الشراكات الحكومية الشفافة؟ |
| لا | نعم | |
| ✓ | | هل يقود رئيس الحكومة مبادرة الشراكات الحكومية الشفافة؟ |
| لا | نعم | 2. التفويض القانوني |
| | ✓ | هل يتم إنشاء التزام الحكومة بالشراكات الحكومية الشفافة من خلال تفويض رسمي يتم إصداره علناً؟ |
| ✓ | | هل يتم إنشاء التزام الحكومة بالشراكات الحكومية الشفافة من خلال تفويض ملزم قانونياً؟ |
| لا | نعم | 3. الاستمرارية وعدم الاستقرار |
| ✓ | | هل كان هناك تغيير على المنظمة (المنظمات) الرائدة أو المشاركة في مبادرات الشراكات الحكومية الشفافة أثناء دورة تنفيذ خطة العمل؟ |
| ✓ | | هل كان هناك تغيير على القائد التنفيذي خلال مدة دورة خطة عمل الشراكات الحكومية الشفافة؟ |

إن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المكتب الرئيسي المسؤول عن خطة عمل الأردن خلال 2016-2018. كما وكانت المؤسسة المسؤولة عن أول خطتي عمل. وبصرف النظر عن قيادة المبادرة، فقد كانت الوزارة مسؤولة عن إسناد التزامات مختلف الوكالات المسؤولة عن التنفيذ.

خلال شهر سبتمبر من عام 2015، أعلن رئيس الوزراء عن تشكيل مجموعة عمل تضم ممثلين عن الأحزاب الوطنية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والشبابية. لقد قامت جهة الاتصال الحكومية المسؤولة عن مبادرة الشراكات الحكومية الشفافة في الأردن بتخصيص ثلاثة من موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي للإشراف على تطوير وتنفيذ خطة العمل. ومع ذلك، ليس هناك خط ثانوي مخصص في ميزانية السلطة التنفيذية للأنشطة المرتبطة بالشراكات الحكومية الشفافة. إن موظفي وزارة التخطيط والتعاون الدولي العاملين في تنفيذ خطة العمل يعملون أيضاً في وحدة البرامج الإدارية الأوروبية وفي قسم العلاقات الأمريكية الأردنية، مما يجعل من الصعب الحصول على تقدير واضح للميزانية المخصصة فقط لأنشطة الشراكات الحكومية الشفافة.

لقد نفذت وزارة التخطيط والتعاون الدولي عملية تطوير خطة العمل وعينت مختلف الوكالات الحكومية لتكون جزءاً من "اللجنة التوجيهية للحكومة الشفافة" التابعة للحكومة الأردنية. تتألف اللجنة التوجيهية لمبادرة الشراكات الحكومية الشفافة من الوكالات الحكومية المختلفة والمسؤولة عن تنفيذ خطة العمل الأردنية، ولا تشمل مشاركة منظمات المجتمع المدني الأردنية أو أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين بعيداً عن المؤسسات الحكومية. ووفقاً لوزارة التخطيط والتعاون

الدولي³²، فقد تم إجراء تغييرات في الوكالات الحكومية المنفذة، بالإضافة إلى تغييرات في الأفراد المسؤولين عن كل التزام، وهو الأمر الذي لم تكن وزارة التخطيط والتعاون الدولي على دراية به دائماً. في بعض الحالات، لا تزال المؤسسات المسؤولة أو الشخص المسؤول عن بعض الالتزامات غير معروفين بعد.

إن وزارة التخطيط والتعاون الدولي مناسبة جداً لتكون المؤسسة الرائدة المسؤولة عن خطة العمل، بناءً على التحدي الذي وضعته الشراكات الحكومية الشفافة، حيث أن الوزارة تمتلك المعرفة المؤسسية لتنسيق المشاريع التي تشمل مختلف الوزارات والإدارات، على الرغم من أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي لا تتمتع بأي سلطة قانونية لفرض تغييرات في السياسات على الوكالات الأخرى داخل الحكومة (انظر الجدول 3.1 حول قيادة وتفويض الشراكات الحكومية الشفافة في الأردن).

وفي الوقت الحالي، يعتمد تفويض وزارة التخطيط والتعاون الدولي على تطبيق الحلول التكنولوجية لتحسين الشفافية. ونتيجة لذلك، فإن خطة العمل موجهة بشكل كبير نحو التكنولوجيا والوصول إلى المعلومات، وهناك التزامات قليلة بشأن مكافحة الفساد والمساءلة العامة.

3.2 المشاركة داخل الحكومة

يصف هذا القسم الفرعي المؤسسات الحكومية التي شاركت في مراحل مختلفة من الشراكة الحكومية الشفافة. وسيصف القسم التالي المنظمات غير الحكومية التي شاركت في الشراكة الحكومية الشفافة.

الجدول 3.2: المشاركة في الشراكة الحكومية الشفافة من قبل المؤسسات الحكومية

| الحكومات دون الوطنية | أخرى (بما في ذلك الهيئات الدستورية المستقلة أو الذاتية) | القضاء (بما في ذلك الهيئات شبه القضائية) | التشريعية | الوزارات والهيئات والوكالات | كيف شاركت المؤسسات؟ |
|----------------------|---|--|-----------|-----------------------------|---|
| 0 | 33 ¹ | 0 | 0 | 4 ³⁴ | التشاور: راقبت هذه المؤسسات أو تم دعوتها لمراقبة عملية العمل ولكنها لم تكن مسؤولة عن الالتزامات الواردة في خطة العمل. |
| 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | اقترحت هذه المؤسسات التزامات لإدراجها في خطة العمل. |

Commented [a1]: Noted and agreed.

³² آية الصعدي، مسؤولة التعاون الدولي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي

³³ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

³⁴ وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة تطوير القطاع العام وادارة الموازنة العامة.

| | | | | | |
|---|-----|-----|---|-----|--|
| 0 | 351 | 361 | 0 | 374 | التنفيذ: هذه المؤسسات مسؤولة عن تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة العمل كانت هي من الالتزامات أم لا. |
|---|-----|-----|---|-----|--|

Commented [a2]: Confirmed, we can add these to the endnote

Commented [a3]: This information is never communicated to the IRM researcher. We were unable to identify who the implementing agency for this commitment is.

في الأردن، اقتصرت المشاركة في الشراكة الحكومية الشفافة على أربع وزارات ولجنة مستقلة واحدة. وفي حين تضمنت خطة العمل التزامات تشريعية تتعلق بتعديل قانون الوصول إلى المعلومات، إلا أن الهيئة التشريعية لم تشارك في الشراكة الحكومية الشفافة على أي مستوى وقد تم إدراج هذه الالتزامات بسبب التوصيات الواردة في تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة السابق. الجدول 3.2 أعلاه يقدم تفاصيل حول المؤسسات التي كانت مشاركة في الشراكة الحكومية الشفافة.

إن المشاركة المبكرة في خطة العمل هو لهذا الغرض بالذات. لقد اختارت الحكومة الوزارات لدعوة وتعيين الأنشطة على أساس أولئك الذين أبدوا اهتماما والذين شاركوا في خطط عمل الشراكة الحكومية الشفافة السابقة والذين كانوا على صلة بتنفيذ الالتزامات.

ووفقاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، فقد كانت الاجتماعات تتم بشكل منتظم، ولكن لم يتم الاحتفاظ بالملاحظات الخاصة بتلك الاجتماعات. لم يتم تقديم أي معلومات محددة لباحثي آلية إعداد التقارير المستقلة بشأن عملية اختيار الالتزامات، ولا حتى من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي ولا من قبل منظمات المجتمع المدني التي شاركت في العملية. ومع ذلك، أشارت الحكومة أن الاجتماعات حول اختيار الالتزامات تستند إلى أولويات المجتمع المدني والمبادرات الأخرى التي تعهدت الحكومة بالعمل بها، على سبيل المثال، خطة عمل ميثاق النزاهة الوطنية³⁸ وخطة حقوق الإنسان³⁹، وكلاهما برامج تعاونية. مع ذلك، من المهم الإشارة إلى أن بعض الالتزامات لم يتم وضعها في الأصل خلال الفترة الزمنية لخطة العمل، ولكن في الواقع تم تصورها والعمل عليها مسبقاً، وأحياناً كان يتم ذلك قبل الفترة الزمنية لخطة العمل بأربع سنوات.

في النهاية، كانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن وضع الالتزامات المختلفة. ومع ذلك، استغرقت اللجنة التوجيهية بعض الوقت لتعيين المسؤوليات وإبلاغ الوزارات بمهامها. لقد تغيرت المسؤوليات خلال السنة الأولى للتنفيذ. كما قام أعضاء اللجنة التوجيهية بتغيير المسؤوليات بحسب ما رآه مناسباً. وفي بعض الأحيان، لم تكن وزارة التخطيط والتعاون الدولي على علم بالتغييرات التي حدثت حتى وقت لاحق. وقد وجد الباحث في آلية إعداد التقارير المستقلة أنه في بعض الحالات، لم تشارك الوزارات التي كان يمكن تعيينها للقيام بالالتزامات معينة بسبب علاقتها الموضوعية، لم تشارك في العملية. وأحد الأمثلة على ذلك هو عدم مشاركة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الالتزام بربط جميع المستشفيات الحكومية إلكترونياً، على الرغم من التركيز الشديد على البنية التحتية التكنولوجية التي تمتلكها هذه الوزارة.

3.3 مشاركة المجتمع المدني

قبل التشاور، أنشأت الحكومة منتدئ لأصحاب المصلحة المتعددين، وقد ضم ممثلين عن المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية، بما في ذلك منظمات النساء والشباب.

35. هيئة النزاهة ومكافحة الفساد.

36. وزارة العدل.

37. وزارة الثقافة، وزير شؤون الإعلام، رئاسة الوزراء، وزارة تطوير القطاع العام ووزارة الداخلية.

38. تم إطلاق برنامج ميثاق النزاهة الوطني من قبل الملك عبدالله الثاني. ومع ذلك، تم تشكيل لجنة لمراجعة ومتابعة التقدم المحرز. لقد اجتمعت اللجنة "واستمعت إلى وجهات نظر وأفكار شخصيات رئيسية وقادة المجتمع في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك مسؤولي الجامعات والأكاديميين والأحزاب السياسية والفنانين العمالية وقادة الرأي والعضبات المتقاعدين وأعضاء مجلس النواب ومجلس الأعيان".

تم الدخول في http://www.petra.gov.jo/Public_News/Nws_NewsDetails.aspx?Site_Id=&lang=2&NewsID=132992&CatID=13&Type=Home>ype=L في 11 مايو 2018.

39. تمت صياغة خطة حقوق الإنسان بالتعاون مع المركز القومي لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والجمعيات المهنية. تم الدخول في <http://www.jordantimes.com/news/local/king-urges-full-implementation-human-rights-plan> في 11 مايو 2018.

وفقاً لتقرير التقييم الذاتي، كانت الوكالات الحكومية المدرجة في منتدى أصحاب المصلحة المتعددين هي: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة الخارجية والمغتربين ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة تطوير القطاع العام ومديرية الخزينة العامة ولجنة مكافحة الفساد والمركز الوطني لحقوق الإنسان.

وإلى جانب الهيئات الحكومية والعامة الممثلة، فقد دُعيت المنظمات غير الحكومية التالية للمشاركة:

- الجمعية النسائية الأردنية الوطنية
- جمعية رجال الأعمال الأردنيين
- لجنة تنسيق منظمات المجتمع المدني
- اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة
- رئيس هيئة شباب كلنا الأردن

لقد كانت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن جدولة اجتماعات منتدى أصحاب المصلحة المتعددين. وقد عقد المنتدى أربع اجتماعات تشاورية لوضع هيكل الخطة والإطار العام واستعراض المسودات التي جاءت من مختلف المجالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.

لقد قام باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بالتواصل مع ممثلي وزارة التخطيط والتعاون الدولي لمعرفة المزيد عن منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، لكنهم لم يقدموا أي وثائق ذات صلة لتقييم بنية صنع القرار الخاصة به.

لقد كان الجدول الزمني للعملية متاحاً قبل عملية التشاور. ووفقاً لتقرير التقييم الذاتي، طلبت وزارة التخطيط والتعاون الدولي وضع إعلانات في الصحف اليومية الأردنية ومن خلال موقعها على الإنترنت، إلا أنه لا يمكن التحقق من هذه المعلومات من خلال باحث آلية إعداد التقارير المستقلة.

بالإضافة إلى منتدى أصحاب المصلحة المتعددين، دعت وزارة التخطيط والتعاون الدولي 45 منظمة مجتمع مدني للمشاركة في اجتماع تشاوري تمهيدي في 25 سبتمبر 2016، وقد حضرت 25 منظمة من هذه المنظمات. وقد عُقد اجتماع ثانٍ في 16 أكتوبر 2016، حيث تم تقديم المزيد من الاقتراحات لتحسين الخطة. وقد حضر الاجتماع 30 منظمة غير حكومية وممثلون من وزارات ومؤسسات حكومية أخرى.

لم تقدم وزارة التخطيط والتعاون الدولي أي محاضر للاجتماعات أو وثائق من شأنها أن تسمح لباحث آلية إعداد التقارير المستقلة بتأكيد المعلومات المقدمة في تقرير التقييم الذاتي. كما لم تقم وزارة التخطيط والتعاون الدولي بتنفيذ أنشطة منفصلة لزيادة الوعي، بخلاف إبلاغ المشاركين حول عملية الشراكة الحكومية الشفافة.

ووفقاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، كانت الاجتماعات مخصصة ولم يتم الاحتفاظ بملاحظات الاجتماع، ولكن منظمات المجتمع المحلي التي أجرى معها الباحث لقاءات أكدت أن تلك الاجتماعات قد تمت بالفعل. لقد تحقق باحث آلية إعداد التقارير المستقلة من أن الدعوات قد صدرت لمنظمات المجتمع المدني وأن وزارة التخطيط والتعاون الدولي قد أرسلت بريداً إلكترونياً للمتابعة، وقد تضمن مسودة لخطة العمل الثالثة لكي تستعرضها منظمات المجتمع المدني.⁴⁰ بالإضافة إلى ذلك، نشرت وزارة التخطيط والتعاون الدولي المسودة الكاملة لخطة العمل الوطنية الثالثة في الأردن على موقع الشراكة الحكومية الشفافة الخاص بها على الإنترنت⁴¹.

وفقاً لأحد أعضاء المجتمع المحلي الذي يعمل في عمان في قطاع تنمية الشباب اقتصادياً والذي طلب أن يبقى مجهول الهوية، فإنه سيكون من المهم لأعضاء المجتمع المدني أن يروا مسودات الالتزام ويناقشونها قبل موافقتهم النهائية.

تتبع البلدان المشاركة في الشراكة الحكومية الشفافة مجموعة من المتطلبات للتشاور أثناء وضع وتنفيذ مراجعة خطة عمل الشراكة الحكومية الشفافة الأخرى. بلخص الجدول 3.3 أداء الأردن خلال خطة العمل للفترة من 2016-2018.

⁴⁰ نضال منصور، مركز الدفاع عن حرية الصحفيين، والذي أجرى معها باحث آلية إعداد التقارير المستقلة مقابلة، أكت أنه تم دعوتها إلى بعض هذه الاجتماعات وأنها قدمت توصيات بشأن الالتزامات التي ينبغي إيرادها في خطة العمل. ولكنها لم تقدم لباحث آلية إعداد التقارير المستقلة أي تفاصيل أخرى حول الاجتماعات أو التوصيات.

⁴¹ تم الدخول في 11 مايو 2018، <http://www.mop.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=25>

الجدول 3.3: العملية الوطنية للشراكة الحكومية الشفافة

الخطوات الرئيسية المتبعة: 5-7

| | | 1. عملية الجدول الزمني والتوافر | | 2. إشعار مسبق | |
|------|---|-------------------------------------|-------------------------------------|--|-------------------------------------|
| قبل | | لا | نعم | لا | نعم |
| | الجدول الزمني والعملية المتاحة على الإنترنت قبل التشاور | <input checked="" type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | إشعار مسبق لعملية التشاور | <input checked="" type="checkbox"/> |
| | | لا | نعم | 4. القنوات المتعددة | لا |
| | 3. زيادة الوعي | <input type="checkbox"/> | <input checked="" type="checkbox"/> | 14. الاستشارات عبر الإنترنت: | نعم |
| | نفذت الحكومة أنشطة التوعية | <input type="checkbox"/> | <input checked="" type="checkbox"/> | 4. الاستشارات الشخصية: | Yes No |
| | | | | <input checked="" type="checkbox"/> | |
| | | | | 5. الوثائق والملاحظات | |
| | | | | لا | نعم |
| | | | | <input type="checkbox"/> | ملخص للملاحظات التي تم تقديمها |
| خلال | | لا | نعم | 6. المنتدى العادي لأصحاب المصلحة المتعددين | |
| | 16. هل يوجد منتدى؟ | <input checked="" type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | 6. هل تم الاجتماع بشكل منظم؟ | <input type="checkbox"/> |
| بعد | | لا | نعم | 7. تقرير التقييم الذاتي للحكومة | |
| | 17. هل نُشر تقرير التقييم الذاتي السنوي؟ | <input checked="" type="checkbox"/> | <input type="checkbox"/> | 7. هل التقارير متاحة باللغة الإنجليزية والإدارية؟ | <input type="checkbox"/> |
| | 7. فترة تقديم الملاحظات من العامة على التقرير لمدة أسبوعين؟ | <input type="checkbox"/> | <input checked="" type="checkbox"/> | 7. يستجيب التقرير لتوصيات آلية إعداد التقارير المستقلة الرئيسية؟ | <input checked="" type="checkbox"/> |

الجدول 3.4: مستوى التأثير العام

لقد تكيفت آلية إعداد التقارير المستقلة مع رابطة المشاركة العامة (IAP2) "طيف المشاركة" لتطبيقها على الشراكة الحكومية الشفافة.⁴² يبين هذا الطيف المستوى المحتمل للتأثير العام على محتويات خطة العمل. وانطلاقاً من روح الشراكة الحكومية الشفافة، يجب على معظم البلدان أن تطمح إلى مبدأ "التعاونية".

⁴² http://c.yimcdn.com/sites/www.iap2.org/resource/resmgr/foundations_course/IAP2_P2_Spectrum_FINAL.pdf

| مستوى مدخلات العامة | أثناء تطوير خطة العمل | أثناء تنفيذ خطة العمل |
|---------------------|--|-----------------------|
| التمكين | سلمت الحكومة سلطة اتخاذ القرار لأفراد من العامة. | |
| التعاون | لقد كان هناك حواراً ترابطياً وقد ساعدت العامة في وضع جدول الأعمال. | |
| المشاركة | يمكن للعامة إعطاء ملاحظات حول كيف تم النظر في الالتزامات. | |
| التشاور | يمكن للعامة تقديم المدخلات. | □ |
| الإعلام | زودت الحكومة عامة الشعب بمعلومات حول خطة العمل. | □ |
| لا تشاور | لا تشاور | |

3.4 التشاور أثناء التنفيذ

كجزء من مشاركتها في الشراكة الحكومية الشفافة، تلتزم الحكومات بتحديد منتدى لتمكين المشاورة المنتظمة بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ الشراكة الحكومية الشفافة. يمكن أن يكون ذلك من خلال كيان حالي أو كيان جديد. وسيلخص هذا القسم تلك المعلومات.

لقد اتخذت الحكومة نهجاً استباقياً في إعلام منظمات المجتمع المدني بشأن تطوير خطة العمل. وقد تم استخدام العديد من الأدوات لهذا الغرض، بما في ذلك الاستطلاعات وورش العمل والإعلانات.

مع ذلك، لم يكن مستوى المشاركة على نفس المستوى خلال مرحلة التنفيذ. لقد حضر باحث آلية إعداد التقارير المستقلة مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تنفيذ الشراكة الحكومية المفتوحة في 28 نوفمبر 2017. لقد كان النصف الأول من الاجتماع بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي والوكالات الحكومية المنفذة، وكان النصف الثاني من الاجتماع بين وزارة التخطيط والتعاون الدولي وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني. لم يُعقد اجتماع مشترك بين الوكالات الحكومية المنفذة وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني.

لقد كان الحضور إلى هذا المنتدى الخاص بالتنفيذ عن طريق الدعوة فقط وقد تم عقده في مدينة عمان. وفقاً لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، لم يتم عقد أي منتدى خارج العاصمة. ولم يتضمن المنتدى سوى المنظمات غير الحكومية المهنية التي تغطي مجالات السياسة العامة المتعلقة بحقوق المرأة وسيادة القانون والشفافية والحماية البيئية وحرية الصحافة وكان هناك حضور نسائي محدود. لقد لاحظ باحث آلية إعداد التقارير المستقلة أنه لم تتم دعوة أي منظمات حراسة أو مستفيدين محتملين للالتزامات إلى اجتماعات المشاورات. وقد ذكر ممثل من الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في الأردن أنه على الرغم من دعوتهم للمشاركة في اجتماعات التشاور، إلا أنهم لم يشعروا بأن التواصل الكلي كان فعالاً.⁴³

لقد قدمت وزارة التخطيط والتعاون الدولي نظرة عامة عن الالتزام لمنظمات المجتمع المدني من أجل الحصول على ملاحظاتهم حول الالتزامات المختارة، ولكنها لم تقدم تحديثاً لمنظمات المجتمع المدني عن حالة عملية تنفيذ الالتزامات. لقد تم تقديم ملاحظات قليلة وطرح عدد قليل من الأسئلة من قبل المجتمع المدني.

أشار باحث آلية إعداد التقارير المستقلة إلى عدم الثقة المتصورة بين المجتمع المدني والحكومة،، وعبرت بعض منظمات المجتمع المدني عن أنه من الصعب تحقيق تعاون مفيد وفعال بين منظمات المجتمع المدني والحكومة لأن كلا الجانبين لديه ميول سلبية تجاه الآخر. وأعرب ممثلو الحكومة عن أن منظمات المجتمع المدني لا تشارك بشكل بناء، في حين أعربت منظمات المجتمع المدني عن أنها لا تشعر بملكيته على خطة العمل وأن الحكومة لم تستمع إلى آرائها ولم تعر اهتماماً لصوتها.

عبير مدانات، المدير (منظمة الشفافية الدولية في الأردن)، تمت مقابلتها من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في يونيو 2018⁴³ التنفيذي لرشيد

وهناك نقطة أخرى مهمة، وهي أن الحكومة في الأردن تعمل بشكل وثيق ومنظم مع المنظمات غير الحكومية الملكية أكثر من المنظمات غير الحكومية غير الملكية⁴⁴. وفي خطة العمل الخاصة بعامي 2016-2018، كانت أغلبية منظمات المجتمع المدني المدرجة كمشاركة في تطوير خطة العمل منظمات غير حكومية ملكية إما كلياً أو جزئياً. وفقاً لمراد القاضي، وهو ممثل للمجتمع المدني ولديه خبرة في العمل في كل من المنظمين، فإن المنظمات غير الحكومية الملكية تتلقى معاملة خاصة من حيث عدم إلزامها بالإبلاغ عن تمويلها ونفقاتها ولديها عملية أسهل وأسرع فيما يتعلق بطلب موافقة الحكومة للحصول على تمويل أجنبي. وقد كانت هذه المعلومات مدعومة أيضاً من قبل الدكتورة سلمى النمى، الأمين العام للائتلاف الوطني الأردني للمرأة (JNCW) وهي منظمة غير حكومية شبه حكومية في الأردن. وعلى الرغم من أنه من المفترض أن ينطبق القانون بالتساوي على جميع المنظمات غير الحكومية، فإن المنظمات الملكية لا تخضع دائماً لنفس العوائق البيروقراطية مثل غيرها من الجماعات غير الحكومية.⁴⁵

3.5 التقييم الذاتي

يتطلب نظام الحكم الخاص بالشراكة الحكومية الشفافة أن تقوم الدول المشاركة بنشر تقرير للتقييم الذاتي بعد ثلاثة أشهر من نهاية السنة الأولى للتنفيذ. يجب أن يكون تقرير التقييم الذاتي متاحاً للعامه لإبداء الملاحظات لمدة أسبوعين. سوف يُقيم هذا القسم مدى الامتثال لهذه المتطلبات إلى جانب جودة التقرير.

لقد نُشر تقرير التقييم الذاتي للحكومة في أكتوبر 2017. لم يتم نشر التقييم الذاتي على موقع وزارة التخطيط والتعاون الدولي اعتباراً من 15 نوفمبر، مما يحد من مشاركة الجمهور والحصول على ملاحظاتهم. وعلى الرغم من أن تقرير التقييم الذاتي متاح حالياً (مارس 2018)، إلا أنه نُشر باللغة الإنجليزية فقط، مما يعوق وصوله إلى المواطنين المحليين ومنظمات المجتمع المدني.

يتضمن تقرير التقييم الذاتي مراجعة لجهود المشاورات التي تم بذلها أثناء وضع خطة العمل وتنفيذها. كما يتضمن وصفاً لجهود وزارة التخطيط والتعاون الدولي للوصول إلى منظمات المجتمع المدني والشعب. وفي السنة الأولى للتنفيذ، كانت هناك فرقة عمل حكومية تتألف من ضباط ارتباط من كل وكالة حكومية مكلفةً بإنجاز الالتزامات.

هناك القليل من الأدلة الداعمة المقدمة في التقييم الذاتي لشرح مستويات الإنجاز للالتزامات. إن التقرير يغطي جميع الالتزامات في خطة العمل على الرغم من أن المعلومات المتوفرة حول بعض الالتزامات أكثر اكتمالاً من غيرها. ووفقاً لتقرير التقييم الذاتي، فإن التحديات الإجمالية أو التأخيرات في التنفيذ تشمل الافتقار إلى سياسة وطنية لتطبيق الحكومة المفتوحة في الأردن، والمؤسسات الضعيفة التي تم تعيينها لتنفيذ الشراكة الحكومية الشفافة وعدم كفاية الوعي على المستويات المركزية والمحلية لمفاهيم وتطبيق الحكومة المفتوحة وشراكة الحكومة الشفافة. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجه كل التزام من الالتزامات لم يرد ذكرها في التقرير.

توفر ستة من الالتزامات الخطوات التالية للمرحلة القادمة من التنفيذ. وهذه الالتزامات هي رقم 2 و 4 و 6 و 8 و 9 و 10. ومن بين الالتزامات التي لا تقدم "خطوات قادمة" فقط الالتزام 5 قد تم الإشارة إليه على أنه مكتمل.

3.6 الاستجابة للتوصيات السابقة لألية إعداد التقارير المستقلة

تشير تقارير التقييم الذاتي أن توصيات آلية إعداد التقارير المستقلة لخطة العمل الوطنية الثانية في الأردن قد استُخدمت كمبادئ توجيهية في بناء خطة العمل الوطنية الثالثة. يقدم الجدول 3.5 التوصيات الرئيسية للتقرير السابق كما يقدم رد الحكومة بالإضافة إلى ما إذا كانت التوصيات قد تم دمجها في خطة العمل الجديدة أم لا.

الجدول 3.5: التوصيات الرئيسية للتقرير السابق لألية إعداد التقارير المستقلة

⁴⁴ تم تقديم هذه المداخلات من قبل عضو في المجتمع المدني وموظف سابق في منظمة غير حكومية محلية وهو/هي يعمل الآن في منظمة غير حكومية دولية ويفضل عدم الكشف عن اسمه/ها.

⁴⁵ مراد القاضي، مدير مشروع المشاركة المدنية للشباب، مبادرة أكشن أيد الأردن.

| هل تم دمجها في خطة العمل التالية؟ | هل تم تناولها؟ | التوصية |
|-----------------------------------|----------------|--|
| نعم | نعم | 1- البدء بعملية مشاورات مفتوحة بشأن الشراكة الحكومية الشفافة وأن تشمل المواطنين والمجتمع المحلي وأي جهات معنية أخرى ذات صلة. يجب أن تحتوي هذه العملية على فرص واضحة للحصول على مدخلات من العامة للمساعدة في تحديد ما هو مدرج في خطة العمل الثالثة، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ الالتزامات. وينبغي أيضاً وضع جهود فيما يخص التوعية والتواصل لإتاحة فرصة المشاركة العامة الفعالة. |
| نعم | نعم | 2- يجب أن تتناول كل من الالتزامات الواردة في خطة العمل الثالثة على الأقل واحدة من قيم الشراكات الحكومية الشفافة بوضوح بدلاً من التركيز على الإجراءات الحكومية الداخلية التي ليس لها علاقة بالحكومة. وبخلاف ذلك، فمن غير الواضح ما هي الفوائد التي يمكن للأردن أن يستفيد منها كونه عضو في الشراكات الحكومية المفتوحة. |
| لا | لا | 3- من أجل تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على الحصول على التمويل ومواصلة أنشطتها، يجب على الحكومة إزالة القيود المفروضة على الموافقة المسبقة للحصول على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في إطار قانون المنظمات ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك المفروضة في عام 2015. |
| نعم | نعم | 4- إن زيادة وصول المواطنين إلى المعلومات يعتبر أمراً أساسياً لتحسين الشفافية الحكومية في الأردن. ولتحقيق ذلك، تحتاج الحكومة إلى النظر في مراجعة قانون الوصول إلى المعلومات وقانون حماية أسرار الدولة. بالإضافة إلى ذلك، على الحكومة النظر في تحسين التنفيذ العملي للقوانين لضمان حصول جميع المواطنين على إمكانية الوصول السريع والموثوق إلى المعلومات من خلال كل من الوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية. يجب أن يكون قانون الحصول على المعلومات بمثابة أولوية للتنفيذ عن غيره من التشريعات الأخرى. يجب أن يكون للقانون نتائج مترتبة أو عقوبات ضد أي شخص يحجب المعلومات أو يقدم معلومات خاطئة. |
| نعم | نعم | 5- من أجل تحسين المساءلة العامة والشفافية في توفير الخدمات العامة، يوصى باحثو آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تعمل الحكومة على تحسين إمكانية الوصول إلى المواقع الإلكترونية الحكومية وتحسين نوعيتها. ومن أجل تحقيق ذلك، يوصى بأن يشارك المجتمع المدني في تطوير وتصميم معايير الوصول العام كجزء من استراتيجية الحكومة الإلكترونية للإصلاح الحكومي. |

لقد تناولت الحكومة أربعة من توصيات آلية إعداد التقارير المستقلة الخمسة. وفي الوقت الحالي، تلتزم جميع التزامات خطة العمل الوطنية الثالثة في الأردن بقييم الشراكات الحكومية الشفافة وتقوم بتناول مجموعة واسعة من التحديات. وبموجب خطة العمل الوطنية الثالثة، فقد تم وضع التزام قائم بذاته للشروع في عملية مراجعة للإطار التشريعي والممارسات بشأن الوصول إلى المعلومات. كما وتضمنت الالتزامات الأخرى عناصر معنية بتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات، مثل الالتزام الذي ينطوي على الأشخاص ذوي الإعاقة، والذي يتناول بصفة خاصة وصولهم إلى المحاكم ونظام العدالة. وعلاوة على ذلك، فقد تم إنشاء فريقين ثلاثي يتألف من ممثلين من وزارة تطوير القطاع العامة ووزارة الاتصالات وممثلين عن "راصد" (هيئة رصد تعمل ضمن مركز حياة للتنمية المجتمع المدني، والتي يصادف أن تكون مسؤولة آلية إعداد التقارير المستقلة السابقة في خطة العمل الوطنية الثانية في الأردن) لتقييم جودة المعلومات المتاحة على المواقع الإلكترونية الحكومية وتقديم توصيات في المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وتتناول الالتزامات الثانية والرابعة والسادسة والسابعة إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات العامة وتحسين الشفافية والمساءلة العامة.

إن التوصية الوحيدة التي لم يتم تناولها هي التوصية الثالثة المتعلقة بتحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على الحصول على الأموال ومواصلة أنشطتها. وعلى الرغم من أن الموافقة المسبقة للحصول على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني ضمن قانون المنظمات ومنظمات المجتمع المدني تهدف إلى تنظيم القطاع وضمان الاستخدام الفعال والشفاف للتمويل الأجنبي، إلا أنه لا يبدو أن الحكومة قد دمجت مبدأ إزالة القيود في قانون المنظمات ومنظمات المجتمع المدني. وفي حوارات تمت مع ممثلين من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وأعضاء الائتلاف الوطني الأردني للمرأة والمنتدى الاستراتيجي الأردني والوحدات الحكومية، أكد باحث آلية إعداد التقارير المستقلة أن السبب وراء فرض الحواجز الحكومية في الموافقة على التمويل هو منع غسل الأموال والتمويل المحتمل للمنظمات الإرهابية. ومع ذلك، أشار كل من الائتلاف الوطني للمرأة والمنتدى الاستراتيجي الأردني إلى أن إزالة تلك الحواجز من شأنه تسهيل تنفيذ السياسات العامة ومشاريع التنمية.

IV. الالتزامات

تقوم جميع الحكومات المشاركة في الشراكات الحكومية الشفافة بتطوير خطط عمل الشراكة الحكومية الشفافة التي تتضمن التزامات محددٍ خلال فترة عامين. وتبدأ الحكومات خطط عمل الشراكة الحكومية الشفافة من خلال تقاسم الجهود الحالية المتعلقة بالحكومة المفتوحة، بما في ذلك الاستراتيجيات المحددة والبرامج الجارية.

يجب أن تكون الالتزامات مناسبة للظروف والتحديات الخاصة بكل بلد. كما يجب أن تكون التزامات الشراكة الحكومية الشفافة ذات صلة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة المنصوص عليها في مواد الحكم الخاصة بالشراكة الحكومية الشفافة وإعلان الحكومة المفتوحة الذي وقّعه جميع الدول المشاركة في الشراكة الحكومية الشفافة.

ما الذي يُشكّل التزاماً جيداً؟

عند إدراك أن تحقيق التزامات الحكومة المفتوحة غالباً ما ينطوي على عملية متعددة السنوات، يجب على الحكومات أن تضع أطراً زمنية ومقاييس لمعايير التزاماتها التي تشير إلى ما يجب إنجازه كل عام، وكلما أمكن. يعرض هذا التقرير بالتفصيل كل من الالتزامات التي أدرجها البلد في خطة عمله ويقوم بتحليل السنة الأولى من تنفيذها.

إن المؤشرات المستخدمة من قبل آلية إعداد التقارير المستقلة لتقييم الالتزامات هي كالتالي:

- **الدقة:** يقيم هذا المتغير مستوى دقة وقابلية كل التزام. والخيارات هي كالتالي:
 - عالية: توفر لغة الالتزام أنشطة واضحة وقابلة للتنفيذ ونواتج قابلة للقياس لتحقيق هدف الالتزام.
 - متوسطة: تصف لغة الالتزام النشاط الذي يمكن التحقق منه موضوعياً والذي يتضمن النواتج، ولكن هذه النواتج غير قابلة للقياس بوضوح أو ذات صلة بتحقيق هدف الالتزام.
 - منخفضة: تصف لغة الالتزام النشاط الذي يمكن القول بأنه قابل للتحقق، ولكنه يتطلب بعض التفسير من جانب القارئ لتحديد ما الذي يحدده النشاط وتحديد ما ستكون عليه النتائج.
 - لا شيء: لا تحتوي لغة الالتزام على أي نشاط قابل للقياس أو عناصر قابلة للتنفيذ أو أي معالم.
- **الملائمة:** يقيم هذا المتغير مدى ملائمة الالتزام لقيم الشراكات الحكومية الشفافة. استناداً إلى قراءة دقيقة لنص الالتزام كما هو مذكور في خطة العمل، فإن الأسئلة الإرشادية لتحديد مدى ملائمته هي:
 - الوصول إلى المعلومات: هل ستقوم الحكومة بالكشف عن مزيد من المعلومات أو تحسين جودة المعلومات التي يتم الكشف عنها للشعب؟
 - المشاركة المدنية: هل ستقوم الحكومة بإنشاء أو تحسين الفرص أو القدرات الخاصة بالشعب للإعلام أو التأثير في القرارات؟
 - المساءلة العامة: هل ستقوم الحكومة بإيجاد أو تحسين الفرص لتحميل المسؤولين المسؤولية عن أفعالهم؟
 - التكنولوجيا والابتكار من أجل الشفافية والمساءلة: هل سيتم استخدام الابتكار التكنولوجي جنباً إلى جنب واحدة من القيم الثلاثة الأخرى للشراكات الحكومية الشفافة لتحسين الشفافية أو المساءلة؟
- **التأثير المحتمل:** يقوم هذا المتغير بتقييم التأثير المحتمل للالتزام في حال تم استكماله كما هو مكتوب. لقد استخدم باحث آلية إعداد التقارير المستقلة النص من خطة العمل من أجل:
 - تحديد المشكلة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو البيئية؛
 - تحديد الوضع الراهن في بداية خطة العمل؛ و
 - تقييم درجة تأثير الالتزام، إذا تم تنفيذه، على الأداء ومعالجة المشكلة.

الالتزامات المميزة تعتبر التزامات مثالية للشراكات الحكومية الشفافة. من أجل الحصول على نجمة التميز، يجب أن يلبي الالتزام عدة معايير:

- سيكون للالتزامات المميزة دقة "متوسطة" أو "عالية". يجب أن يُحدد الالتزام نشاطاتٍ وخطواتٍ محددة بوضوح من أجل الحكم على مدى تأثيرها المحتمل.

- يجب أن تُوضح لغة الالتزام مدى أهميته فيما يخص انفتاح الحكومة. وعلى وجه التحديد، يجب أن يكون مرتبطاً بواحدة على الأقل من قيم الشراكات الحكومية الشفافة المتعلقة بالوصول إلى المعلومات أو المشاركة المدنية أو المساءلة العامة.
- سيكون للالتزام تأثير "تحويلي" محتمل إذا تم تنفيذه بالكامل.
- يجب على الحكومة إحراز تقدم كبير في هذا الالتزام خلال فترة تنفيذ خطة العمل، وأن تتلقى تقييماً للتتفيذ "الأساسي" أو "الكامل".

بناءً على هذه المعايير، تضمنت خطة العمل الأردنية التزاماً متميزاً واحداً، هو:

- الالتزام رقم 10
- وأخيراً، تعرض الجداول في هذا القسم مقتطفاً من كميات البيانات الهائلة التي جمعتها آلية إعداد التقارير المستقلة أثناء عملية الإبلاغ عن التقدم المحرز. للاطلاع على مجموعة البيانات الكاملة الخاصة بالأردن وجميع البلدان المشاركة في الشراكة الحكومية الشفافة، انظر مستكشف الشراكات الحكومية الشفافة.

نظرة عامة على الالتزامات

لقد ركزت خطة العمل في مجالات تحسين الوصول إلى المعلومات وتعزيز المشاركة العامة والمساءلة، بالإضافة إلى تحسين المساءلة الحكومية والشفافية. لقد صاغت الحكومة معظم خطة العمل ثم قدمت المسودة إلى المجتمع المدني من أجل جمع الملاحظات والتعليقات. كما وتشير العديد من الالتزامات أيضاً إلى مبادرات أخرى حكومية، بما في ذلك ميثاق النزاهة الوطني والخطة القومية الشاملة لحقوق الإنسان، بالإضافة أهداف التنمية المستدامة والرؤية والاستراتيجية الوطنية للأردن لعام 2025.

1. تعزيز الإطار التشريعي الذي يحكم الوصول إلى المعلومات

نص الالتزام:

شددت الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بوضوح على أهمية تعديل قانون الوصول إلى المعلومات وتفعيله. تدرك الخطة أن الإطار القانوني الحالي (الصادر في 2007) يعاني من بعض الاختلالات في حين أن الخطة التشغيلية لنظام النزاهة الوطني تحتوي على التزام بمراجعة التشريعات المتعلقة بحماية الحق في الوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، فقد قبلت الحكومة الأردنية العديد من توصيات المراجعة الدورية العالمية لحقوق الإنسان في عام 2013، والتي تنص على أهمية مراجعة البيئة التنظيمية التي تحكم الحق في الوصول إلى المعلومات. ويعاني إنفاذ القانون من عدم وجود إجراءات مرتبطة بهذا القانون بشكل عام. علاوة على ذلك، فإن القانون الحالي ليس الأداة القانونية الوحيدة التي تتعامل مع قضايا الوصول إلى المعلومات. ونتيجة لذلك، توجد صعوبات تقنية وإدارية تتعلق بإدارة المعلومات عبر مختلف مؤسسات القطاع العام.

الهدف: مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحق في الوصول إلى المعلومات بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات.

وصفت موجز: مراجعة النظام التشريعي وتحديد المشاكل القائمة في ممارسات وإدارة نظم المعلومات واقتراح حزمة من التعديلات التشريعية والإجرائية.

المعالم:

1. المراجعة المتخصصة التي أجريت على النظام التشريعي الأردني. فريق المراجعة الوطني الذي تم تأسيسه، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. 2017/4/1 - 2017/12/25.
2. المصفوفة التي تم إنشاؤها والتي تبين العقبات والحوجز والتحديات في القوانين والتشريعات ذات الصلة. 2018/2/2 - 2018/1/2.
3. ورقة السياسة التي تم وضعها والتي تشمل التوصيات المتعلقة بالتعديلات الممكنة وأفضل الممارسات. 2018/4/2 - 2018/3/2.
4. استعراض الحزمة المقدمة للبرلمان الأردني من أجل اعتماد التعديلات المناسبة. 2018/6/28 - 2018/4/28.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الثقافة

المؤسسات الداعمة: غير متاح

تاريخ البدء: 1 أبريل 2017

تاريخ الانتهاء: 28 يونيو 2018

| نظرة عامة على الالتزام | الدقة | | | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | التأثير المحتمل | | | في الوقت المناسب؟ | | الاكتمال | | | |
|------------------------|--------|--------|--------|---------------------------------------|----------------------|------------------|-----------------|--|--------|----|-------------------|--------|----------|------|------|-------|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول إلى المعلومات | المشاركة المدنية | المساواة العامة | التكنولوجيا وابتكار الشفافية والمساواة | لا شيء | ضد | معدّل | تحويّل | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل |
| 1. الكفاءة | | | ✓ | | | | | | | | | ✓ | | | | |

السياق والأهداف

يتناول هذا الالتزام المسألة الحرجة المتعلقة بالبيئة التنظيمية التي تحكم الحق في الوصول إلى المعلومات. ووفقاً للتصنيف العالمي للحق في الحصول على المعلومات (RTI)، تحتل الأردن المرتبة 106 من بين 111 دولة فيما يخص قوة الإطار القانوني للحق في الحصول على المعلومات. يعاني "قانون ضمان الحق في الوصول إلى المعلومات" في الأردن والذي تم اعتماده في عام 2007 من العديد من المشاكل، أبرزها غموضه ونظام الاستثناءات المفرط فيه. إن الهدف من الالتزام هو استعراض وتقديم مقترحات إلى البرلمان من أجل وضع التشريعات الأردنية المتعلقة بحق الحصول على المعلومات بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.

يتضمن الالتزام العديد من الأنشطة، بما في ذلك إنشاء فريق المراجعة الوطني بمشاركة المجتمع المدني، وتحديد الحواجز القائمة في القوانين والأنظمة القائمة، ووضع ورقة سياسة تحتوي على التوصيات وتقديم مجموعة من المقترحات إلى البرلمان لاعتماد التعديلات المناسبة للقانون. وكما هو مبين ومكتوب، فإن الالتزام محدد وإن الأثر المحتمل للقانون، إذا ما تم تطبيقه، سيكون تحويلي لأنه يعد باتخاذ خطوات يمكن أن تؤدي إلى إصلاح كبير للإطار التشريعي فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات في الأردن.

الاستكمال

لم يبدأ تنفيذ الالتزام حتى منتصف مدة خطة العمل. ووفقاً لمجلس المعلومات التابع لوزارة الثقافة، فإنهم لم يتمكنوا من إنشاء فريق المراجعة الوطني مع منظمات المجتمع المدني بسبب الافتقار إلى الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لأمين مجلس المعلومات، فإن هناك ارتباط فيما يتعلق بتكليف المسؤوليات وتقسيم المهام على هذا الالتزام داخل وزارة الثقافة.

الخطوات التالية

نظراً لأهمية هذا الالتزام في إتاحة المعلومات الحكومية في الأردن، يجب على وزارة الثقافة اتخاذ خطوات لإنشاء فريق المراجعة الوطني والبدء في مراجعة التشريعات القائمة. يوصي باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بالمضي قدماً في هذا الالتزام في خطة العمل التالية. ومن المستحسن أن تحدد الحكومة بوضوح المسؤوليات للهيئات المعنية وأن تضمن المشاركة الملزمة من المجتمع المدني ومراكز الفكر ذات الصلة أثناء إجراء مراجعة ووضع ورقة السياسة.

وأثناء عملية الإنشاء المشترك لخطة العمل، اقترح مركز الدفاع عن حرية الصحفيين (CDFJ) أن تقوم الحكومة بمراجعة قانون الوصول إلى المعلومات مع الأخذ بعين الاعتبار التوصيات السابقة ومسودات التعديل التي سبق عرضها في البرلمان.

2. تعزيز المرافق المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة

نص الالتزام

كشفت التعداد العام الوطني الذي أجرته دائرة الإحصاءات الأردنية في عام 2015 أن 11% من السكان يعانون من نوع من الإعاقة، في حين أن 2.64% من السكان يعانون من إعاقة جسدية على وجه التحديد. إن قطاع العدالة، بما في ذلك المحاكم، يفتقر إلى الأنظمة والآليات التي تزود الأشخاص ذوي الإعاقة بالمعلومات اللازمة حول إجراءات التقاضي والإجراءات المطبقة والإشارات الضرورية والمعلومات حول كيفية استخدام مرافق المحكمة بطريقة مفهومة (مثال: المعلومات بلغة بريل أو غيرها من الطرق المبسطة). بالإضافة إلى ذلك، لا توجد أنظمة أو قواعد بيانات إلكترونية يمكن أن توفر للأشخاص ذوي الإعاقة القدرة على الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بعملية التقاضي بطريقة تراعي ظروفهم الخاصة. ويؤدي غياب مثل هذه المعلومات إلى إعاقة توفير الخدمات الأساسية لفئات كبيرة من السكان، لا سيما الخدمات المتعلقة بالوصول إلى العدالة. يهدف هذا الالتزام إلى توفير معلومات عن مرافق المحاكم من أجل السماح للأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام المحاكم بشكل أفضل وفقاً لطبيعة ونوع الإعاقة.

الهدف: تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المعلومات المتعلقة باستخدام نظام العدالة.

وصفت موجز: يقدم معلومات عن مرافق المحاكم للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة من استخدام المحاكم بشكل أفضل وفقاً لطبيعة ونوع الإعاقة.

المعالم:

1. تألفت مجموعة العمل التي تم إنشاؤها من الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك ممثلو المنظمات غير الحكومية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، ونطاق العمل الذي تم صياغته للفريق العامل.
2. نظام المعلومات والبيانات الذي تم تصميمه لتحديد إجراءات المحاكم والمبادئ التوجيهية التي ينبغي توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة بلغة بريل أو غيرها من الوسائل المبسطة.
3. عينات اختبار للوثائق المصممة لاستخدامها في عدد محدود من المحاكم المركزية.
4. قياس فعالية الوثائق المصممة لاستخدامها من قبل الأشخاص من ذوي الإعاقة.

المؤسسة المسؤولة: وزارة العدل

المؤسسات الداعمة: المجلس الأعلى لشؤون ذوي الإعاقة وجمعية عائلات وأصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة (منظمة غير حكومية) وبرنامج سيادة القانون الأردني التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

تاريخ البدء: 1 يناير 2017 تاريخ الانتهاء: 30 ديسمبر 2017

| نظرة عامة على الالتزام | الدقة | | | | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | التأثير المحتمل | | | | الإنجاز | | | |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|------------------|-----------------|-----------------------|-----------------|------|-------|--------|---------|-------|------|-------|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول إلى المعلومات | المشاركة المدنية | المساواة العامة | التكنولوجيا والابتكار | لا شيء | ضئيل | معتدل | تحويدي | لم يبدأ | محدود | كبير | مكتمل |
| | | | ✓ | | | | | | | | ✓ | | | | | |

السياق والأهداف

يهدف هذا الالتزام إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المعلومات المتعلقة باستخدام نظام العدالة. وتشمل الأنشطة في إطار هذا الالتزام تحويل جميع المعلومات والوثائق المتعلقة بعملية التقاضي إلى لغة بريل، فضلاً عن توفير تنسيقات إلكترونية للمعلومات التي يمكن أن يستخدمها الأشخاص ذوو الإعاقة. ومن خلال تحسين الوصول إلى نظام العدالة، فإن الالتزام يتناول بشكل مباشر قيم الشراكات الحكومية الشفافة المتعلقة بالوصول إلى المعلومات.

إن التأثير المحتمل للالتزام إذا ما تم تنفيذه بالكامل هو تأثير معتدل لأنه يسعى إلى ملء الفجوة المرتبطة بتوفر المعلومات عن نظام العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة. هناك نقصٌ حالياً في الآليات الخاصة بالسماح للأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى مختلف الأنظمة الحكومية. ويمكن أن يمهد هذا الالتزام الطريق أمام إمكانية وصول أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن أن تكون المعالم أكثر تحديداً فيما يتعلق بالوثائق التي يمكن الوصول إليها، ومع ذلك، فإنه يمكن قياس الأنشطة المخطط لها.

الاستكمال

إن الالتزام مكتملٌ بشكل كبير. وقد تم في السنة الأولى من التنفيذ إنشاء فريقٍ عامل يتألف من مؤسسات حكومية وممثلين من منظماتٍ غير حكومية تعمل على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد تمت صياغة نطاق العمل. لقد شمل نطاق العمل إمكانية الوصول والترتيبات الخاصة المعقولة في مباني المحاكم وبناء القدرات لدى القضاة بشأن وصول الأشخاص من ذوي الإعاقة إلى جانب توعية الشعب. لقد اجتمعت المجموعة في 4 ديسمبر 2016، وعدة مراتٍ أخرى في عام 2017. وقد قامت وزارة العدل بدعوة الأطراف المعنية لتكون جزءاً من أعضاء مجموعة العمل التي تشمل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية عائلات وأصدقاء الأشخاص ذوي الإعاقة وبرنامج سيادة القانون الأردني التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. إن ملاحظات الاجتماع ليست متاحة للعام ولكن قد تم توفيرها لباحث آلية إعداد التقارير المستقلة بناءً على طلب من رئيس التخطيط والتطوير في وزارة العدل.⁴⁶

حتى الآن، لقد تم استخدام لغة بريل مع لوحات توجيه لتوفير خدمة إضافية للأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر. ووفقاً للوزارة، فقد تم وضع لوحات التوجيه في دائرة الادعاء وإدارة التنفيذ القضائي. لقد تم اختبار تلك اللوحات مع الأشخاص ذوي الإعاقات لقياس مدى فائدتها. وقد أعدت الوزارة أيضاً قرصاً مدمجاً سمعياً ومرنياً لمن يعانون من ضعف السمع. لقد تم جمع المعلومات في دليل الخدمات وباتت متاحة للأشخاص ذوي الإعاقات. وتخطط الوزارة للعمل على الإعاقات الأخرى في العام المقبل، مثل الإعاقة الحركية. إن المجموعات التي تعاني من صعوبة في تقييم المعلومات في قطاع العدالة هي تلك التي لديها إعاقات بصرية وحركية وسمعية. لقد قدمت وزارة العدل أدلةً فوتوغرافية عن استخدام لغة بريل على لافتاتٍ في المصاعد وعلى لوحات إرشادية لمناخنة قضائياً أو مطالباتٍ محددة ضمن دائرة الادعاء. بالإضافة إلى ذلك، تم عقد مجموعة من أربع دوراتٍ تدريبية في نوفمبر 2017 بشأن متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى وزارة العدل.⁴⁷

وقد وُجّهت رسالة رسمية من وزارة العدل إلى رئيس محكمة الاستئناف والنائب العام ورئيس محكمة عمان وقاضي المحكمة الذين يمكنهم إعطاء تأكيد لحضور موظفيهم إلى التدريب في مدينة العقبة يوم 20 نوفمبر 2017 للتعرف على كيفية التواصل مع ذوي الإعاقات.

يعمل برنامج سيادة القانون التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية⁴⁸ بالتوازي مع المجلس الأعلى ووزارة العدل وهم يعملون حالياً على مشروع "سيادة القانون" لوزارة العدل لتكون محكمة ودية وسهلة الوصول بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات. ومن أجل اختبار فعالية هذه الموارد الجديدة، نظم برنامج سيادة القانون التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مجموعات تركيزٍ مع الأشخاص من ذوي الإعاقة من أجل مناقشة التحديات التي تواجههم والمشاكل المتعلقة بإمكانية الوصول إلى العدالة. كما وقد أجروا دراسةً حول هذا الموضوع خلال السنة الأولى للتنفيذ.⁴⁹

سامية جابر، رئيسة قسم التخطيط والتطوير، وزارة العدل، تمت المقابلة عبر الهاتف، في 29 ديسمبر 2017.

قدمت الوزارة جدول أصل التدريبات واسم الميسر لكل تدريب، وقد عُقدت التدريبات في 2-13 و 20 نوفمبر 2017.

روشان الكردي، النقطه المحورية لبرنامج سيادة القانون الأردني التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تمت المقابلة عبر الهاتف في 21 نوفمبر 2017.

تم إبلاغ باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بأنه لم يتم نشر نتائج الدراسة وأنه غير مصرح لهم بمشاركتها.

النتائج الأولية

قام فريق العمل بإجراء رسم للبيانات والأدوات المتاحة داخل نظام الحكم. وقد أدى ذلك إلى تصميم نظام للمعلومات والبيانات من شأنه تحديد إجراءات المحاكم وإرشاداتها التي ينبغي توفيرها للأشخاص ذوي الإعاقة بلغة بريل. وتتمثل خطواتهم التالية في إجراء دراسة حول كيفية زيادة إمكانية وصول الأشخاص من ذوي الإعاقات الأخرى بما في ذلك الإعاقات الحركية والسمعية (الصم). لم يتم استكمال هذا العمل بسبب القيود على الميزانية. لقد تم تطوير خطة تتضمن تدريبات للقضاة والموظفين حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقات. وقد أكد ممثل برنامج سيادة القانون التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن الحكومة ستعمل على إتاحة الموارد للمواطنين من ذوي الإعاقات المختلفة، بما في ذلك الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية.

الخطوات التالية

يضع الالتزام أساساً جيداً لزيادة الوصول إلى المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقات. وإذا كان سيتم تنفيذ الالتزام في خطة العمل التالية، فيمكن أن يستمر بثلاث طرق: من خلال توسيع الوصول إلى الوثائق الجديدة للأشخاص ذوي الإعاقة وإتاحتها في المزيد من المحاكم، وزيادة أنواع الوثائق المتاحة من أجل تناول المزيد من أنواع الإعاقات، وتحسين البنية التحتية وجعل مباني المحاكم أكثر سهولة من حيث الوصول إليها.

يجب أن يكون للالتزام معالم واضحة وقابلة للقياس من شأنها أن تسفر عن نتائج ملموسة في زيادة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات. على سبيل المثال، تحديد أنواع الوثائق التي ستكون متاحة وتحديد عدد من المحاكم التي ستوفر تلك الموارد. كما يوصى بتحديد الإعاقات التي ستستفيد من الموارد التي تم وضعها، مثل الإعاقات الجسدية كالصمم أو العمى أو الشلل النصفي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يركز الالتزام أيضاً على تحسين توافر الموارد لهؤلاء من ذوي القدرة المحدودة على التنقل للحصول على معلومات حول أي المحاكم تحتوي على منحدرات ومصاعد متاحة لاستخدامها.

3. تعزيز الإطار الذي يحكم حرية الإعلام

نص الالتزام

أكدت كل من الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة عملية نظام النزاهة الوطنية على ضرورة مراجعة واستعراض الإطار التشريعي الذي يحكم عمل المنافذ الإعلامية وموائمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بحرية التعبير وحرية الرأي في إطار أحكام القانون. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة لاتخاذ تدابير لتناول القضايا المتعلقة بترخيص وسائل الإعلام وتنظيم قطاع الإعلام بطريقة تعزز الحق في حرية الرأي والتعبير وتضمن حق الجمهور في المعرفة. يهدف هذا الالتزام إلى تناول الآثار الناجمة عن التوسع السريع في قطاع الإعلام، وظهور وسائل الإعلام الإلكترونية على نطاق واسع والحاجة إلى أدوات تنظيمية وتشريعية تتوافق مع مثل هذا النمو.

الهدف: ضمان استقلال وسائل الإعلام وحماية حق التعبير.

وصف موجز: تصميم وتنفيذ إطار تقني لتحديد أفضل الممارسات التي ينبغي تطبيقها لتعزيز حرية الصحافة. ويشمل ذلك إنشاء مجموعة من التعديلات التشريعية التي يتعين تسليمها إلى البرلمان.

المعالم:

1. إنشاء منتدى وطني ذو دور استشاري لمساعدة أصحاب المصلحة في مجال حرية الإعلام (الحكومة والمنظمات الإعلامية والمجتمع المدني والنقابات والخبراء).
2. التوصيات والاقتراحات التي تم جمعها والمتعلقة بتحسين حرية وسائل الإعلام من جميع الموارد المتاحة.
3. الآلية التي تم انشاؤها لإشراك الشعب في المناقشات المتعلقة بحرية الصحافة (منتدى إلكتروني تفاعلي).

المؤسسة المسؤولة: هيئة الإعلام الأردنية (كانت مُسندة سابقاً إلى وزارة الشؤون الإعلامية)
المؤسسات الداعمة: غير متاح

تاريخ البدء: 1 يناير 2017 تاريخ الانتهاء: 30 يونيو 2018

| نظرة عامة | الدقة | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | التأثير المحتمل | في الوقت المناسب؟ | الاكتمال | | | | | | | | | |
|-----------|--------|---------------------------------------|------------------|-----------------|--|-----------------|-------------------|----------|---------|-------|--------|---------|------|------|-------|--|--|
| | | الوصول إلى المعلومات | المشاركة المدنية | المساءلة العامة | التكنولوجيا والابتكار للشفافية والمساءلة | | | لا شيء | ضد | معدّل | تحويّد | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل | | |
| لا شيء | منخفضة | مرتفعة | متوسطة | منخفضة | لا شيء | ضد | معدّل | تحويّد | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل | ✓ | | | | |
| أعلى | لا شيء | مرتفعة | متوسطة | منخفضة | لا شيء | ضد | معدّل | تحويّد | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل | | | | | |

السياق والأهداف

يسعى هذا الالتزام إلى تناول المشاكل المرتبطة بنقاط الضعف التي تحكم حرية الإعلام. ويتمثل نهج الالتزام في تصميم وتنفيذ إطار تقني من شأنه تحديد أفضل السياسات والممارسات التي يجب تطبيقها من أجل تعزيز حرية الصحافة، بالإضافة إلى إنشاء آلية يمكن من خلالها إشراك الشعب في المناقشات المتعلقة بحرية الصحافة.

يعتبر الإصلاح التنظيمي لقوانين الإعلام وقوانين التشهير خطوة ضرورية في اتجاه الحكم الرشيد والتنمية في الأردن. تعتبر القوانين الأردنية المرتبطة بالإهانة والتشهير الجنائي غير متناسبة مع المعايير الدولية المتعلقة بالقيود المشروعة لحرية التعبير. حيث أن مثل هذه القوانين يمكن أن تحمي المسؤولين بشكل مصطنع من التعرض للتحقيق من قبل وسائل الإعلام أو الشعب، الأمر الذي من شأنه أن يكون ذو تأثير سلبي على حرية التعبير والحكم الرشيد على المدى الطويل. واستناداً إلى توصيات⁵⁰ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO)، من الضروري إلغاء التجريم الشامل لقوانين التشهير في أي عملية إصلاح تنظيمي تسعى إلى تشكيل التنمية من خلال تمكين النقاش النقدي.

يرتبط الالتزام بالمشاركة المدنية لأنه يخلق الفرص للمواطنين والمنظمات الإعلامية والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني من أجل الإعلام والتأثير على حرية تشريعات الصحافة. ومع ذلك، فإن نص الالتزام واسع جداً ولا يحتوي على نتائج محددة لتحسين بيئة التشغيل الصعبة حالياً للإعلام. وعلاوة على ذلك، فإن نص الالتزام لا يتضمن معالم واضحة يمكن التحقق منها، ولا يمكن الحكم على ما إذا كانت هذه الأنشطة، حتى وإن تم استكمالها، ستعزز البيئة التشغيلية لوسائط الإعلام في نهاية المطاف. ويعد المنتدى الوطني خطوة في الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى جمع التوصيات والتعليقات من أصحاب المصلحة. ولكن لم يتم ذكر أي شيء عن كيفية استخدام الملاحظات لتحسين بيئة الإعلام. لذلك، فإن التأثير المحتمل لهذا الالتزام ضئيل.

الاستكمال

لم يبدأ هذا الالتزام بعد. وقد تم تعيين هذا الالتزام في الأصل لوزارة الشؤون الإعلامية التي نقلته إلى لجنة الإعلام الأردنية في نوفمبر 2017. لم يتم الإبلاغ عن أي معلومات أو تقدم مُحرز.

الخطوات التالية

يوصى بأن تتضمن خطة العمل القادمة التزاماً جديداً يعمل على تحسين حريات وسائل الإعلام والإطار التشريعي المحيط بحرية التعبير بشكل فعال. ويجب على الحكومة التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين لوضع التزام يتضمن خطوات ومعالم محددة لتحقيقها. ومن الضروري أيضاً أن تقوم الحكومة بتناول التوصيات وأفضل الممارسات للمنظمات الدولية في هذا الشأن، بنفس الوقت أن تقوم بتكييف تلك التوصيات والممارسات مع واقع وتحديات المجتمع الأردني.

من أجل زيادة الحريات الخاصة بالصحافة، ينبغي إجراء مراجعة قانونية لقانون مكافحة الإرهاب⁵¹ وقانون الصحافة والنشر⁵² الذي يتضمن تمثيلاً جيداً ومتنوعاً لأعضاء الصحافة، بما في ذلك الصحفيين المستقلين ونشطاء حقوق الإنسان والمحامين والباحثين القانونيين. كما ويجب على الحكومة أيضاً أن تسمح للأشخاص الذي ينتهكون قوانين الإعلام بالامتنال للمحاكمة في المحاكم المدنية التي يُنظر إليها على أنها أكثر عدلاً. كما يجب أن يكون الانضمام إلى لجنة الإعلام الأردنية أمراً اختياريّاً أو مجانياً، أو كلاهما من الناحية المثالية.⁵³

علاوة على ذلك، ينادي الصحفيون المستقلون إلى إلغاء الشرط القانوني الخاص بالإعلام عبر الإنترنت من أجل التسجيل والحصول على تراخيص من إدارة المطبوعات والنشر، حيث يعتبر ذلك انتهاكاً خطيراً لحرية التعبير وحقوق الإنسان، ويسمح للحكومة بقرصن القواعد بشكل عشوائي وتعسفي.⁵⁴

⁵⁰ <https://en.unesco.org/sites/default/files/updatedjordan.ppl-analysis.16-05-18ls-1.pdf>, 2018 تم الدخول إليه في 4 مايو

⁵¹ <https://bit.ly/2FKDFzU>, 2018 تم الدخول إليه في 4 مايو

⁵² <https://bit.ly/2rmZQHv>, 2018 تم الدخول إليه في 4 مايو

⁵³ <https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/Jordan-open-budget-survey-2017-summary-english.pdf>, 2018 تم الدخول إليه في 11 مايو

⁵⁴ <https://www.igmena.org/The-Fake-Liberalization-Effects-of-Freedom-of-Speech-In-Jordan->, 2018 تم الدخول إليه في 4 مايو. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع <https://bit.ly/2rmZQHv> تم الدخول إليه في أبريل 2018

4. إطلاق وتعزيز نظام تسجيل الشكاوي وآليات المتابعة للتعامل مع الشكاوي بطريقة جديّة وإحالتها إلى القضاء

أ) الشكاوي والتظلمات المتعلقة بالانتهاك المرتكب ضد المواطن

نص الالتزام
يتناول هذا الالتزام عدد وتنوع الآليات التي ينبغي أن تتلقى الشكاوي من المواطنين وتتابعها. وقد أدرك واضعو الخطة الوطنية لحقوق الإنسان نطاق المشاكل التي قد تنشأ عن تنوع الآليات. وتدعو الخطة إلى إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية تحتوي على جميع الشكاوي المسجلة في الأردن. وفي الوقت نفسه، يسعى الالتزام إلى رفع مستوى الجدية في تلقي الشكاوي ومتابعتها، بالإضافة إلى تفعيل خيارات المساءلة بما في ذلك المساءلة القضائية إذا لزم الأمر.
الهدف: جعل آلية الشكاوي والتظلمات أكثر توافراً للمواطنين بطريقة أكثر فعالية وتنظيماً.

وصف موجز: إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية موحدة لشكاوي المواطنين، والتي يمكن للمواطنين استخدامها لمتابعة الإجراءات المتخذة بشأن هذه الشكاوي في جميع المراحل، والحفاظ على المساواة بين الجنسين في استخدام النظام وإدارته.

المعالم:

1. تعليمات تصدرها الحكومة إلى الجهات والمؤسسات ذات الصلة وتوجيهها للعمل المشترك لإنشاء قاعدة بيانات للشكاوي وتخصيص دائرة حكومية لإدارة عملية جمع البيانات وتحديد مواصفات نظام قواعد البيانات وإنشاء روابط بين مختلف المؤسسات ذات الصلة في إطار قاعدة البيانات.
2. تم تصميم النظام الوظيفي لقاعدة البيانات وقد تم تطويره تقنياً بالكامل؟
3. تم اختبار العينة على وظائف قاعدة البيانات بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والنقابات وبعض الجامعات، شريطة أن يسمح نظام قاعدة البيانات بما يلي:
 - 3.1 تزويد المواطنين بالقدرة على الوصول إلى قاعدة بيانات الشكاوي.
 - 3.2 تمكين المواطنين من متابعة الإجراءات إلكترونياً في جميع مراحل عملية تقديم الشكاوي.
 - 3.3 تمكين المواطنين من تسجيل ملاحظاتهم في عملية متابعة الشكاوي.
4. قرار صادر عن رئيس الوزراء يطلب من المؤسسات الحكومية نشر رابط لموقع قاعدة البيانات في مكان ظاهر داخل المكاتب وعلى المواقع الإلكترونية.

المؤسسة المسؤولة: غير متاح

المؤسسات الداعمة: غير متاح

تاريخ الانتهاء: 30 نوفمبر 2018

تاريخ البدء: 1 يناير 2017

| نظرة عامة على الالتزام | الدقة | | | | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | التأثير المحتمل | | | | الاكتمال | | | |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|------------------|-----------------|-----------------------|-----------------|------|-------|-------|----------|------|------|-------|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول المعلوم | المشاركة المدنية | المساءلة العامة | التكنولوجيا والابتكار | لا شيء | ضئيل | معتدل | تحسين | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل |
| أعلى | | | ✓ | | | | | | | | | | | | | ✓ |

السياق والأهداف ✓

يهدف هذا الالتزام إلى زيادة الاستجابة لشكاوي المواطنين وتسهيل قيام المواطنين بتسجيل شكاوهم من خلال قاعدة بياناتٍ موحدة. إن هذا الالتزام ذو دقة متوسطة لأنه لا يوضح بوضوح كيف ستقوم الحكومة بمعالجة شكاوي المواطنين والاستجابة لها، ولا حتى كيف سيتم إنشاء النظام وإدارته.

إن هذا الالتزام ذو صلة بـقيم الشراكات الحكومية الشفافة الخاصة بالمشاركة المدنية والتكنولوجيا والابتكار. ومع ذلك، يوجد لدى الأردن بالفعل نظام شكاوي مركزي تم تنظيمه ونشره في عام 2016 في الجريدة الرسمية (العدد رقم 5430)⁵⁵. وبالتالي، فإن التأثير المحتمل لهذا الالتزام هو لا شيء، حيث أن آلية التظلم عبر الإنترنت قد اكتملت بالفعل قبل تنفيذ خطة العمل.

الاستكمال

لقد تم استكمال الالتزام قبل تنفيذ خطة العمل.

الخطوات التالية

يوصي باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بعدم تضمين الالتزامات التي تم استكمالها بالفعل قبل تنفيذ خطة العمل. وإذا كان لا بد من المضي قدماً في تنفيذ الالتزامات التي تتضمن منصات موجودة مسبقاً، فمن الضروري أن تذكر الحكومة بوضوح ما ستكون القيمة المضافة أو كيف سيتم تعزيز المنصات الحالية.

ب) الشكاوي المرتبطة بالخدمات الحكومية والبيئة المحيطة لتنفيذها

نص الالتزام يساهم هذا الالتزام في تعزيز آليات الشكاوي من خلال توفير نوافذ مركزية لتسجيل الشكاوي إلى جانب النوافذ المتوفرة في الدوائر الحكومية مع ضمان وجود نافذة مركزية مخصصة لتسجيل الشكاوي المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المحيطة بتقديم هذه الخدمات.

الهدف: توفير قنوات إضافية لتلقي الشكاوي المقدمة من المواطنين وممن يتعاملون مع الحكومة على مستوى أوسع وبطريقة أكثر تنظيماً.

وصف موجز: تطوير نظام إلكتروني لإدارة تسجيل الشكاوي والتظلمات المتعلقة بتقديم الخدمات والبيئة المحيطة لتقديمها. تناول الشكاوي وإيجاد الحلول المناسبة على أساس العدل والمساواة والشفافية.

المعلم:

1. النظام التشريعي (التنظيم/ التعليمات) الصادر والذي يرسخ وجود نظام مركزي لتلقي الشكاوي المتعلقة بالخدمات الحكومية.
2. إطلاق نظام استقبال إلكتروني للشكاوي يتعلق بالخدمات والبيئة المحيطة بتوفيرها.
3. إتاحة النظام لتلقي الشكاوي وإتاحته كتطبيق للهاتف المحمول من خلال موقع وزارة تطوير القطاع العام/ بوابة الحكومة الأردنية الإلكترونية.
4. عقد ورشة عمل بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والأطراف المعنية الأخرى لشرح النظام ووظائفه.

تم نشر القانون الذي ينظم أنظمة الشكاوي المركزية في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية العدد رقم 5430 تحت عنوان "تحسين الخدمات الحكومية بموجب القانون رقم 156 لعام 2016" ⁵⁵

المؤسسة المسؤولة: وزارة تطوير القطاع العام

المؤسسات الداعمة: رئاسة الوزراء وجميع الوزارات والإدارات الحكومية ومركز الاتصال الوطني والمواطنون ومنظمات المجتمع المدني.

تاريخ البدء: 1 يناير 2017 تاريخ الانتهاء: مستمر

| نظرة عامة على الالتزام | الدقة | | | | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | التأثير المحتمل | | | | في الوقت المناسب؟ | | الاكتمال | | |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|------------------|-----------------|-----------------------|--------------------|--------|------|-------|-------------------|---------|----------|------|-------|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول المعلومات | المشاركة المدنية | المساواة العامة | التكنولوجيا والابتكار | الشفافية والمساواة | لا شيء | ضئيل | معتدل | تحويدي | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل |
| | | | ✓ | | | ✓ | | ✓ | | ✓ | | | نعم | | | | ✓ |

السياق والأهداف

يسعى الالتزام 4 إلى توفير قنوات إضافية لتقديم الشكاوي العامة المتعلقة بالخدمات الحكومية والبيئة المحيطة بتقديم هذه الخدمات. إن هذا الالتزام ذو صلة بقيم الشراكات الحكومية الشفافة الخاصة بالمشاركة المدنية والتكنولوجيا والابتكار حيث يوفر تطبيق الهاتف المحمول كقناة إضافية لتقديم الشكاوي.

يحتوي هذا الالتزام على أنشطة محددة قابلة للتحقق بشكل موضوعي بشكل عام، ولكنه لا يحتوي على مخرجات قابلة للقياس بوضوح لتحقيق الهدف من الالتزام. إذا تم تنفيذ الالتزام بالكامل، فيمكن أن يكون له تأثير محتمل طفيف. لقد تم إنشاء نظام إدارة الشكاوي للحكومة المركزية قبل خطة العمل هذه (في 11 أبريل 2010). وكما هو مكتوب، فإن هذا الالتزام يمكن أن يزيد بشكل هامشي فقط من قدرة الشعب على الإبلاغ عن الشكاوي باستخدام قنوات إضافية.

الاستكمال

وفقاً للمعلومات الواردة من وزارة تطوير القطاع العام، فقد تم استكمال هذا الالتزام⁵⁶ وعلى الرغم من أن نظام إدارة الشكاوي المركزي موجود بالفعل قبل بدء خطة العمل⁵⁷، إلا أنه قد تم إطلاق تطبيق للهاتف المحمول وعقد ورشة عمل لمنظمات المجتمع المدني⁵⁸. كما تم إضافة ميزة إضافية إلى النظام الأساس الذي يسمح بتحميل الصور والملفات عند تقديم شكوى ما. وقد طرحت الحكومة أولاً تعديلاً على "تطوير الخدمات الحكومية" القائم بموجب القانون الذي ينص على إنشاء نظام مركزي للشكاوي. لقد طلب من جميع الإدارات الحكومية بإضافة رابط إلى موقعها الإلكتروني، وهو الأمر الذي تم التحقق منه من قبل وزارة تطوير القطاع العام.

ويمكن حالياً الوصول إلى نظام الشكاوي من خلال موقع وزارة تطوير القطاع العام والبوابة الإلكترونية الحكومية، بالإضافة إلى تطبيق الهاتف المحمول الذي يدعى "بخدمتكم". أما في السابق، فلم يكن يتوفر سوى مركز اتصال وموقع إلكتروني ومنصة الحكومة الإلكترونية. تحتوي البوابة الإلكترونية الحكومية على قائمة بجميع الطلبات الحكومية، بما في ذلك طلبات تطبيق "بخدمتكم". وقد أصبح التطبيق مؤخراً متاحاً باللغتين الإنجليزية والعربية. ويعمل التطبيق على أنظمة أندرويد (Android) وأي أو أس (iOS).

⁵⁶ نور دويري، وحدة المراقبة والتقييم، وبلال الهندي، رئيس وحدة الشكاوي الحكومية،

وزارة تطوير القطاع العام، تمت المقابلة عبر الهاتف من قبل باحث آية إعداد التقارير المستقلة في 27 نوفمبر 2017.

⁵⁷ تم نشر القانون الذي ينظم أنظمة الشكاوي المركزية في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية رقم 5430 تحت عنوان "تحسين الخدمات الحكومية بموجب القانون رقم 156 لعام 2016".

⁵⁸ تم الدخول في أبريل 2018، <http://www.mopsd.gov.jo/en/Pages/Side%20Nav/Government-Complaints-Unit.aspx?MenuItem=4>.

لقد تم تنظيم ورشة عمل من قبل إدارة تنظيم الخدمات في 23 يوليو 2017، وقد حضرها سبع من منظمات المجتمع المدني وهي: مركز الحياة – راصد ومركز حقوق الإنسان ومؤسسة الملك حسين ومركز الرشيد للشفافية الدولية ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق المرأة. لقد تم استكمال هذا النشاط في الوقت المحدد وفقاً لجدول أعمال خطة العمل.⁵⁹

كما وتعاونت الوزارة مع مركز الرشيد في إعداد دليل للمواطنين للإبلاغ عن أي قضايا فساد، وطلبت الوزارة من مركز الرشيد إضافة معلومات في دليل المواطن حول نظام الشكاوي وتطبيق الهاتف المحمول، بالإضافة إلى كيفية الحصول على مساعدة بشأن التطبيق. وقد أخذت وزارة تطوير القطاع العام اقتراحاتهم في الاعتبار. وقد كانت بعض اقتراحات منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بتحصينات تطبيق الهاتف المحمول كما يلي: (1) ينبغي أن يكون الناس قادرين على تحميل صورة أو مستندات في التطبيق عند تقديم شكوى. لقد تم اتباع هذا الاقتراح وتمت إضافة الخيار إلى التطبيق. (2) يجب أن يكون التطبيق متاحاً بعدة لغات (العربية- الإنجليزية). لقد تم قبول هذا الاقتراح كذلك وتنفيذه.⁶⁰

لقد بدأت الحملة الترويجية في 8 أكتوبر 2017، ومن المقرر أن تنتهي بحلول 8 ديسمبر 2017. وقد شملت إعلانات على قناة رؤيا والتلفزيون الأردني ورايو روتانا والرسائل القصيرة على الهواتف المحمولة والمواقع الإلكترونية الحكومية واللافئات في الشوارع. وقد تم توفير الإعلان الذي تم تصميمه لباحث آلية إعداد التقارير المستقلة، بالإضافة إلى طلب الخدمة للتلفزيون الأردني. وقد تم طباعة الملصقات الخاصة بتطبيقات الهاتف المحمول والتي تظهر على المواقع الإلكترونية الحكومية ومواقع الوزارة والتي تم نشرها في الوزارات.

النتائج الأولية

وفقاً لتقرير منتصف العام الداخلي الذي تم تقديمه لباحث آلية إعداد التقارير المستقلة من قبل وزارة تطوير القطاع العام، بلغ عدد الشكاوي المسجلة لعام 2016 (1843). وقد كان عدد الشكاوي المسجلة والتي تم تناولها حتى الربع الثاني من عام 2017 هو (788)⁶¹. ووفقاً لمتاجر التطبيقات، فقد تم تنزيل تطبيق الهاتف المحمول أكثر من 1000 مرة.

ومنذ إطلاق تطبيق الهاتف المحمول، أبلغت الحكومة عن زيادة في عدد الشكاوي المقدمة كما يتضح من التقارير الحكومية الداخلية الشهرية المقدمة إلى باحث آلية إعداد التقارير المستقلة. تحتوي هذه التقارير على معلومات تتعلق بما يلي: عدد الشكاوي المقدمة وتفصيل لأنواع الشكاوي والوحدات الحكومية ومعدلات الإجابة. وفي مارس 2018، تم تقديم 44% من الشكاوي من خلال تطبيق الهاتف المحمول، و 51% من خلال مركز الاتصال الوطنية و 5% من خلال الموقع.

وقد وصف خبير في تطوير صفحات الويب⁶² تطبيق الهاتف المحمول بأنه سهل الاستخدام وقيم جداً. كما عبر عن أن التطبيق يحتوي على العديد من الميزات المفيدة مثل خيار تقديم شكوى من قبل مجهول أو إرسال اقتراح وطلب المعلومات من المؤسسات الحكومية.

الخطوات التالية

يوصي باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بالمضي قدماً في إجراءات هذا الالتزام بما في ذلك مؤشرات محددة حول مراقبة مدى استيعاب التطبيق ومتابعة الشكاوي ونشر المعلومات حول الحالات التي تم حلها. ويوصي بأن تنشر الحكومة تقارير ومعلومات حول الموضوعات وعدد الشكاوي المستلمة وحالة الاستجابة من قبل الحكومة.

Commented [ME4]: there is already a monthly report circulated to all government departments and MOPSD is now considering to make it available for the public.

Yellow: can the researcher check if this report is publicly available and can be verified? If not, the recommendation will stay the same. Sanah: The monthly report is verified but it is not made available to the public; they would like to do so.

⁵⁹ لقد تمكن باحث آلية إعداد التقارير المستقلة من التحقق من ورشة العمل هذه من خلال ملاحظات الاجتماع وورقة الحضور المقدمة من وزارة تطوير القطاع العام.

⁶⁰ مقابلة شخصية مع راغب شريم في مكاتب مركز الحياة في 12 فبراير 2018.

⁶¹ على الرغم من أنه تم مشاركة هذه البيانات في اجتماع مع باحث آلية إعداد التقارير المستقلة، إلا أنه لم يتم تقديم هذا التقرير.

⁶² أحمد عبيدات (مطور شبكات، موقع "حاوي" للنشر والتسويق الرقمي)، تمت مقابله بواسطة باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 23 فبراير 2018.

5. إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ قانون اللامركزية وإجراء انتخابات مجلس المحافظة في عام 2017

نص الالتزام:
قبل الشروع في عملية اللامركزية، كانت مؤسسات الحكومة المركزية مسؤولة عن وضع الخطط لمختلف المناطق أو المحافظات من الخارج بطريقة لا تتوافق مع مبدأ تمكين مواطني هذه المحافظات من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم اليومية. إن هذا الالتزام الذي يعنى بتعزيز اللامركزية في الأداء الحكومي، من شأنه ان يُمكن المواطنين في المحافظات من أن يصبحوا صنّاع القرار فيما يخص تحديد النفقات المتعلقة بالصناعة أو التعليم أو التدريب المهني أو المجالات الأخرى.

الهدف: تمكين المواطنين من المشاركة في التخطيط لمستقبلهم وتحديد أولوياتهم.

وصف موجز: إصدار اللائحة المتعلقة بانتخابات مجلس المحافظة وإجراء انتخابات في عام 2017.

المعالم:

1. يعتمد مجلس الوزراء مشروع لائحة الدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس المؤقت.
2. اعتماد اللوائح الداخلية لمجلس المحافظة.
3. إطلاق حملة لشرح قانون اللامركزية وإجراءات انتخابات مجلس المحافظة:
3.1 إجراء عدد من البرامج التدريبية وورش العمل التثقيفية ذات الصلة بقانون اللامركزية في جميع أنحاء المملكة، والتي تستهدف المجموعات وفقاً لخطة التوعية، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الشباب والنساء والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وطلاب الجامعات الحكومية والخاصة والأحزاب السياسية والمجتمعات المحلية والأشخاص من ذوي الإعاقة (يجب أن يتم تنفيذ الأنشطة من قبل وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية).
4. إجراء انتخابات مجالس المحافظة.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الداخلية

المؤسسات الداعمة: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية واللجنة الوزارية المعنية بتطبيق اللامركزية والوحدة الحكومية للاتصال ودعم اللامركزية.

تاريخ الانتهاء: 30 مارس 2017

تاريخ البدء: 1 يناير 2017

| نظرة عامة على الأداء | الدقة | العلاقة بـ قيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | التأثير المحتمل | | | | في الوقت المناسب؟ | الاكتمال |
|----------------------|--------|---|--------|--------|--------|-----------------|------|-------|------|-------------------|----------|
| | | مرتبعة | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | لا شيء | ضئيل | معتدل | تحوي | | |
| لا شيء | منخفضة | مرتفعة | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | لا شيء | ضئيل | معتدل | تحوي | نعم | مكتبر |
| لا شيء | منخفضة | مرتفعة | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | لا شيء | ضئيل | معتدل | تحوي | نعم | مكتبر |

السياق والأهداف

يتناول هذا الالتزام مشكلة وجود نظام شديد المركزية في الأردن، مع تركيز جميع القوى السياسية في الحكومة المركزية. يحاول هذا الالتزام نقل المزيد من السلطة إلى المستوى المحلي من خلال انتخابات مجالس المحافظات من أجل تعزيز المشاركة السياسية.

تتميز الحكومة الأردنية بوجود مركزية عالية للسلطة السياسية والتنظيم الإداري، ولا تزال الانتماءات القبلية ذات تأثير قوي على الحياة السياسية. وقد أوصت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأردن بتطبيق اللامركزية على السلطة وقدمت العديد من التوصيات⁶³ التي تشمل مراجعة القواعد واللوائح التي تعوق وجود حكومة أكثر انفتاحاً وتعزيز التنسيق على جميع مستويات الحكومة في عملية التخطيط والتنمية الوطنية.

يساهم الالتزام في اصلاح اللامركزية من خلال إتاحة الفرصة للمواطنين للمشاركة في العملية الديمقراطية على المستوى المحلي. إن الغرض الأساسي من الالتزام هو تطوير القوانين الداخلية لتنفيذ قانون اللامركزية وعقد انتخابات المجالس البلدية في عام 2017. وتشمل الأنشطة المقترحة في إطار هذا الالتزام اعتماد القوانين اللازمة لتحقيق اللامركزية وإطلاق حملة لشرح إجراءات انتخابات مجلس المحافظة، وتنظيم برامج وورش تعليمية في جميع أنحاء المملكة. وقد سعت الأنشطة إلى إعلام المواطنين بقانون اللامركزية ونشر الوعي بشأن الانتخابات. وتتطلب المعالم الثلاثة الأولى بعض الاستنتاج فيما يتعلق بما ستكون عليه النتائج وكيف ستبدو العملية، على الرغم من أنه يمكن التحقق منها بشكل موضوعي.

يتوافق هذا الالتزام مع قيم الشراكة الحكومية الشفافة الخاصة بالمشاركة المدنية ومنح سلطة اتخاذ القرار للحكومات المحلية المنتخبة من قبل المواطنين. وإذا ما تم تنفيذه بشكل كامل كما هو مكتوب، فإن الأثر المحتمل لهذا الالتزام سيكون تحويلاً حيث ستكون هذه المرة الأولى التي يشارك فيها المواطنون في الانتخابات المحلية في بلد قائم تماماً على المركزية. إن إنشاء المجالس المنتخبة في البلديات والمحافظات يمكن أن يمنح المواطنين حصة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم اليومية، حيث تقوم الوزارات في الأردن بتوصيل الخدمات العامة من خلال المديرية على مستوى المحافظات.

الاستكمال

لقد اكتمل هذا الالتزام في السنة الأولى من التنفيذ، حيث تم إجراء انتخابات المجلس في 15 أغسطس 2017.

وفقاً لتقرير التقييم الذاتي للحكومة، اعتمد مجلي الوزراء في نوفمبر 2016 نظام تخصيص الدوائر الانتخابية لانتخابات المجلس المؤقت، واعتمدت وزارة الداخلية القوانين الداخلية لمجلس المحافظة.

لقد تم توجيه رسالة رسمية مكتوبة في 28 أبريل 2016 من وزارة الداخلية إلى رئيس الوزراء من أجل تشكيل لجنة برأسها رئيس الوزراء وعضوية الوزراء في وزارتي التخطيط والتعاون الدولية ووزارة تنمية القطاع العام ووزير الشؤون البلدية ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون القانونية ووزير الداخلية. لقد شكل هؤلاء الأعضاء لجنة التوجيه.

وترأس اللجنة التنفيذية الأمين العام لوزارة الداخلية والأمناء العامون للوزارات الأخرى. وقد ساهمت كل من هاتين اللجنتين في تطوير القوانين الداخلية لتطبيق قانون اللامركزية. ووفقاً لوزارة الداخلية⁶⁴، فقد أصدرت خطة لتطبيق اللامركزية أيضاً، وقاموا بشرح القانون. تحتوي الجريدة الرسمية الصادرة عام 2016 (العدد 5811) على قائمة مفصلة بالمحافظات والمقاطعات وعدد المقاعد المفتوحة للانتخابات.

كان رئيس وحدة الجمعيات⁶⁵ بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مسؤولاً عن الدورات التدريبية وورش العمل التي تم تنفيذها. وقد زود رئيس وحدة دعم قانون اللامركزية⁶⁶ باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بالمعلومات التالية عن عدد الدورات التدريبية التي تم عقدها:

- تم عقد 30 تدريباً للوزارات المعنية.
- تم عقد 12 ورشة عمل في البلديات من أجل القادة الإداريين ومديري المديرية ورؤساء البلديات والمجتمع المدني.
- تم عقد 100 جلسة نوعية في جميع البلديات.
- تم تنظيم 26 يوماً مفتوحاً للشباب في الجامعات الحكومية والخاصة.
- تم تدريب أكثر من 300 من قادة مراكز الشباب.

⁶³ تم الدخول في أبريل 2018، <https://www.oecd.org/mena/governance/Jordan-Highlights-2017.pdf>.

⁶⁴ سلطان حسن، مدير وحدة القضاء في وزارة الداخلية، تمت مقابله من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 4 ديسمبر 2017.

⁶⁵ رعد حسنا، رئيس وحدة الجمعيات، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تمت مقابله من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 6 ديسمبر 2017.

⁶⁶ نايبة اللوزي، رئيسة وحدة دعم قانون اللامركزية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تمت مقابله من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 13 ديسمبر 2017.

- تم عقد 194 جلسة توعوية في مراكز الشباب بالتعاون مع وزارة الشباب.
- تم عقد 24 ورشة عمل مع التركيز على تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، نفذت الحكومة حملات توعوية وورش عمل لشرح قانون اللامركزية والإجراءات الانتخابية لمجلس المحافظة. كما زودت الحكومة المرشحين المحتملين بموارد تهدف إلى تعريفهم بأدوار المجلس المنتخب.

ووفقاً لمبادرة أكشن أيد7، أطلقت الوزارة اجتماعاً للتنسيق مع جميع المنظمات المحلية والدولية المهتمة بالعمل على الانتخابات المحلية. ويتنسيق من الوزارة، تم تشكيل لجان توجيه للإشراف على التنفيذ والتأكد من عدم وجود تداخل أو ازدواجية في عمل المنظمات. لقد عملت مبادرة أكشن أيد مع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الشباب لإجراء دورات تعليمية في 26 جامعة في جميع أنحاء الأردن، حيث وصلت إلى 2600 طالب وطالبة. لقد تألفت تلك من مناقشات بين الشباب وممثلي الوزارة بشأن قانون اللامركزية وأهدافه وإجراءات التصويت أثناء الانتخابات. كما شددت الجلسات على أهمية ترشيح الشباب للانتخابات والآثار المفيدة للحصول على منصة شباب كهذه. وبالإضافة إلى ذلك، عملت مبادرة أكشن أيد مع الوزارة على حملة تعليمية عبر الإنترنت وعلى أرض الواقع تحت اسم "مشاركات الشباب" وقد شملت تغطية وسائل الإعلام الاجتماعية والتغطية التلفزيونية والإذاعية المحلية وتطبيق للهواتف المحمولة لأنظمة أي أو أس (iOS) و أندرويد والمواقع الحكومية الإلكترونية واللافئات والمنشورات والنشرات وحافلة تزور الجامعات ومراكز التسوق ومراكز الشباب، مع وجود متطوعين قاموا بتقديم دورات تعليمية مصغرة للناس حول إجراءات التصويت وتبادل المعلومات حول مراكز الاقتراع وتوزيع كتيبات حول قانون اللامركزية.

النتائج الأولية

لقد تم تطوير القوانين الداخلية وتم إجراء انتخابات المجالس البلدية وتم انتخاب قادة المجلس. وفقاً للتقرير "انتخابات مجالس البلدية والمحافظات في أغسطس 2017: الجهود اللامركزية في الأردن" بقلم كونراد أديناور شتيفتونغ، بلغ إجمالي نسبة الناخبين في انتخابات عام 2017 31.7%⁶⁸. لقد كانت نسبة الإقبال في محافظة عجلون أعلى بنسبة (62.8%) وفي الفرق بنسبة (59.8%) وفي الكرك بنسبة (57.14%)⁶⁹. ومع ذلك، كان الإقبال في المدن الكبرى أقل بكثير، حيث شارك في عمان فقط 16.08% من الناخبين المؤهلين في الانتخابات.

ولتوضيح سبب انخفاض نسبة الناخبين، خلص مسح أجراه المعهد الجمهوري الدولي (IRI) من قبل مركز المعارف للأبحاث الاستطلاعية إلى أن الأردنيين "غير مطلعين وغير مهينين" للانتخابات المحلية والبلدية القادمة. لقد كشف المسح أن غالبية الأردنيين ليسوا على دراية بإصلاحات اللامركزية، مما يدل على عدم فهم التغييرات المؤسسية التي سيتم تنفيذها في الانتخابات المحلية القادمة⁷⁰. وقد ذكرت المرشحة الأصغر سناً⁷¹ التي تم انتخابها في الانتخابات المحلية أنه عندما كانت تقوم بحملتها الانتخابية، كان عليها في كثير من الأحيان أن تشرح للناخبين قانون اللامركزية وكيفية عمله قبل أن تتمكن من المضي قدماً في حملتها وتشجيع المواطنين على التصويت لها.

الخطوات التالية

إن لقانون اللامركزية القدرة على أن يكون تحويلياً، على الرغم من أنه لا يمكن أن يكون له هذا التأثير إلا إذا عرف الناس هدف اللامركزية والفرص التي توفرها لتمكين المواطن. سيعتمد نجاح هذه الجهود أيضاً على ما إذا كانت السلطة قد تحولت بشكل حقيقي من النظام المركزي إلى المستوى المحلي، وما إذا كانت السلطات المسؤولة عن صنع القرار وصفات الموازنة خاضعة للدعوى القضائية.

يوصى أن تستمر الحكومة في تنفيذ جهود اللامركزية مع تعزيز التركيز على تثقيف المواطنين وزيادة الوعي بالمشاركة في الانتخابات. ويجب أن تركز الحكومة أيضاً على متابعة المجالس المنتخبة خلال عامها الأول من الخدمة، والمساعدة في بناء قدراتها على تنفيذ مسؤولياتها بنجاح. وستكون هذه أيضاً فرصة لتعزيز المساءلة العامة.

⁶⁷ القاضي، مدير مشروع مشاركة الشباب المدنية، مبادرة أكشن أيد الأردن، تمت مقابلته من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 16 فبراير 2018.

⁶⁸ تم الدخول في فبراير 2018، http://www.kas.de/wf/doc/kas_49922-1522-1-30.pdf?170914085356.

⁶⁹ تم الدخول في مارس 2018، [Kas_49922-1522-1-30.pdf](http://www.kas.de/wf/doc/kas_49922-1522-1-30.pdf).

⁷⁰ تم الدخول في مارس 2018، http://www.iri.org/sites/default/files/2017-7-12_jordan_poll_slides.pdf.

⁷¹ أروى جرحي، أصغر مرشحة تم انتخابها في العيبة، وتم مقابلتها من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 6 أكتوبر 2017.

ووفقاً لمبادرة أكشن أيد⁷²، فقد قامت الوزارة بجهود هائلة للوصول إلى قانون اللامركزية وزيادة المعرفة حول إجراءاته. ومع ذلك، لم تكن هناك معلومات حول ما سيكون تأثير الانتخابات المحلية في الأردن وكيف يمكن للمواطنين التعامل مع السلطات المنتخبة حديثاً. أخيراً، توصي مبادرة أكشن أيد بأن تقوم الوزارة بتطوير آلية للرصد والتقييم مع وجود مؤشرات واضحة لقياس النتائج للمرحلة القادمة من اللامركزية، بالإضافة إلى توثيق ونشر التحديات التي تواجه أعضاء المجلس.

مراد القاضي، مدير مشروع مشاركة الشباب المدنية، مبادرة أكشن أيد الأردن، تمت مقابلته من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 16 فبراير 2018. ⁷²

6. تطوير خدمات الرعاية الصحية وجعل قطاع الرعاية الصحية آلي من خلال الروابط الإلكترونية

نص الالتزام:

تفتقر مستشفيات وزارة الصحة إلى نظام معلومات آلي وإلى تطبيقات متكاملة من شأنها أن تعزز مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين وتحسين أداء المستشفيات والسيطرة على نفقاتها. وعلى الرغم من العدد الكبير من المواطنين الذين يتلقون الخدمات في هذه المستشفيات، إلا أن تلك المستشفيات تفتقر إلى الترابط الإلكتروني الذي يقلل من قدرتها على توفير خدمات سريعة وذات جودة.

الهدف: تعزيز البنية التحتية لمستشفيات وزارة الصحة الحكومية لزيادة قدرتها على توفير الخدمات الصحية للمواطنين من خلال ربط هذه المستشفيات بأنظمة المعلومات ومع المراكز الطبية الأخرى.

وصف موجز: توفير البنية التحتية للاتصال بالإنترنت واللازمة لربط مستشفيات وزارة الصحة وغيرها من المراكز الصحية والطبية الوطنية.

المعلم:

1. المسح الميداني الذي تقوم به وزارة الصحة ومؤسساتها المختلفة التي تستهدف الخصائص المتعلقة بكل منطقة جغرافية تتواجد فيها المستشفيات الحكومية لتحديد طبيعة الخدمات الصحية المطلوبة في هذه المناطق.
2. المتطلبات المحددة لإدخال البيانات والمعلومات في مختلف المراكز الطبية.
3. إجراء التقييم لقياس القدرات التقنية للمستشفيات من حيث المعدات والخبرات.
4. تدريب الموظفين الطبيين، بما في ذلك الأطباء، بشأن كيفية استكمال وإدخال النماذج الإلكترونية في النظام الآلي، مثل نماذج التبليغ عن الوفاة والتشفير الدولي لأسباب الوفاة. وعلاوة على ذلك، تقديم التدريب للموظفين الطبيين حول كيفية الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة (وفقاً لمنظمة ميزان لحقوق الإنسان).
5. تم توفير البنية الأساسية للاتصال بالإنترنت، مثل المعدات والشبكات في جميع مستشفيات وزارة الصحة.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الصحة

المؤسسات الداعمة: وزارة النقل ومكتب الخدمة العامة ومكتب المشتريات العامة ووزارة الاتصالات.

تاريخ البدء: 1 يناير 2017 تاريخ الانتهاء: 30 أغسطس 2018

| نظرة عامة على الآلية | الدقة | | | | العلاقة بـ قيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | | التأثير المحتمل | | | في الوقت المناسب؟ | الاكتمال | | | |
|----------------------|--------|--------|--------|--------|---|------------------|-----------------|--|--------|-----------------|-------|--------|-------------------|----------|------|------|-------|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول إلى المعلومات | المشاركة المدنية | المشاركة العامة | التكنولوجيا والابتكار للشعاف والمشاركة | لا شيء | ضد | معدّل | تحويّل | | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل |
| 1- الكفاءة | | | ✓ | | | | | | | | ✓ | | | | ✓ | | |

السياق والأهداف

يسعى هذا الالتزام إلى معالجة مشكلة عدم وجود نظام معلومات آلي للمستشفيات وقلة الترابط مما يعيق القدرة على توفير خدماتٍ سريعةٍ وذات جودة. إن الهدف العام للالتزام هو تعزيز البنية التحتية لوزارة الصحة وربط المستشفيات الحكومية بنظم المعلومات والمراكز الطبية الأخرى لزيادة قدرتها على توفير الخدمات الصحية للمواطنين. في حال تم استكمال هذه الالتزام، يمكن للمواطنين الحصول على الخدمات الطبية بشكلٍ أسرع، وسوف يستفيدون من ترابط مستشفيات الوزارة مع بعضها ومن وجود نظام معلومات آلي والقدرة على تبادل المعلومات.

إن هذا الالتزام الذي لا شك وأنه ذو أهمية لقطاع الرعاية الصحية في الأردن ليس ذو صلة بغير الشراكات الحكومية الشفافة. وكما هو مكتوب، فإن نظام الربط الإلكتروني يجعل تخزين واسترجاع البيانات الخاصة بالمرضى أمراً ممكناً. مع ذلك، فإن هذا النظام هو فقط للاستخدام الداخلي في المستشفيات ووزارة الصحة وليس له أي عنصر مرتبط بالشعب.

لقد تم الانتهاء من توفير البنية التحتية للشبكات على الإنترنت والشبكة الداخلية للمراكز الصحية قبل تنفيذ خطة العمل. لقد تم تأسيس برنامج حكيم، الذي يعتبر القوة الدافعة وراء تمكين نظام السجل الصحي الإلكتروني لتحويل قطاع الرعاية الصحية العامة في الأردن إلى نظام آلي في عام 2009. ويشير بيان صحفي على موقع النظام الصحي الإلكتروني في يناير 2017 أن برنامج حكيم قد تم إنشاؤه بالفعل في 101 مستشفى ومركزاً طبياً في الأردن⁷³. لذلك، فإن التأثير المحتمل للالتزام طفيف، حيث أنه يقوم فقط باستكمال مبادرة قائمة بالفعل من خلال تعزيز البنية التحتية لشبكة الإنترنت وإجراء الاستطلاعات الميدانية.

الاستكمال

إن مستوى اكتمال هذا الالتزام كبير. لقد اكتمل المعلم رقم 3 المتعلق بالتقييم الخاص بقياس القدرات التقنية للمستشفيات في 15 سبتمبر 2017. بينما تم التقدم بشكل كبير في المعالم 1 و 2 و 4 و 5 المتعلقة ب: (أ) إجراء الاستطلاعات الميدانية، (ب) التدريبات، (ج) متطلبات إدخال معلومات البيانات، (د) توفير البنية التحتية، ولكنها لا تزال قيد التنفيذ.

وفقاً لتقرير التقييم الذاتي، قامت وزارة الصحة أولاً بإجراء مسح ميداني لتحديد طبيعة الخدمات الصحية المطلوبة في منطقة جغرافية معينة ثم حددت متطلبات إدخال البيانات والمعلومات في المراكز الطبية، متنوعاً بتقييم تم إجراءه لقياس القدرات التقنية للمستشفيات. لقد تم استكمال المسح الميداني في فبراير 2017 لأربع مستشفيات و 66 مركزاً صحياً و 10 مديرياتٍ صحية، ومن المتوقع أن يكتمل في 2020 لجميع المستشفيات والمراكز الصحية.⁷⁴

لقد تم تحديد متطلبات إدخال البيانات والمعلومات في المراكز الطبية واستكمالها في 30 أغسطس 2017. وقد قامت وزارة الصحة بتجديد 866950 بطاقة تأمينٍ صحي وتم استكمال عملية الترابط مع دائرة الأحوال المدنية.⁷⁵

تم إجراء أربع دوراتٍ تدريبيةٍ للموظفين الطبيين حول كيفية إكمال وإدخال النماذج الإلكترونية في النظام الآلي وكيفية الإبلاغ عن حالات العنف ضد المرأة: اثنان من هذه الدورات تم في الشمال وواحد في الوسط وواحد في الجنوب في أبريل ومايو 2017. شمل كل تدريب 20-22 متدرباً، بما مجموعه 80 متدرباً. كما تم إجراء أربع دوراتٍ تدريبيةٍ إضافيةٍ في سبتمبر وأكتوبر 2017، واحدة منها في إربد وثلاثة في عمان.⁷⁶ لم يتم تزويد باحث آلية إعداد التقارير بوثائق التدريب.

وأخيراً، تم توزيع أجهزة الكمبيوتر على جميع المراكز وتم تصميم النظام الخاص برصد الوفيات من الأمهات. لقد بدأ تطوير وتدريب نظام المراقبة الإلكترونية للأمراض غير المعدية في يناير 2017، وسيستمر حتى ديسمبر 2020.⁷⁷

النتائج الأولية

⁷³ <https://ehs.com/jo/media/news/ehs-announces-its-plan-2017>

⁷⁴ الدكتور رجا بدارنة، نقطة اتصال الشراكات الحكومية الشفافة، وزارة الصحة، تمت مقابلته من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 27 نوفمبر 2017.

⁷⁵ تم تقديم هذه المعلومات من خلال محادثة هاتفية بين باحث آلية إعداد التقارير المستقلة وقسم تكنولوجيا المعلومات في وزارة الصحة، مايد الأمير (نقطة الاتصال)، دون تقديم مزيد من الوثائق أو الإثباتات. 2 ديسمبر 2017.

⁷⁶ الدكتور رجا بدارنة، نقطة اتصال الشراكات الحكومية الشفافة، وزارة الصحة، تمت مقابلته عبر الهاتف في 27 نوفمبر 2017.

⁷⁷ تم تقديم المستندات المتعلقة بالمشتريات الخاصة بالتكنولوجيات لباحث آلية إعداد التقارير المستقلة، ولكن تاريخ بعضها كان في 2012 و 2013.

حتى الآن، ليس من الواضح ما إذا كانت نتائج الالتزام قد بدأت في حل المشكلة الكاملة المتعلقة بالربط وبالبنية التحتية بسبب حجم المبادرة. وبناءً على المقابلات التي أجريت، تقوم الحكومة بإجراء تدريباتٍ للموظفين الطبيين حول الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء وعن وفيات الأمهات. وقد تم تقديم تقرير إلى باحث آلية إعداد التقارير المستقلة يفيد بأن 13 مستشفى قد تلقت تلك التدريبات. وحتى الآن، لم يكن هناك أي مشاركةٍ من قبل المجتمع المدني في هذا الالتزام.

الخطوات التالية

بعد تطبيق النظام الآلي، يوصي باحث آلية إعداد التقارير بأن تركز الحكومة في خطة العمل التالية على الالتزامات ذات الصلة بقيم الشراكات الحكومية الشفافة وأن تتضمن مكونات واضحة للعامّة. ويمكن تنفيذ التزام يعزز المشاركة المدنية والمساءلة العامة في قطاع الرعاية الصحية. ويمكن أن يشمل الالتزام أنشطة مختلفة مثل إنشاء مجالس استشارية للمواطنين بشأن الرعاية الصحية وألويات الموازنة وإنشاء آليات إبلاغ وتقديم تعليقات من المواطنين.

7. تطوير منتدى المرصد التفاعلي للمواطنين لمراقبة تنفيذ خطط الحكومة ومدى تقدمها

نص الالتزام:
يسعى هذا الالتزام في الأساس إلى ضمان أن تقوم خطة الأردن بتطبيق الحكومة الإلكترونية على نحو جاد وشامل. ويهدف إلى إنشاء آلية ضمن المشروع توفر منفذاً للمواطنين للاطلاع على كيفية قيام الحكومة بتنفيذ خططها وإجرائها ومشاريعها بطريقة تفاعلية.

الهدف: تعزيز مراقبة الجمهور التفاعلية لأداء الحكومة وتنفيذها لمختلف إجراءاتها وخططها ومشاريعها.

وصف موجز: إطلاق بوابة إلكترونية مركزية للمواطنين وأعضاء البرلمان والجهات المانحة والمستثمرين لمتابعة التقدم المحرز على عملية التنفيذ.

المعالم:

1. إطلاق البوابة الإلكترونية المركزية (www.plan.gov.jo) كجزء من برنامج الأردن لعام 2025.
2. الإجراءات المعتمدة لإجبار المؤسسات العامة المختلفة على نقل المعلومات عبر البوابة.
3. تعيين ضباط ارتباط للتنسيق بين مختلف المؤسسات العامة وإدارة البوابة.
4. إنشاء جدول منتظم لنقل المعلومات عبر البوابة.
5. النظام المصمم من أجل قيام المواطنين بتقديم تقييم منتظم لفعالية المعلومات والبيانات المقدمة من خلال البوابة ومدى سهولة استخدامها من خلال الاستبيانات التي يتم نشرها على الموقع الإلكتروني ومن خلال استخدام استطلاعات الرأي الميدانية (العينات العشوائية والمقابلات عبر الهاتف والقيام بزيارات للمؤسسات الحكومية).

المؤسسة المسؤولة: رئاسة الوزراء

المؤسسات الداعمة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

تاريخ البدء: 1 يناير 2017

تاريخ الانتهاء: مستمر (تاريخ الانتهاء الأصلي: 20 أغسطس 2017)

| نظرة عامة على الالتزام | الدقة | | | | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية والشفافة | | | | | التأثير المحتمل | | الاكتمال | | |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|--|------------------|-----------------|----------|----------|-----------------|-------|----------|---------|-------|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول إلى المعلومات | المشاركة المدنية | المساءلة العامة | المساواة | الشفافية | الوصول | معدّل | تحديد | لم يبدأ | مكتمل |
| 1. الكفاءة | | | ✓ | | | | | | | | | | ✓ | |

السياق والأهداف

يسعى هذا الالتزام إلى المراقبة العامة للمشاريع والخطط الحكومية. يقترح الالتزام إطلاق بوابة إلكترونية مركزية للمواطنين وأعضاء البرلمان والجهات المانحة والمستثمرين لمتابعة التقدم المحرز على التنفيذ. يوفر الالتزام أنشطة يمكن التحقق منها بشكل موضوعي ولكنها لا تصف النتائج المرجوة وأي البرامج التي سيتم استهدافها وكيف سيتم استخدام المدخلات.

يرتبط هذا الالتزام بقيم الشراكات الحكومية الشفافة المرتبطة بالوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والابتكار. وهو يشجع على الكشف عن التقدم الحكومي المحرز في السياسات العامة ويتضمن مساهمة المواطنين من خلال الدراسات الاستقصائية. إن الالتزام ليس ذو صلة بالمشاركة المدنية والمساءلة العامة، حيث أنه لا يتنبأ بفرص المواطنين للتأثير على القرارات العامة، ولا يوجد أي إجراء لجعل المسؤولين الحكوميين يتحملون مسؤولية أفعالهم.

إن التدفق المستمر للمعلومات المتاحة على الإنترنت في أي وقتٍ من الأوقات يمنح المواطنين فكرة أفضل عما يحدث في حكومتهم وحول كيفية عمل حكومتهم على حل مشاكلهم في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. ومع ذلك، فإن نطاق الالتزام واسع جداً بحيث لا يمكن تحقيقه. وفقاً لرابطة المصادر المفتوحة الأردنية، يبدو الالتزام الحالي وكأنه استراتيجية علاقات عامة لتقديم تحديثات عامة حول التقدم المحرز في مختلف الوحدات الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزام لا يصف كيف سيتم جمع ردود فعل المواطنين وكيف سيتم الرد عليها. لذلك، فإن التأثير المحتمل لهذا الالتزام ضئيل.

الاستكمال

لم يبدأ تنفيذ الالتزام بعد. إن لدى مكتب رئيس الوزراء، الذي يعتبر الوكالة المنفذة الرئيسية، البنية التحتية التكنولوجية التي سيتم إنشاء منتدى الرصد عليها. وخلال اجتماع اللجنة التوجيهية الخاصة بالحكومة المفتوحة والذي نظمته وزارة التخطيط والتعاون الدولي في 28 نوفمبر 2017، قالت الوحدة الحكومية المنفذة أن هذا الالتزام جزء من خطة الأردن الكبرى لعام 2025، والتي تم بالفعل تفعيل بعض أهدافها وتطوير البرامج ذات الصلة به. ومع ذلك، ووفقاً للبيان، يواجه مكتب رئيس الوزراء تحدياً في وضع البيانات في البرنامج، كما أنه لم يتم بعد الموافقة على إطلاق البوابة⁷⁸.

الخطوات التالية

يوصى بأن يتم تضييق نطاق هذا الالتزام في خطة العمل التالية وأن يتم تحديد النتائج المرجوة بوضوح. كما يوصى باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بأن تقوم الحكومة بإشراك أصحاب المصلحة المعنيين في المجتمع المدني في هذه العملية لجعل الالتزام واسع النطاق ولكن واقعياً وقابلًا للتحقيق في ذات الوقت. ويمكن إنشاء منتديات رصد أصغر حجماً لرصد عددٍ محددٍ من البرامج والسياسات الحكومية وتجريبها وتحسينها ثم نشرها على نطاق واسع في العديد من الوكالات الحكومية.

توصي جمعية المصادر المفتوحة الأردنية بتطوير نظام مماثل للنظام الحكومي في إيطاليا، حيث يتم تكليف جميع الوزارات والإدارات الحكومية قانونياً بتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية وخطة العمل ومشاركتها على أساس سنوي.⁷⁹

قام علاء قطان من وحدة مراقبة المشاريع الكبرى في وحدة التسليم في رئاسة الوزراء بمشاركة هذه المعلومات مع باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في اللجنة التوجيهية التي نظمتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي في 28 نوفمبر 2017. عيسى محاسنة، رئيس جمعية المصادر المفتوحة الأردنية، تمت مقابلته من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 12 فبراير 2018.⁷⁹

8. اعتماد مبدأ الكشف عن الميزانية وفقاً للمعايير الدولية وتعزيز الشفافية والكشف المالي

نص الالتزام:

يسعى هذا الالتزام إلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية من قبل المؤسسات العامة. كما يتوافق هذا الالتزام مع متطلبات وثيقة الأردن لعام 2025 فيما يتعلق بتوسيع نطاق الكشف المالي لتشمل البلديات والجامعات وسلطة العقبة والشركات المملوكة للدولة.

الهدف: زيادة مستوى الشفافية ونشر البيانات والتصريحات المالية.

وصف موجز: إصدار تعليمات تنفيذية من الحكومة لإلزام المؤسسات الحكومية بنشر البيانات المالية، بما في ذلك نشر الحسابات الحكومية المجمعة.

المعالم:

1. الحسابات الحكومية المجمعة المنشورة لعام 2015 لزيادة الشفافية والكشف المالي وفقاً لقرارات مجلس الوزراء المنشورة في الجريدة الرسمية (العدد 5411).
2. التعليمات الحكومية الصادرة إلى جميع المؤسسات الحكومية التي تقضي بتقديم جدول زمني منظم للإفصاح عن معلوماتها المالية.

المؤسسة المسؤولة: وزارة المالية

المؤسسات الداعمة: غير متاح

تاريخ البدء: 1 يناير 2017 تاريخ الانتهاء: 30 يناير 2017

| نظرة عامة على الالتزام | الدقة | | | | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | التأثير المحتمل | | | | الاكتمال | | | |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|------------------|-----------------|--|-----------------|------|-------|--------|----------|------|------|-------|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول إلى المعلومات | المشاركة المدنية | المساواة العامة | التكنولوجيا والابتكار للشفافية والمساءلة | لا شيء | ضئيل | معتدل | تحويدي | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل |
| 1. الكفاءة | | | | ✓ | | | | | | | | | | | | ✓ |

السياق والأهداف

يسعى هذا الالتزام إلى زيادة كمية وتواتر المعلومات المالية التي يتم مشاركتها من قبل الحكومة، فضلاً عن تحسين جودة تلك المعلومات لتتوافق مع المعايير الدولية. ووفقاً للمؤسسة التطوعية للخدمات المالية (FSVC)⁸⁰، فقد اتخذ الأردن خطوات جيدة لإتاحة المزيد من المعلومات بطرق عديدة ومختلفة منذ عام 2014، وما زالت العملية مستمرة في التطور.

⁸⁰ دانييل جرجس، المدير القطري، المنظمة التطوعية للخدمات المالية، تمت مقابلته من قبل باحث البية إعداد التقرير المستقلة، 12 فبراير 2018

يرتبط هذا الالتزام بقيم الشراكات الحكومية الشفافة الخاصة بالوصول إلى المعلومات، وهو ذو دقة عالية حيث أن الوثيقة المنشورة في الجريدة الرسمية تقدم قائمة بالمعلومات التي سيتم الكشف عنها (معلومات من مؤسسات حكومية مركزية ووحدات حكومية والإيرادات المجمعة والمنح الخارجية والنفقات الإجمالية والعجز المالي الإجمالي للحكومة المركزية والوحدات الحكومية ومقالات مفصلة عن الميزانية).

ويعد نشر هذا النوع من المعلومات أمراً مهماً لأنه يجمع بين وثيقتين خاصتين بالميزانية لم يسبق تجميعهما من قبل، وهما الوزارات الحكومية والوحدات الحكومية. في حال اكتمال هذا الالتزام، ستوفر السجلات المالية المجمعة صورة كاملة عن الحسابات الحكومية، مما يجعل قيام الحكومة بنشر وثائق الموازنة أكثر قرباً لمعايير شراكة الموازنات العالمية⁸¹. ومع ذلك، ووفقاً لنص الالتزام، لن يتم الإفصاح عن بيانات التنبؤ بالاقتصاد الكلي أو البيانات القطاعية، ولن يتم الترويج لأي ميزانية قائمة على المشاركة. لذلك، فإن التأثير المحتمل لهذا الالتزام معتدل.

الاستكمال

لقد اكتمل هذا الالتزام بالكامل في السنة الأولى للتنفيذ. ويؤكد باحث آلية إعداد التقارير المستقلة أن وزارة المالية نشرت الحسابات الحكومية المجمعة لعام 2015 في مايو من عام 2017 وأنها متاحة على الموقع الرسمي للوزارة باللغة العربية على صفحة المعلومات. وتتضمن المعلومات المنشورة حديثاً أوصافاً اقتصادية وملخصاً للميزانية بأشكالٍ مختلفة وفقاً للمعايير الدولية. تعرض وثيقة العجز الإجمالي على موقع وزارة المالية الإلكتروني شرحاً عن العجز الكلي. كما تشرح كيف تخدم الميزانية هذا العجز. إن تجميع الميزانية يجعل الأمر أكثر سهولة لأي شخص يرغب في التعمق أكثر في الأرقام نظراً لأنها منظمة بشكلٍ سهل.⁸²

ومع ذلك، فإن عنوان التقرير ورابط التقرير على صفحة وزارة المالية مضللين، حيث أن المعلومات تحمل عنوان "العجز الإجمالي" في الوقت الذي يجب أن يكون العنوان "المعلومات المالية المجمعة حول الحكومة المركزية والمؤسسات الحكومية لعام 2015". ويتضمن التقرير قائمة مفصلة بمؤسسات الحكومة المركزية والوحدات الحكومية والإيرادات الإجمالية والمنح (الخارجية) والنفقات الإجمالية والعجز المالي الإجمالي للحكومة المركزية والوحدات الحكومية والمقالات المفصلة للميزانية. كما قدمت وزارة المالية⁸³ خطاباً رسمية مرسلة إلى جميع الوحدات الحكومية لتبليغهم حول البوابة الحكومية التي من المقرر إطلاقها في مارس من عام 2018. تهدف هذه البوابة إلى تشجيع المؤسسات الحكومية على تقديم تقاريرها المالية الشهرية. وقد ذكرت وزارة المالية أن أحد التحديات التي تواجهها هي أن جميع المؤسسات الحكومية لا تستجيب لطلب الحصول على هذه المستندات المالية. وتعتقد الوزارة أن البوابة ستوفر آلية ميسرة وسهلة الاستخدام لتقديم تقاريرها الشهرية في الوقت المحدد.

الخطوات التالية

يوصي باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بأن يستمر هذا الالتزام كسياسة لضمان أن تكشف الحكومة عن سجلاتها المالية وأن تبسط المعلومات المنشورة وتحافظ على المساءلة العامة. وعلى الرغم من المسعى الكبير، تعد شفافية الموازنة قضية رئيسية للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة. يؤكد ممثلو الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في الأردن بشكلٍ خاص على أهمية فهم أولويات الميزانية ومراقبة الميزانية. وفي هذا الصدد، يعد هذا الالتزام خطوة تقدمية نحو الأمام لزيادة الشفافية المالية، والتي ينبغي أن تتبعها معلومات مالية وغير مالية ذات جودة عالية عن الإجراءات المالية السابقة والحالية والمتوقعة والأداء والنتائج المالية والأصول العامة والالتزامات.⁸⁴

⁸¹ محمد مساعيد، خبير الميزانية في شركاء الأردن

⁸² تمّ الدخول في 7 يونيو 2018، <https://bit.ly/2Lr4tlb>

⁸³ سحر قران، وزارة المالية، تمت المقابلة عبر الهاتف من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة في 27 ديسمبر 2017

⁸⁴ تمّ الدخول في أبريل 2018، http://www.fiscaltransparency.net/ft_principles/

9. تطوير شفافية وتشاركية فيما يتعلق بتغير المناخ

نص الالتزام:

تسعى الحكومة الأردنية للمشاركة مع المجتمع الدولي والدول المجاورة لها في إنشاء الآليات اللازمة لمكافحة انبعاث غازات البيوت البلاستيكية التي تسبب تغير المناخ من خلال صياغة واعتماد السياسات المحلية بالتعاون مع المجتمع المدني والشعب ككل.

الهدف: تناول موضوع تغير المناخ وآثاره ووسائل التكيف في جميع الخدمات المقدمة للشعب.

وصف موجز: وضع سياسات تشغيلية على المستوى الوطني لتحديد أثر التغيرات المناخية على الأردن ومعالجتها بطريقة مناسبة.

المعالم:

1. تم وضع السياسات بناءً على أفضل الممارسات الدولية ومن خلال التعاون مع المراكز العلمية والبحثية في الأردن وفقاً لسياسة تغير المناخ لعام 2013.
2. إتاحة المعرفة للمواطنين من خلال نشر المعلومات ذات الصلة بطريقة تسهل فهمها، ومن خلال التعاون مع الصحف اليومية ووسائل الإعلام الأخرى ومن خلال تعزيز الإطار الذي يحكم النشر الوطني للإخطار الوطني بشأن انبعاث الغازات من البيوت البلاستيكية في الأردن.
3. تحديد التدابير التشريعية اللازمة وبالتعاون مع البرلمان فيما يتعلق بالوقاية.

المؤسسة المسؤولة: وزارة البيئة

المؤسسات الداعمة: وزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة التجارة والصناعة وشرطة البيئة وإدارة الأمن العام (سجل المركبات) ووزارة الصحة وإدارة الأرصاد الجوية الأردنية والجمعية العلمية الملكية ووزارة النقل وأمانة عمان الكبرى ووزارة المياه والري والجمعية الملكية لحماية الطبيعة والمركز الوطني للبحوث والإرشاد الزراعي والجامعة الهاشمية وسلطة منطقة العقبة الخاصة وإدارة الإحصاء العام وجمعية البيئة الأردنية.

تاريخ البدء: 30 سبتمبر 2017 تاريخ الانتهاء: 3 يونيو 2018

| نظرة عامة على الالتزام | الدقة | | | | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | | التأثير المحتمل | | في الوقت المناسب | | الاكتمال | | |
|------------------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|------------------|-----------------|-----------------------|--------|-----------------|-------|------------------|---------|----------|------|-------|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول إلى المعلومات | المشاركة المدنية | المساواة العامة | التكنولوجيا والابتكار | لا شيء | ضئيل | متوسط | تحسين | لم يبدأ | محدد | كبير | مكتمل |
| 1. الكفاءة | | ✓ | | | ✓ | | | | | ✓ | | | لا | ✓ | | |

السياق والأهداف

يسعى هذا الالتزام إلى صياغة واعتماد سياسات متعلقة بتغير المناخ بالتعاون مع المجتمع المدني والعامية ككل. إن الاقتراح هو اعتماد سياسات وطنية مصممة خصيصاً للأردن من أجل مواجهة آثار تغير المناخ. وكما جاء في المعالم المختلفة، يتضمن ذلك تسهيل الوصول

إلى المعلومات المتعلقة بزيادة الوعي حول مسألة تغير المناخ وحماية البيئة، بما في ذلك تعاون المجتمعات العلمية والبحثية في تطوير السياسات.

إذا تم التنفيذ كما هو مكتوب، فإن هذا الالتزام سيكون له تأثير بسيط في فتح الحكومة وتطوير السياسات المتعلقة بتغير المناخ، حيث أنه يركز فقط على نشر المعلومات وتعزيز المشاركة المدنية من خلال التعاون العلمي والبحثي. وبسبب مستوى الدقة المنخفض لديه، فإنه من غير الواضح كيف سيوفر هذا الالتزام مشاركة أوسع من جانب أصحاب المصلحة، وكيف سيتم تنفيذ أنشطة التوعية وكيف يمكن للمواطنين استخدام هذه المعلومات من أجل حماية البيئة وإحداث تغيير فعال. يرتبط هذا الالتزام بقيم الشراكة الحكومية الشفافة فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات والمشاركة المدنية، على الرغم من أنه وكما هو مكتوب في المعلم، فإن القيم المرتبطة بالمشاركة المدنية قد تم تقليصها أمام مشاركة المجتمعات العلمية والبحثية.

الاستكمال

وفقاً لتقرير التقييم الذاتي الحكومي وباحث آلية إعداد التقارير المستقلة، فقد هذا الالتزام منجزاً بشكل محدود في الوقت الذي تم فيه كتابة هذا التقرير. وعلى الرغم من اكتمال الألعاب والأنشطة الجاذبة للأطفال للتعليم بشأن تغير المناخ (المعلم 2)، إلا أن نشر المعلومات وتحديد السياسات المتعلقة بتغير المناخ لم يبدأ بعد (المعلم 1 و 3).

وفقاً لصفحات وسائل الإعلام الاجتماعية التابعة لوزارة البيئة، فقد تم عقد دورات تدريبية كمجموعات نقاش مع وزير البيئة في أبريل 2017. وقد تم تطوير السياسات من قبل وزارة البيئة وشركائها المحليين.⁸⁵ إن الشركاء المحليون هم المؤسسات المحلية والوزارات ومنظمات القطاع الخاص التي تدعم وزارة البيئة في هذا الالتزام.

أصدرت وزارة البيئة لعبة للأطفال تدعى "البطل الإيكولوجي" لتثقيف الأطفال حول قضية تغير المناخ. تتوفر هذه اللعبة في Google Play و Apple App على الهواتف المحمولة فقط. ووفقاً للموقع الإلكتروني للوزارة، فقد تم إجراء حملات تنظيف وحملات لزراعة الأشجار أيضاً. وقد قامت الوزارة بنشر مقاطع فيديو تناقش سياسات التغير المناخي، بالإضافة إلى مسرحيات في عمان وإربد.

مع ذلك، ووفقاً لتقرير التقييم الذاتي الذي أجرته الحكومة، لم يبدأ العمل بالمعلم الثانية والثالثة تقنياً بعد، لأن تواريخ البدء هي 1 يناير، على الرغم من أن تواريخ الانتهاء هي "مستمرة" حالياً. إن هناك تعاوناً بمرحلة البنك الدولي لتعزيز الإطار الذي يحكم الإخطار الوطني بشأن انبعاث غازات البيوت البلاستيكية في الأردن. سيتم إنشاء قاعدة بيانات مع جميع الشركاء لتقديم معلومات حول سياسات تغير المناخ وسيقومان بإجراء تدريب على قاعدة البيانات.

وفيما يتعلق بالمعلم رقم ثلاثة، يجري حالياً إعداد تدابير تشريعية مثل قانون حماية البيئة لعام 2006 والذي تم تحديثه في عام 2017 وإعداد القوانين والتعليمات. واحدة من هذه هي سياسة تغير المناخ. ووفقاً للجمعية الأردنية لحماية الأرض والإنسان⁸⁶، فقد كانوا يأملون في المزيد من الأنشطة التشاركية من خلال تطبيق القوانين والأنظمة بالإضافة إلى زيادة الوعي لدى المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني. وذكرت الجمعية أن هناك حاجة إلى المزيد من التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني في المحافظات الأخرى من أجل وضع استراتيجيات بالتعاون مع ممثلين في جميع أنحاء البلاد.

الخطوات التالية

من أجل تشجيع المزيد من التعاون مع المواطنين وتشجيع المشاركة العامة، تحتاج الحكومة إلى إشراك مختلف أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار، بصرف النظر عن المجتمعات العلمية والبحثية. أيضاً، سيكون من المهم إنشاء منتدى خاص للمواطنين للتعبير عن أفكارهم وأسئلتهم وشواغلهم المتعلقة بتغير المناخ وكيف يمكن للحكومة زيادة المعلومات المتعلقة بهذا الشأن. قد يكون ذلك على شكل منتدى وجهاً لوجه أو أن يكون على شكل تقديم اقتراحات وتعليقات عبر الإنترنت.

أضافت الجمعية الأردنية لحماية البيئة والتغير المناخي⁸⁷ أن أهم أولويات الحكومة هي زيادة وعي الشعب بمخاطر تغير المناخ وكيفية حماية البيئة بشكل أفضل، خاصة في المناطق الريفية البعيدة عن المدينة والتي قد تفتقر إلى الكهرباء أو موارد أساسية أخرى. وذكرنا أيضاً أن ينبغي التأكيد على قوانين مكافحة رمي النفايات وتطبيقها بشكل صحيح. واقتروا إجراء دورات في المدارس الحكومية والخاصة في جميع أنحاء البلاد من أجل زيادة الوعي.

85. بلال شقارين، وزارة البيئة، تمت المقابلة عبر الهاتف في 5 ديسمبر 2017.

86. Mohammed Aref Leho, the Jordanian Association for the Protection of Land and Human, interviewed over the phone on the 18th Dec, 2017

1. منصور أبو راشد، عضو مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، الجمعية الأردنية لتغير المناخ وحماية البيئة، تمت المقابلة في مكتب الجمعية في 14 فبراير 2018.

2. ماري بحدوشي، عضو مجلس الإدارة وأمينة السر، تمت المقابلة في مكتب الجمعية في 14 فبراير 2018.

10. تطبيق سياسة مصادر البيانات المفتوحة

نص الالتزام:

تسعى الحكومة الأردنية من خلال تنفيذ سياسة المصادر المفتوحة إلى تسهيل الوصول إلى البيانات الموجودة تحت حيازة الحكومة ما لم تعتبر معلومات سرية أو انتهاكاً للخصوصية. يجب تقديم هذه المعلومات بحرية ودون أي تكلفة لمستخدميها وفقاً لمجموعة من الشروط الواضحة والدقيقة.

الهدف: العمل على تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في أداء الحكومة وإتاحة الفرصة للرواد بالابتكار في مجال تطوير الخدمات. بالإضافة إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار والسياسات.

وصف موجز: تنفيذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة ضمن الحكومة ومؤسساتها المختلفة وتقييم جودة البيانات المقدمة.

المعالم:

1. تم تشكيل اللجنة المشتركة لمصادر البيانات المفتوحة للحكومة والتي تكونت من ممثلين عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وأصحاب المصلحة المعنيين ومنظمات المجتمع المدني.
2. تم صياغة السياسة التي تحكم توفير مصادر البيانات المفتوحة لمناقشتها مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني.
3. مسودة السياسات النهائية المنجزة والمقدمة للموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء.
4. المعايير التي تم الإعلان عنها ونشر لإفصاح الحكومة عن مصادر البيانات المفتوحة، بما في ذلك الطرق المستخدمة لجمع ومعالجة وتخزين هذه البيانات.
5. الأدوات التي تم تطويرها ونشرها لقياس جودة مصادر البيانات المفتوحة المتاحة، والتقارير الدورية المنشورة ذات الصلة.
6. تم تصميم برنامج لقياس قدرات الإدارات الحكومية في نشر مصادر البيانات الحكومية المفتوحة. تم تنفيذ برنامج لبناء القدرات استناداً إلى نتائج تقييم البرنامج.

المؤسسة المسؤولة: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المؤسسات الداعمة: جمعية المصادر المفتوحة الأردنية (منظمة غير حكومية)

تاريخ البدء: 1 مايو 2017 تاريخ الانتهاء: 30 ديسمبر 2018

| نظرة عامة على | الدقة | | | | العلاقة بقيم الشراكة الحكومية الشفافة | | | | التأثير المحتمل | | | | في الوقت المناسب؟ | | | | الاكتمال | | | | |
|---------------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|----------|----------|----------|-----------------|--------|--------|--------|-------------------|--------|--------|--------|----------|--------|--------|--------|--|
| | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | الوصول إلى المعطيات | المشاركة | المشاركة | المشاركة | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | لا شيء | منخفضة | متوسطة | مرتفعة | |
| 1 | | | ✓ | | | | | | | | | | | | | | | | | | |

السياق والأهداف

يسعى هذا الالتزام إلى جعل البيانات الموجودة في حوزة الحكومة الأردنية أكثر انفتاحاً وتسهيل الوصول إليها من خلال تقديمها مجاناً وبدون أي تكلفة. يقترح الالتزام تنفيذ سياسة مصادر البيانات المفتوحة ضمن المؤسسات الحكومية، بالتالي، فإن الالتزام يرتبط بقيم الشراكات الحكومية الشفافة المرتبطة بالوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا والابتكار لأنه يجعل المعلومات التي بحوزة الحكومة أكثر إتاحة لعامة الناس.

تتصف الأنشطة المتصورة في إطار هذا الالتزام بدقة متوسطة إلى عالية لأنها كلها قابلة للتحقق منها. قبل الالتزام، كان لدى الحكومة رابطاً على موقع الحكومة الإلكترونية تحت اسم "البيانات المفتوحة" والذي تضمن معلومات حول معدل البطالة وإجمالي الناتج المحلي والسياحة، إلخ. ومع ذلك، هناك نقص كبير في البيانات المرتبطة بكيفية توزيع المال العام وأي المجالات البرمجية التي يتم تمويلها.

إذا تم التنفيذ بشكل كامل كما هو مكتوب، فإن التأثير المحتمل لهذه السياسة سيكون تحويلياً لأنه يضع الأساس لتنفيذ البيانات المفتوحة، ومن شأن التغيير القوي ونشر سياسة الحكومة الجديدة أن تؤدي إلى تغيير في الأعمال المعتادة المتعلقة بتوفر البيانات الحكومية.

الاستكمال

إن هذا الالتزام مكتمل لدرجة محدودة. لقد اكتملت أربعة معالم من أصل ستة (المعالم 1 و 2 و 3 و 4) وما زال اثنان من المعالم معلقين (المعالم 5 و 6) ولكن سيتم استكمالهما في الموعد المحدد بناءً على التقدم المحرز حتى الآن وعلى التواريخ النهائية للالتزام. ويعتبر المعلمين الأخيرين المرتبطين بتطوير الأدوات وتنفيذ برامج بناء القدرات مهمين لضمان نجاح هذا الالتزام، ولا يمكن اعتبار التقدم المحرز على أنه تقدم جوهري ما لم يتم استكمالهما.

بدأت الحكومة خلال العام الأول من التنفيذ بتشكيل لجنة مشتركة تضم العديد من أصحاب المصلحة والتي تضمنت ممثلي منظمات المجتمع المدني والحكومات والأكاديميين والقطاع الخاص.⁸⁸ لقد تم صياغة سياسة تحكم توفير مصادر البيانات المفتوحة. وفي هذا الصدد، قدمت الحكومة للباحث نسخة عن سياسة البيانات الحكومية المفتوحة، والتي لم يتم نشرها رسمياً بعد. ومن أجل صياغة السياسة، عقدت الحكومة أولاً مناقشات مع أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى ورشة عمل مع جمعية المصادر المفتوحة الأردنية بشأن السياسة. لقد قامت وزارة المالية بعد ذلك بتقديم السياسة من أجل المشاورات العامة التي تمت من أكتوبر 2016 إلى يناير 2017. تم الانتهاء من مسودة السياسات النهائية وتقديمها للموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء.

وقد تم تأكيد الإعلان عن معايير الكشف عن مصادر البيانات المفتوحة ونشرها، بما في ذلك الطرق المستخدمة لجمع ومعالجة وتخزين هذه البيانات.⁸⁹

ومع ذلك، فإن أدوات التطوير والنشر المعنوية بقياس جودة مصادر البيانات المفتوحة المتاحة والتقارير الدورية ذات الصلة لم تبدأ بعد، ولا حتى تصميم البرنامج لقياس مصادر البيانات المفتوحة للحكومة، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج بناء القدرات استناداً إلى النتائج.

النتائج الأولية

لقد أدى الكثير من العمل الذي أنجزته الحكومة حتى الآن إلى وضع هيكل النظام الجديد للبيانات المفتوحة. بالإضافة إلى ذلك، تم صياغة كتيب لسياسة بيانات الحكومة المفتوحة ونشره باللغتين الإنجليزية والعربية، وتم تقديم نسخة منه إلى باحث آية إعداد التقارير المستقلة. ومع ذلك، فإن رؤية تأثير هذا الالتزام لم توتئ ثمارها بعد، حيث أن الالتزام يجب أن يستمر من أجل تقييم نتائجه ومستوى تنفيذه.

الخطوات التالية

من الموصى به أن يتم تنفيذ الالتزام ومتابعته في خطة العمل التالية. وينبغي أن تشمل المرحلة التالية من التنفيذ على وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي تعمل وتدريب الوكالات الحكومية الأخرى، ومواصلة إبلاغ الهيئات الحكومية بالسياسات والإجراءات والمنهجية الجديدة لتوثيق وتوفير البيانات. وقد تم بالفعل تطوير جزء كبير من إطار العمل، وإن ضم هذا الالتزام في خطة العمل المقبلة من شأنه أن يمنح الوقت اللازم لتطبيق إطار العمل ورؤية نتائج ملموسة.

⁸⁸ الأعضاء: هو: عبد القادر عطاية، مدير السياسات في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ أحمد أبو صارة، مدير برنامج الحكومة الإلكترونية؛ ندى خاطر، رئيسة قسم استراتيجيات الحكومة الإلكترونية؛ وبتول العيسى، رئيسة العمليات في الحكومة الإلكترونية. هناك أيضاً مندوبون من الجمعية العلمية الملكية الأردنية ومركز تكنولوجيا المعلومات الوطني وحسب الإحصاء ووزارة التخطيط. كما يوجد أيضاً ثلاثة ممثلين غير حكوميين: واحد من القطاع الأكاديمي وواحد من القطاع الخاص ومستشار قانوني، معتمد ناصر. لقد زودت الحكومة باحث آية إعداد التقارير بكتاب رسمي يثبت تشكيل اللجنة، إلا أنهم ينتظرون تأكيداً من جميع الأطراف المعنية.

⁸⁹ تم نشر المعايير مع بقية سياسة البيانات المفتوحة الجديدة ويمكن العثور عليها في الصفحة من دفتر السياسات.

وينبغي توضيح المعالم بشكل أكبر من أجل قياس إنجاز الالتزام ككل بشكل كامل. وتوصي جمعية المصادر المفتوحة الأردنية بأن تقوم الحكومة بالإفصاح عن مجموعات البيانات المتعلقة بالإففاق العام والتعاقد المفتوح بالإضافة إلى التعاون النشط مع المجتمع المدني لتعزيز أنشطة المراقبة. وقد عبرت الجمعية عن ضرورة قيام الحكومة أيضاً بنشر مجموعات بيانات حول خطط وتقارير أداء الوكالات الحكومية، بالإضافة إلى تخطيط الأنشطة العامة (مثل "الهكثونز") مع المجتمع المدني لتعزيز استخدام ومراجعة هذه البيانات. وعلاوة على ذلك، أضافوا أنه يجب أن تكون هناك خطة تجريبية تنشرها الحكومة، بالتنسيق مع المجتمع المدني، بحيث يتم اختيار واعطاء الأولوية لمجموعات البيانات التي يجب نشرها.

وفيما يتعلق بنوعية البيانات الصادرة، يمكن تطبيق مراجعة للبيانات وفحوصات تأخذ بالاعتبار الجوانب المختلفة ذات الصلة (مثل الموثوقية والتوقيت والانفتاح وإخفاء الهوية وسهولة الاستخدام والاكتمال). يمكن تقييم المراجعات من قبل منظمات مستقلة من المجتمع المدني، بما في ذلك أعضاء من الأوساط الأكاديمية ومجتمع التكنولوجيا (شركات البيانات الناشئة وعلماء ومهندسو البيانات).

بناءً على اقتراحات جمعية المصادر المفتوحة الأردنية⁹⁰، يوصي باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بتوحيد الإجراءات المتعلقة بجمع البيانات ونشرها. وقد يشمل تحسين هذه المعايير حالات استخدام إضافية مثل تنسيقات بيانات تحديد الموقع الجغرافي وواجهات برمجة التطبيقات للمحتوى الحكومية. أيضاً، سيكون من المفيد إشراك مستخدمي البيانات في اختيار وترتيب أولويات مجموعات البيانات التي سيتم إطلاقها. ويمكن أن تتضمن مجموعات البيانات ذات الأولوية والتي سيتم إصدارها معلومات حول المجالات التي تعبر بالغة الأهمية لشفافية الحكومة، مثل الإففاق العام والتعاقد الحكومي.

⁹⁰ عيسى محاسنة، رئيس جمعية المصادر المفتوحة الأردنية، تمت مقابله في 12 فبراير 2018 في مجمع الملك حسين للأعمال.

V. التوصيات العامة

تحتوي خطة العمل الثالثة للأردن على التزامات متنوعة يتطرق بعضها إلى قضايا سياسية مهمة في البلاد. ولتحسين محتوى خطة العمل القادمة، تحتاج وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى تعزيز عملية الإنشاء المشترك مع المجتمع المدني ووضع بعض المجالات كأولوية مثل تنفيذ حرية المعلومات وبيئة التشغيل الخاصة بالإعلام والشفافية المالية الحكومية والإجراءات الخاصة بزيادة المساءلة العامة.

يهدف هذا القسم إلى إعلام تطوير خطة العمل التالية وتوجيه استكمال خطة العمل الحالية، وهو مقسم إلى قسمين: (1) أولويات المجتمع المدني والحكومة التي تم تحديدها أثناء إعداد هذا التقرير و (2) التوصيات الخاصة بألية إعداد التقارير المستقلة.

5.1 أولويات أصحاب المصلحة

أشار أصحاب المصلحة الذين قابلهم باحث ألية إعداد التقارير المستقلة إلى أنهم في خطة العمل الحالية يعتبرون أن الوصول إلى نظام العدالة وآليات الشكاوي واللامركزية والانتخابات المحلية والسياسات التشاركية الخاصة بتغيير المناخ هي من الأولويات الهامة.

إن أولويات أصحاب المصلحة في خطة العمل التالية هي:

- زيادة كمية المعلومات المتاحة
- تحسين دقة الإحصاءات وتوفير المعلومات المحدثة
- تسهيل الإجراءات البيروقراطية التي تجعل المهام المتعلقة بالحكومة مملّة وطويلة

5.2 توصيات ألية إعداد التقارير المستقلة

تعزيز عملية التشاور والإنشاء المشترك

يوصي باحث ألية إعداد التقارير المستقلة بتعزيز وتحسين عملية التشاور. تحتاج وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى التوقف عن إشراك نفس الشركاء وأن تسمح بمزيد من التنوع بالأراء والحصول على مجموعة واسعة من الخبرات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بإشراك أصحاب المصلحة المعنيين في المشاورات من البداية، والانخراط في حوار بناء معهم بحيث يشعرون بملكية خطة العمل.

يوصى بالإجراءات التالية لعملية الإنشاء المشترك:

- توسيع المشاورات مع مجموعات المصالح التي تمثل المستفيدين المحتملين ومستخدمي البرامج المشمولة بالالتزامات. إن إشراك مجموعات الشباب المعنية ووسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المراقبة والنشطاء من المواطنين والنساء من شأنه أن يثري محتوى وتطوير خطة العمل. ومن الضروري أيضاً إجراء مشاورات في مدن وبلديات مختلفة في الدولة، باستثناء عمان.
- توزيع المسؤوليات بشكل واضح بين اللجنة التوجيهية للحكومة المفتوحة في الأردن. ويمكن أن يساعد ذلك في وضع إجراءات قياسية لتحديد المشكلة والتشاور العام، فضلاً عن الشعور بالملكية بين الوكالات الحكومية المنفذة.
- تعزيز أنشطة زيادة الوعي والفرص الشخصية والإلكترونية للحصول على مدخلات عامة مثل اجتماعات البلدية والاستطلاعات الإلكترونية ومجموعات التركيز
- إنشاء موقع إلكتروني للشراكة الحكومية الشفافة الأردنية وإنشاء مستودع للوثائق المتعلقة بتطوير وتنفيذ خطة العمل.⁹¹
- نشر التقييم الذاتي على موقع الحكومة باللغة العربية وليس باللغة الإنجليزية فقط. سيساعد هذا على توسيع جمهورها من خلال الوصول إلى الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام المحلية وممثلي منظمات المجتمع المدني والسلطات الحكومية

أثناء البحث والتقييم، كان من الصعب على باحث ألية إعداد التقارير المستقلة التحقق من الكثير من المعلومات التي قدمتها الحكومة بسبب نقص الوثائق. لم تكن التقارير وملاحظات الاجتماع متاحة للشعب. وغالباً ما لم تؤخذ ملاحظات الاجتماع أو يتم تخزينها، ولم يتم أخذ أوراق الحضور أو تم وضعها في غير مكانها، وفي بعض الأحيان، لم يتم توفير الصور ومعلومات الاتصال الدقيقة لم يكن لدى العاملين الحكوميين في بعض الأحيان المعرفة للإجابة عن أسئلة توضيحية حول الوثائق التي قدموها. وعلاوة على ذلك، كان من الصعب الوصول إلى الحكومة ووكالات التنفيذ المختلفة لم يتم تقديم أي أرقام هواتف أو بريد إلكتروني، أو كانت غير مسجحة، وغالباً ما لم يتم الرد على المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، تم تقديم القليل من المعلومات حول أصحاب المصلحة في المجتمع المدني الذين عملت معهم الحكومة في بعض الأحيان، كانت المنظمات الحكومية مترددة فيما يتعلق بإعداد معلومات حول تعاونها مع الحكومة لأبحاث ألية إعداد التقارير المستقلة.

- توفير التدريب للوكالات المنفذة الحكومية حول: التوثيق ومتطلبات الشراكات الحكومية الشفافة وجمع البيانات ومهارات جمع المعلومات.⁹²
- تحسين صياغة الالتزامات. يجب أن تكون أهداف الالتزام واضحة ومحددة وذات صلة بقم الشراكات الحكومية الشفافة.
- تحسين تدفق المعلومات بين الإدارات الحكومية لضمان أن يتم تحديث جميع المعلومات حول التطورات والمسؤوليات الجديدة المتعلقة بالشراكات الحكومية الشفافة.

ضمان التنفيذ الملائم للوصول إلى المعلومات

من المهم أن تتضمن خطة العمل القادمة التزامات تنظم تطبيق قانون حرية الوصول إلى المعلومات على نحو ملائم. ووفقاً للمعلومات التي قدمها مركز الدفاع عن حرية الصحفيين (CDFJ)، ينبغي على الحكومة أن تولي اهتماماً خاصاً للتوصيات ومسودات تعديل قانون حرية الوصول إلى المعلومات التي لا تزال قابضة في الأدرج البرلمانية. مع أخذ هذه المسودات بعين الاعتبار، يوصي باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بالإجراءات التالية:

- تعزيز تمثيل المجتمع المدني في مجلس المعلومات. يمكن للمجلس أن يشمل المجلس مجموعات مثل جمعية المحامين الأردنيين وجمعية الصحفيين الأردنيين.
- من الضروري أن لا يحل القانون محل أي تشريع آخر معمول به (مثلاً، "إن قانون حماية أسرار ووثائق الدولة رقم 50 لعام 1971 والذي لا يزال ساري المفعول، يعتبر أكبر عقبة أمام ضمان الحق القانوني في الحصول على المعلومات").
- تعزيز الكشف عن البيانات والمعلومات الشفافة من خلال: (أ) زيادة توافر المعلومات التي تحتفظ بها الدولة من خلال إنشاء البوابات الإلكترونية، (ب) خلص الفرص لمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للتعبير عن المعلومات التي يرغبون بأن يتم نشرها، (ج) نشر بيانات "سهلة الاستخدام"، بحيث يكون من السهل تحديد المعلومات المتاحة.

تحسين البيئة التشغيلية لوسائل الإعلام

من الضروري أن تتضمن خطة العمل التالية الالتزامات التي من شأنها أن تحول البيئة التشغيلية لوسائل الإعلام في الأردن. وهذا يتطلب أيضاً تعديلات على قانون المطبوعات والنشر. ويوصي باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بالإجراءات التالية:

- مراجعة القيود الإدارية والتسجيلية المتعلقة بإنشاء مواقع جديدة.
- مراجعة متطلبات تسجيل المنافذ الإعلامية وممارسات الترخيص
- الحد من استخدام أوامر منع النشر في القضايا التي تعتبرها السلطات مثيرة للجدل لمنع رقابة الدولة

تضمين الالتزامات التي تعزز المساواة العامة

يجب أن تتضمن خطة العمل القادمة التزامات ذات صلة بقم المساواة العامة الخاصة بالشراكات الحكومية الشفافة. تعد عملية إصلاح اللامركزية فرصة جيدة لتعزيز هذا النوع من الالتزامات على المستوى المحلي. يوصي باحث آلية إعداد التقارير المستقلة بما يلي:

- تعزيز آليات تسجيل الشكاوي الحالية وتوفير مرجعيات التعقب من أجل إغلاق حلقة التعقيب بين الحكومة والمواطنين.
- تعزيز تدقيق المواطنين لرصد تقديم الخدمات العامة

ضمان الشفافية المالية والكشف عن الميزانية

⁹² حمل بلحت آلية إعداد التقارير المستقلة على وثائق تحقق قيمة منذ 4 إلى 7 سنوات، وفي بعض الأحيان، لم تكن الوكالات الحكومية المنفذة على علم بوجود خطة العمل أو تقرير التقييم الذاتي.

استناداً إلى معايير شركة الموازنات العالمية (IBP) وآراء الخبراء من المؤسسة التطوعية للخدمات المالية (FSVC)⁹³ وتحالف الموازنة الأردنية (JBA) ومنتدى الاستراتيجية الأردنية⁹⁴، فإن باحث آلية إعداد التقارير المستقلة يوصي الحكومة بما يلي:

- تقديم المزيد من البيانات عن التنبؤ الاقتصادي الكلي (البطالة والتضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، إلخ) وحول الوضع المالي للحكومة في بيان الميزانية التنفيذية.⁹⁵
- تضمين مقارنات بين: (1) توقعات الاقتصاد الكلي والنتائج الفعلية للاقتصاد الكلي و، (2) بين النتائج غير المالية المخططة والنتائج الفعلية في تقرير نهاية السنة.
- الكشف عن معلومات حول قطاع الطاقة الأردني. على سبيل المثال: أسعار الوقود ومعلومات عن الأرباح والخسائر وأيضاً عن ماهية نقطة التعادل بالنسبة للحكومة.
- الاحتفاظ بسجل عام للأصول الحكومية الثابتة والعوائد بما في ذلك ملكية الأراضي.
- اعتماد سياسة رقمية للوثائق المالية
- تعزيز مبادرات الموازنة التشاركية

دافيل جوجين، المدير التنفيذي، المنظمة التطوعية للخدمات المالية، تمت معلقته من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة، 12 فبراير 2018
يوسف منصور، خبير اقتصادي وعضو في منتدى الاستراتيجية الأردنية، تمت معلقته من قبل باحث آلية إعداد التقارير المستقلة، 12 فبراير 2018
تم الدخول إليه في 17 مايو 2018، <https://www.internationalbudget.org/wp-content/uploads/jordan-open-budget-survey-2017-summary-english.pdf>

الجدول 5.1: التوصيات الخمس الرئيسية

| | |
|---|--|
| 1 | تعزيز عملية التشاور والإنشاء المشترك. تحتاج الحكومة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني في المشاورات من البداية والاشتراك معها في حوار بناء أكثر. إن دعوة أصحاب المصلحة على نطاق أوسع من شأنه أن يعزز عملية الإنشاء المشترك وضمن مراقبة أفضل لخطة العمل. |
| 2 | ضمان التنفيذ الملائم لقانون الوصول إلى المعلومات. يجب أن تتضمن خطة العمل القادمة التزامات بشأن إنفاذ قانون الوصول إلى المعلومات. |
| 3 | تحسين البيئة التشغيلية لوسائل الإعلام. يجب أن تتضمن خطة العمل القادمة التزامات بشأن تحسين بيئة التشغيل الخاصة بوسائل الإعلام، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على المواقع الإلكترونية ومتطلبات تسجيل المنافذ الإعلامية. |
| 4 | تضمين التزامات تعزز المساءلة العامة. البناء على آليات الشكاوي الحالية التي تشمل التزاماً بالسماح بتدقيق المواطن للخدمات الحكومية المقدمة. |
| 5 | ضمان الشفافية المالية والكشف عن الميزانية. زيادة توافر معلومات حول الميزانية وتعزيز رقمنة الوثائق المالية وتشجيع مبادرات الموازنة التشاركية. |

VI. المنهجية والمصادر

يتم كتابة تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة المرحلي من قبل باحثين موجودين في كل بلدٍ مشاركٍ في الشراكات الحكومية الشفافة. تخضع جميع تقارير آلية إعداد التقارير المستقلة لعملية مراقبة الجودة لضمان تطبيق أعلى معايير البحث والعناية الواجبة.

إن تحليل التقدم المحرز في خطط عمل الشراكات الحكومية الشفافة هو عبارة عن مزيج من المقابلات والبحوث المكتبية والملاحظات من أصحاب المصلحة غير الحكوميين. يستند تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة إلى نتائج تقرير التقييم الذاتي الخاص بالحكومة وأي تقييم آخر للتقدم المحرز الذي يتم وضعه من قبل المجتمع المدني أو القطاع الخاص أو المنظمات الدولية.

يقوم كل باحث من باحثي آلية إعداد التقارير المستقلة بإجراء اجتماعات مع أصحاب المصلحة لضمان التصوير الدقيق للأحداث. ونظراً لقيود الميزانية والتقويم، لا تستطيع آلية إعداد التقارير المستقلة استشارة جميع الأطراف المهمة أو المتأثرة. وكنيجة لذلك، تسعى آلية إعداد التقارير المستقلة إلى الشفافية المنهجية، وبالتالي، تجعل عملية إشراك أصحاب المصلحة في البحث علنية كلما كان ذلك ممكناً (سيتم تفصيل ذلك لاحقاً في هذا القسم). تتطلب بعض السياقات عدم الكشف عن هوية الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، وتقوم آلية إعداد التقارير المستقلة باستعراض الحق في إزالة معلومات التعريف الشخصية لهؤلاء المشاركين. ونظراً للقيود اللازمة لهذا الأسلوب، تشجع آلية إعداد التقارير بشدة على التعليق على المسودات العامة لكل تقرير.

يخضع كل تقرير لعملية مراجعة تتكون من أربع خطواتٍ ولعملية مراقبة الجودة كالتالي:

1. مراجعة الموظفين: يقوم موظفو آلية إعداد التقارير المستقلة بمراجعة التقرير من حيث القواعد وإمكانية القراءة والمحتوى والالتزام بمنهجية آلية إعداد التقارير المستقلة.
 2. مراجعة فريق الخبراء الدوليين (IEP): يستعرض فريق الخبراء الدوليين محتوى التقرير للحصول على أدلة صارمة لدعم النتائج وتقييم مدى تطابق خطة العمل مع قيم الشراكات الحكومية الشفافة، وتقديم توصيات فنية لتحسين تنفيذ الالتزامات وتحقيق قيم الشراكات الحكومية الشفافة من خلال خطة العمل ككل. (انظر أدناه للحصول على معلومات حول عضوية فريق الخبراء الدوليين.)
 3. مراجعة ما قبل النشر: يتم دعوة الحكومة ومنظمات محددة من المجتمع المدني لتقديم تعليقاتٍ على محتوى مسودة تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة.
 4. فترة التعليق من العامة: يتم دعوة العامة لتقديم تعليقاتٍ على محتوى مسودة تقرير آلية إعداد التقارير المستقلة.
- وترد تفاصيل عملية المراجعة هذه بمزيد من التفاصيل في القسم الثالث من دليل الإجراءات، بما في ذلك الإجراء الخاص بدمج التعليقات التي تم استلامها.⁹⁶

المقابلات ومجموعات التركيز

يُطلب من كل باحث من باحثي آلية إعداد التقارير المستقلة إجراء حدثٍ عامٍ واحدٍ على الأقل لجمع المعلومات. يجب أن يبذل الباحثين جهداً حقيقياً لدعوة أصحاب المصلحة غير المدرجين في قائمة "المشبه بهم المعتادين" من المدعويين المشاركين بالفعل في العمليات القائمة. قد تكون هناك حاجة إلى وسائل تكميلية لجمع المدخلات من أصحاب المصلحة بطريقة أكثر فعالية (مثال: الاستطلاعات الإلكترونية أو الردود المكتوبة أو مقابلات المتابعة). بالإضافة إلى ذلك، يقوم الباحثون بإجراء مقابلاتٍ محددة مع الوكالات المسؤولة عندما تتطلب الالتزامات مزيداً من المعلومات غير تلك المتوفرة في التقييم الذاتي أو التي يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت.

أجرى باحث آلية إعداد التقارير المستقلة ثلاث جلسات مشاوراتٍ في مدينتين مختلفتين في الأردن (الكرك وعمان). وبخلاف ذلك، فقد تم إجراء عمليات رصدٍ لاجتماعات أصحاب المصلحة المتعددين، بالإضافة إلى مقابلاتٍ ومراسلاتٍ عبر البريد الإلكتروني لممثلي المنظمات غير الحكومية الملكية وغير الملكية.

لقد تمت استشارة المنظمات التالية:

- المحفزون للتدريب (Motivators for Training)
- الشفافية الدولي
- مبادرة أكشن أيد
- النظير الدولي
- منتدى الاستراتيجية الأردني
- مؤسسة إنجاز
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

⁹⁶ دليل إجراءات آلية إعداد التقارير المستقلة، <https://www.opengovpartnership.org/documents/irm-procedures-manual>

• مركز الشفافية الأردني

لقد ركزت المشاورة الأولى على تطوير خطة العمل وعلى نتائج التنفيذ. وقد شارك المواطنون وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني من الكرك والطبيلة. وقد تم تعريفهم بمفهوم الحكومة المفتوحة والشراكات الحكومية الشفافة والالتزامات. وقد تم أخذ الآراء وإجراء المناقشات.

لقد شارك الحضور التالية أسماؤهم في هذه الاستشارة (الكرك، 25 أكتوبر 2017):

- حنان بركات
- حسام الطراونة
- نايفة النواطرة
- ميسون كمال
- باسم الرواشدة

ركزت المشاورة الثانية على خطة العمل والتنفيذ وكان أصحاب المصلحة الشباب من المجتمع المدني في عمان حاضرون.

لقد شارك الحضور التالية أسماؤهم في هذه الاستشارة (البحر الميت، 14 أكتوبر 2017):

- راغدة السنجاوي
- روند سمارا
- شهيرة أبو غنيمة
- أمير مبسلط
- رناد سمعان

ركزت المشاورة الثالثة على خطة العمل والتنفيذ مع أصحاب المصلحة الشباب من المجتمع المدني في عمان.

لقد شارك الحضور التالية أسماؤهم في هذه الاستشارة (عمان، 25 نوفمبر 2017):

- عبدالله نهار
- صابا الديباوي
- أشجان العلاونة
- ميساء طافش
- علا الفارس

أجرى باحث آلية إعداد التقارير المستقلة مقابلاتٍ مع الجهات المعنية والممثلين الحكوميين في منظمات المجتمع المدني التالية:

- بادي البقاعين، المدير التنفيذي في شركة "محفزات التدريب"
- نضال منصور، المدير التنفيذي في مركز الدفاع عن حرية الصحفيين.
- محمد عارف ليحو، عضو مجل المجتمع المدني من جرش
- ميس النمرى، عضو في المجتمع المدني ومنطوعة سابقة في منظمة أكشن أيد، وأروى الجارحي، عضو مجلس في المجلس المنتخب في العقبية.
- منير دعبيس، المدير التنفيذي لجمعية معهد تضامن النساء

- نور الدويري، وحدة المتابعة والتقييم، وزارة تطوير القطاع العام
- بلال الهندي، رئيس وحدة الشكاوي الحكومية، وزارة تطوير القطاع العام
- عبير مدانات، المدير التنفيذي لشركة رشيد، مؤسسة الشفافية العالمية، الأردن

حول آلية إعداد التقارير المستقلة

تعد آلية إعداد التقارير المستقلة وسيلة أساسية يمكن من خلالها للحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص تتبع تطوير الحكومة وتنفيذ خطط عمل الشراكات الحكومية الشفافة على أساس سنوي. يقوم فريق الخبراء الدولي بتصميم أبحاث هذه التقارير ومراقبة الجودة الخاصة بها، وهم يتألفون من خبراء في أساليب البحث المعنية بالشفافية والمشاركة والمساءلة والعلوم الاجتماعية.

تعود العضوية الحالية لفريق الخبراء الدولي إلى:

- سيزر كروز روبيو (César Cruz-Rubio)
- ماري فرانكولي (Mary Franco)
- بريندان هالوران (Brendan Halloran)
- جيف لوفيت (Jeff Lovitt)
- فريدلين مكورماك هال (Fredline M'Cormack-Hale)
- شاورز ماووا (Showers Mawowa)
- جوانيتا أولايا (Juanita Olaya)
- كوينتين ريب (Quentin Reed)
- ريك سنيل (Rick Snell)
- شون باتريك فيلينوف (Jean-Patrick Villeneuve)

ويقوم عددٌ صغيرٌ من الموظفين المقيمين في واشنطن العاصمة بتقديم التقارير عن طريقة آلية إعداد التقارير المستقلة بالتنسيق الوثيق مع الباحثين. يمكن توجيه الأسئلة والتعليقات حول هذا التقرير إلى الموظفين من خلال irm@opengovpartnership.org

VII. ملحق متطلبات الأهلية

تقوم وحدة دعم الشراكات الحكومية الشفافة بمقارنة وجمع معايير الأهلية على أساس سنوي. وقد تم تقديم هذه النتائج أواخر 2012. عند الاقتضاء، ستناقش تقارير إلية إعداد التقارير المستقلة السياق المحيط بالتقدم أو التراجع المحرز في معايير محددة في قسم السياق الخاص بالبلد.

في سبتمبر من عام 2012، شجعت الشراكات الحكومية الشفافة رسمياً الحكومات على تبني التزاماتٍ طموحةٍ تتعلق بالأهلية.

الجدول 7.1: ملحق الأهلية الخاص بالأردن

مثال:

| المعايير | 2011 | الحالية | التغيير | التفسير |
|------------------------------------|-------------------------|-------------------------|----------|---|
| شفافية الموازنة ⁹⁸ | 4 | 4 | لا تغيير | 4= نشر اقتراح الميزانية التنفيذي وتقرير التدقيق 2= تم نشر واحد من أصل اثنين 0= لم يتم نشر أي منهما |
| الوصول إلى المعلومات ⁹⁹ | 4 | 4 | لا تغيير | 4= قانون الوصول إلى المعلومات 3= النص الدستوري لقانون الوصول إلى المعلومات 1= مسودة قانون الوصول إلى المعلومات 0= لا يوجد قانون للوصول إلى المعلومات |
| الإفصاح عن الأصول ¹⁰⁰ | 2 | 2 | لا تغيير | 4= قانون الإفصاح عن الأصول، البيانات العامة 2= قانون الإفصاح عن الأصول، لا توجد بيانات عامة 0= لا يوجد قانون |
| مشاركة المواطن (صافي المجموع) | 2 ¹⁰² (3.24) | 2 ¹⁰¹ (3.24) | لا تغيير | صافي مجموع مؤشر إشراك المواطن بحسب وحدة الخبراء الاقتصاديين 0<1 2<2.5 3<5 4<7.5 |
| المجموع/ المحتمل (النسبة المئوية) | 12/16 (75%) | 12/16 (75%) | لا تغيير | 75% من النقاط المحتملة لتكون مؤهلة |

97 للمزيد من المعلومات، انظر <http://www.opengovpartnership.org/how-it-works/eligibility-criteria>

98 للمزيد من المعلومات، انظر الجدول 1 في <http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/> للحصول على تقييمات محدثة، انظر <http://www.obstracker.org/>

99 قواعد البيانات المستخدمة هما الأحكام الدستورية في <http://www.right2info.org/constitutional-protections> والقوانين ومسودات القوانين في <http://www.right2info.org/access-to-information-laws>

100 سيمون دجانكوف، رافيل لابورتا، فلورنسيو لوبيز دي سيلانيز وأندي شليفر، "الإفصاح من قبل السياسيين"، ورقة عمل كلية نالك لإدارة الأعمال (2009-06-2009)، <http://bit.ly/19nDeFk> منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "أنواع المعلومات التي يُطلب من صانعي القرار الكشف عنها رسمياً ومستوى الشفافية"، الحكومة في لمحة 2009، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2009) <http://bit.ly/13vGtqS> ريكارد ميبيك، "الإفصاح عن الدخل والأصول من قبل البلدان التي تتعامل مع البنك الدولي" (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2009)، <http://bit.ly/1clolof> للمزيد من المعلومات المحدثة، انظر <http://publicofficialsfinancialdisclosure.worldbank.org> في عام 2014، وافقت اللجنة التوجيهية للشراكات الحكومية الشفافة على تغيير في قياس مدى الإفصاح عن الأصول. إن وجود قانون ووصولاً فعلياً للشعب إلى المعلومات التي تم الكشف عنها قد حل محل المعايير القديمة للإفصاح من قبل السياسيين والإفصاح من قبل المسؤولين رفيعي المستوى. للحصول على معلومات إضافية، انظر الملاحظات الإرشادية حول متطلبات الأهلية الخاصة بالشراكات الحكومية الشفافة لعام 2014 على <http://bit.ly/1EJL4Y>

101 "مؤشر الديمقراطية لعام 2014: الديمقراطية وسخطها"، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (لندن: الخبير الاقتصادي، 2014)، <http://bit.ly/18kzCt>

102 "مؤشر الديمقراطية لعام 2010: الديمقراطية في تراجع"، وحدة الاستخبارات الاقتصادية (لندن: الخبير الاقتصادي، 2010)، <http://bit.ly/eLCrE>